



اللُّغَوِيُّونَ وَالْمُحَدِّثُونَ  
ومنهجهم في توثيق النص

الدكتور  
عبد التواب مرسى حسن الأكرت  
أستاذ أصول اللغة في كلية اللغة العربية بالقاهرة  
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

الناشر  
المكتبة الأزهرية للتراث  
٩ درب الأترالك - خلف الجامع الأزهر  
٢٥١٢-٨٤٧ ☎

دار الكتب المصرية  
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

الأكريت ، عبد التواب مرسى حسن.  
اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص /  
عبد التواب مرسى حسن الأكريت : ط ١ -  
القاهرة : المكتبة الأزهرية - للتراث ، 2011  
: ص ، سم .  
تدمك : 978-977-315-250-0  
١ - اللغة العربية  
أ - العنوان  
410

المكتبة الأزهرية للتراث

نشر - توزيع - طباعة

العنوان .  
9 درب الأتراك خلف الجامع الأزهر - القاهرة  
هاتف : 25120847  
فاكس : 25128459  
ص ب 34 الأزهر  
الرمز البريدي : 11675

الطبعة الأولى  
1432-2011

رقم الإيداع : 20716 / 2010  
الترقيم الدولي : 978-977-315-250-0

البريد الإلكتروني : [elazharia lel torath@hotmail.com](mailto:elazharia lel torath@hotmail.com)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَيَّ  
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي أَنُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي  
مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأحقاف: ١٥).

صدق الله العظيم



### شكر واجب

إلى والدتي اللذين ولّداني، وسهّرا الليالي، وتحمّلا مشاق الحياة في سبيل تعليمي وإتمام دراستي - أبي وأمي - رحمهما الله رحمة واسعة، وجعلهم في الفردوس الأعلى من الجنة.

إلى أخواتي الفضليات اللاتي تحملن المشاق من أجلّ، وهم: رُسميّة، وأنثىزاح، وعيدة، وسيدة، أطال الله في عمرهم، ومتعمهم بالصحة والعافية، وإلى روح شقيقتي «سعاد» رحمها الله رحمة واسعة، وإلى روح كريمتي «عزة» رحمها الله رحمة واسعة، وأسكن الجميع فسيح جناته.

إلى زوجتي «أم محمد»، وإلى أبنائي الأعزاء: سعاد، ومحمد، ومرسى، وشريف، وتميم، أصلح الله حالهم، وثور طريقهم بالعلم والإيمان، وجعلهم قرّة عين لي في الدنيا والآخرة.

إلى جميع أساتذتي ومشايخي الذين تعلمت على أيديهم أصول البحث والتنقيب، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور/ عيد محمد الطليب - رحمه الله - الذي نبّئت فكرة هذا الكتاب على يديه، وتابع مباحثه أولاً بأول حتى اكتمل على ما هو عليه الآن، فجزاه الله عن وعن العربية خير الجزاء.

### المؤلف

أ.د/ عيد التواب مرسى حسن الأكرت

بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة الطبعة الثانية

﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾

(فاطر من الآية: ٢)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد الهادي الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فهذا الكتاب ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٩٩م، وكانت النسخ التي طبعت منه محدودة للغاية، وقد لاقى رواجاً واستحساناً عند كل من أخذ منه نسخة وقراها، وأيد ما جاء فيه.

وعندما نفذت الطبعة الأولى منه، عرضته على الحاج / حمدي إمبابي صاحب المكتبة الأزهرية للتراث، رغب بطبعه في صورة جديدة، فعاودت النظر في الكتاب مرة أخرى، فصبوت ما وقع فيه من أخطاء في الطبعة الأولى، وضبطت بعض الألفاظ التي هي في حاجة إلى ضبط لاستقامة النص.

وهذا الكتاب نفيت فيه تلك الشبهة، التي نادى بها بعض الجاحدين على العرب، وسار على منوالهم بعض الباحثين من المسلمين الذين تأثروا بالثقافات الغربية، فنفوا كل جديد ابتكره العرب في سبيل خدمة لغتهم وكتابهم، ووضحت أن منهج علماء العربية في البحث والتقصيد والتدوين منهج إسلامي صِرف، وضحته وكشفت أصوله ومبادئه التي سار عليها،

وأخذوا الحَيطَةَ والحَذَرَ في توثيق النص - سواء من حيث السند أو المتن - وهذه القواعد التي التزموا بها عُرِفَت عندهم ولم تعرف عند غيرهم من أصحاب اللغات الأخرى، ولم تأخذ الأمم الأخرى غير العرب بها في توثيق لغاتهم، وهذا مما امتازت به العربية في منهجها عن غيرها من اللغات الأخرى، ثم وضحت العلاقة الوطيدة بين اللغويين والمحدثين في المنهج، وأثبتت أن منهج اللغويين منهج إسلامي بحت، وليس مقتبسا من المنهج اليوناني الذي طُبِّق على اللغة الإغريقية، فأبطلت هذا الادعاء الذي لا أساس له من الصحة، وبرَّئت علماء العربية من تهمة التقليد والتأثر بالثقافة اليونانية.

وفي النهاية أرجو من الله عز وجل أن يكون هذا الكتاب قد كشف الحقيقة في هذه القضية، وأزاح عنها اللبس والشك، فإن وصل الكتاب إلى هذه الغاية فذلك بتوفيق الله عز وجل، وإن كان غير ذلك، فأرجو من أهل العلم والفضل النصيح والتوجيه والإرشاد، والله أسأل أن يغفر ذلتي، وأن يوفقني إلى غايتي المنشودة، إنه نعم المولى ونعم النصير، وهو على ما يشاء قدير.

وبالله التوفيق

دكتور

عبد التواب مرسى حسن الأكرت  
أستاذ أصول اللغة في كلية اللغة العربية  
بالقاهرة - جامعة الأزهر الشريف

٦ أكتوبر في مساء يوم السبت

١٩ من شعبان ١٤٢١ هـ - ٢١ من يوليو ٢٠١٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد دعاني إلى الكتابة في توثيق النص عند المحدثين وتأثر اللغويين بهم، ما ذهب إليه بعض الباحثين، من أن اللغويين العرب لم يكن لهم منهج يلتزمون به في البحث اللغوي، وأن كل ما لديهم لا يعدو أن يكون ملامح من منهج علمي تأثروا فيه بالثقافة اليونانية، بل إنهم ليدعون أن علماء المسلمين تأثروا بمنهج أرسطو في العلوم الوثيقة الصلة بالإسلام كعلوم الفقه والكلام، فلا عجب إذا قالوا أن التأثر قد امتد إلى الدراسات اللغوية الخاصة بالعربية كالنحو<sup>(١)</sup>.

ويذهب آخر في ادعائه إلى أبعد من سابقه، فيقول:

«اصطبغت الدراسة اللغوية الحديثة في أول نشأتها بصبغة عامة، لعلها من تأثير الثقافة الإغريقية .... وقد خلف العلم الإغريقي لثقافات أوروبا والشرق الأوسط دراسة في قواعد اللغة الإغريقية بلغت ذروة الازدهار في مدرسة الإسكندرية، وقد تأثرت قواعد اللغة العربية بهذه القواعد، بل لعلنا لا نكون مجاوزين للصواب إذا قلنا بأن قواعد اللغة العربية التي نراها في كتب النحاة، ليست سوى مزيج من تقليد اللغة الإغريقية ومنطق أرسطو<sup>(٢)</sup>».

(١) ممن قال بذلك الدكتور إبراهيم مذكور لا بحث له بعنوان: منطق أرسطو والنحو العربي. انظر لا الرد على ذلك، من أسرار اللغة - د - إبراهيم انيس - ص ١٣٤. علم اللغة بين القديم والحديث - د - عبد القادر هلال - ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٢) أسوار اللغة - د - عبد الرحمن أيوب - ص ١٤.

فهؤلاء وغيرهم ينكرون نسبة ابتكار علم من العلوم اللغوية إلى العرب، ويدعون في إنكارهم أن العرب مقلدون لغيرهم من الأمم الأخرى، كال يونان، والهنود، وأنهم طبقوا القواعد التي وضعها اليونان للغتهم الإغريقية على اللغة العربية، ومعنى هذا أن العرب ليس لهم جهد يذكر سوى التطبيق فقط.

ولكن الدلائل العلمية تنفي هذا الاتهام عن علماء العربية، لأن ما وضع في لغة من قواعد لا ينطبق على لغة أخرى، لأن كل لغة لها نظامها الذي تمتاز به عن غيرها، ومما يدل على ذلك «أن اليونانية تختلف نحواً، وطبيعة عن العربية، فليس من المعقول أن يكون العرب قد وضعوا قواعدهم اللغوية على نظام القواعد اليونانية»<sup>(١)</sup>.

والمأمل في العلوم اللغوية وخاصة في علم النحو، يعرف أنه نتاج هذه العقلية العربية، التي وضعت من خلال استنباطها وملاحظتها في اللغة، فوضعوا القواعد من خلال وصفهم الدقيق للغة؛ ولو أن اللغويين العرب طبقوا القواعد التي وضعها غيرهم من اليونان لما التزموا بالمستوى الفصيح في أخذ اللغة وتدوينها ووضع القواعد، أما اللهجات التي استعملتها بعض القبائل لغة تخاطب وتفاهم فيما بينهم لم يعتدوا بها في وضع القواعد، ولم يقيسوا عليها.

ومما يدل على ما نذهب إليه، أن علماء العربية الذين وضعوا القواعد كأبي الأسود الدؤلي، والخليل بن أحمد، وسيبويه، ويونس ابن حبيب الضبي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، لم يتعلموا لغة أخرى غير العربية، ولم يتأثروا بثقافات أجنبية عن لغتهم العربية، وإنما تلقوا ثقافتهم من البيئة العربية السليمة، والعرب الخالص الفصحاء؛ ويؤيد

(١) علم اللغة بين القديم والحديث - د- عبد القادر هلال ص ٢٢٨/٢٢٩.

ذلك ما روى «عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه سأل أبا الأسود الدؤلي عن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشدته إليه، فقال: تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله؛ وفي حديث آخر قال: ألقى إني علي أصولاً احتذيت عليها»<sup>(١)</sup>.

وكذلك أبو عمر بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، هؤلاء وغيرهم تلقوا علوم العربية من العرب الفصحاء الخلفاء الذين شافهمهم وأخذوا عنهم؛ وسيبويه أخذ النحو عن الخليل، ودعم علمه بالقول والعمل، ووضع القواعد على واقع اللغة العربية التي حرص على سماعها من أهواء الأعراب الخلفاء الذين لم يختلطوا بغيرهم من الأمم الأخرى، وظهر كتابه الذي يعد أصح الكتب في النحو، وظهر العلماء يدرسون النحو ويدرسونه، وظهرت المدارس النحوية كالبصرية والكوفية والبغدادية، وأصبحت كل مدرسة تجتهد في استنباط القواعد واستخراج الأحكام. كل ذلك دليل على أن علماء العربية الأوائل الذين وضعوا القواعد والأحكام لم يتأثروا بلغات أجنبية فنشأ علم النحو عربياً، عبر عن واقع اللغة في ذلك الوقت.

وسيبيويه رغم أنه فارسي الأصل<sup>(٢)</sup>، لم يتأثر باللغة الفارسية في دراسته للعربية، ولكنه تأثر بأستاذه الخليل بن أحمد.

«المطالع لكتاب سيبويه يجد اعتماده على النصوص المنقولة عن العرب الخلفاء، فهو يقول فيه؛ حدثني من أثق بعربيته، أو حدثني الخليل، ونحو ذلك، وقد بدأت الفلسفة في الدخول إلى الدراسة النحوية منذ القرن الرابع الهجري الذي كثرت فيه المناظرات والجدل وعلم الكلام، ومن هنا ظهرت سمات المنطق»<sup>(٣)</sup>.

(١) طبقات النحويين والفقويين - الزبيدي ص ٢١.  
(٢) ولد في قرية من قرى شيزار، يقال لها: البيضاء. من أعمال فارس. ثم قدم البصرة. انظر المصدر السابق ص ٦٦.

(٣) علم اللغة بين القديم والحديث - د- عبد القادر هلال ص ٢٢٠.

وعلى هذا نرى أن هذا الاتهام الذي اتهم به علماء العربية هو اتهام ظالم، أراد أصحابه أن يجردوا علماء العربية من كل سابقة ابتكار، ولو أنهم كانوا منصفين يتحرون الحقيقة العلمية، لوجدوا أن لدى المسلمين منهجا علميا، لا يشك أحد في أنه منهج إسلامي خالص، أفاد منه اللغويون، وأعنى بذلك منهج علماء الحديث الذين كان لهم أعظم الأثر في البحث اللغوي، كما يبدو ذلك في طرق اللغويين في توثيق النص اللغوي، كما يوثق علماء الحديث حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يبدو بصورة جلية واضحة في هذه المصطلحات التي استخدمها اللغويون بالفاظها ومعانيها، كما سيوضح ذلك في المباحث اللغوية مقارنة بمباحث علماء الحديث.

فهذا المنهج في توثيق النص قد تفرد به علماء المسلمين في الحديث واللغة، ولم يشاركهم فيه علماء آية أمة من الأمم قاطبة، فتأثر علماء اللغة بالمنهج الذي وضعه علماء الحديث لأنفسهم في توثيق الحديث النبوي الشريف فيما يتصل بسنده أو بمتنه، لأن المحدثين كان لهم فضل السبق في تدوين الحديث قبل قيام اللغويين بجمع اللغة وتدوينها؛ ويعد هذا التوثيق مقدمة ضرورية لا غنى عنها قبل النظر في الحديث لاستنباط الحكم الشرعي منه، وكذلك الأمر بالنسبة للغة.

«إن أثر الحديث النبوي على الثقافة العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، وعم منهجه الكتب الأدبية، إذ هي تعتمد على السند في إيراد أخبارها مثل: كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني، و «الأمالي» لأبي علي القائي، وغيرهما، بالإضافة إلى أن كثيرا من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث، فطبقات الرجال والشعراء وغيرهما ثمرة من ثمرات علوم الحديث النبوي»<sup>(١)</sup>.

(١) الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه - محمد لطفي الصباغ - ص ١٧ بتصرف.

من أجل ذلك اهتم العلماء اهتماما كبيرا بدراسة الحديث النبوي، وقامت حوله الدراسات رغبة في فهمه، لأنه المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد كتاب الله عز وجل، كما أنه من الأصول التي يستشهد بها في تقعيد اللغة، على الرغم من أن فريقا من اللغويين - وهم بعض النحاة - لم يستشهدوا به في تقعيد النحو.

وعلى هذا كان اهتمام العلماء على اختلاف تخصصاتهم بمنهج المحدثين في توثيق النص، فاقترفوا أثرهم واتبعوا نهجهم، إذ كان يكفل لهم كل الضوابط التي يجب توافرها في البحث العلمي، لكي يصلوا من خلال هذه الضوابط التي وضعوها إلى النص الصحيح. خاصة تلك العلوم التي تعتمد على الرواية قبل الدراية، وتحتاج إلى النص الموثوق به حتى تظمن إليه، وكان اللغويون في مقدمة هؤلاء العلماء؛ إذ وجدوا أن هذا المنهج يصلح لتطبيقه على اللغة، لأن «اللغة رواية تروى، ونص يتناقله الرواة، فلماذا لا يقتبس اللغويون منهج رجال الحديث في رواية الحديث، ولماذا لا ينهجون نهجهم في التحقق من النص اللغوي الذي تستنبط منه القواعد اللغوية»<sup>(١)</sup>.

بل إن اللغويين استخدموا المصطلحات التي استخدمها علماء الحديث، كالصحيح الثابت، والمتواتر، والآحاد، والمرسل، وغير ذلك من مصطلحات. وإذا كان علماء الحديث قد ألفوا كتباً تناولت رواية الحديث بالجرح والتعديل، فهناك أيضاً من اللغويين من قام بذلك كالزبيدي في كتابه: طبقات النحويين واللغويين، والسيوطي في بغية الوعاة، وغيرها. من أجل ذلك حاولت أن أتبين هذه العلاقة الحميمة، والصلة الوطيدة بين اللغويين العرب وعلماء الحديث فيما يتصل بالسند والرواة، وما يتصل بالمتن، حتى أثبت بطلان هذا الادعاء، وأبين أن اللغويين العرب تأثروا بمنهج عربي إسلامي خالص، نابع من البيئة العربية.

(١) أشاتات مجتمعات - ٢ - عيد محمد الطيب - ص ٩.

#### ويعبد،

فقد أخلصت النية، واستعنت بحول الله وقوته في السعي لإظهار العلاقة بين اللغويين والمحدثين، وبذلت غاية ما أستطيع من جهد، فإن كنت قد وفقت فيما قصدت، فبالله التوفيق والسداد، وذلك هدى الله يهدي به من يشاء من عباده، وإلا فحسبى إخلاص النية، وبذل غاية الجهد؛ والله أسأل أن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم. وأن يوجهني إلى الصواب فيما أحاول، وأن يعلمني ما لم أكن أعلم، وأن ينفعني بما أتعلم، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾

#### المؤلف

د/ عبد التواب مرسى حسن الأكرت

## المبحث الأول الأخذ والتحمل

أولاً، عند المحدثين:

اهتم المحدثون بالسند، وعدّوا الرواية بالسند من أفضل الوسائل التي نهجها المحدثون في توثيق النص وجودته، فالتزموا بأصول الرواية الدقيقة، والمحافظة التامة على صيغ التحمل المتنوعة التي وردت عنهم، وهذه الصيغ تدل على أنهم تمسكوا بأفضل الوسائل العلمية الصحيحة التي حافظت على سلامة الخبر دون تغيير أو تبديل فيه.

وقد قسم المحدثون طرق نقل الأخبار إلى الأقسام التالية:

### ١- كيفية سماع الحديث:

تقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله منها قبل إسلامه وبلوغه، أي ما رواه في حال الكفر والصبا، كما تقبل روايته بعد إسلامه وبلوغه. قال السيوطي: «ومنع قوم قبول رواية ما تحمله في الصبا فأخطأوا، لأن الناس قبلوا رواية أحداث الصحابة كالحسن والحسين وعبد الله بن الزبير وابن عباس .... وغيرهم، ومن غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبعده؛ وكذلك كان أهل العلم يحضرون الصبيان مجالس الحديث ويعتدون براويتهم بعد البلوغ. ومن أمثلة ما تحمل في حال الكفر: حديث جبير بن مطعم متفق عليه.

أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور ، وكان جاء في فداء أسرى بدر قبل أن يسلم؛ وفي رواية البخاري .. «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة للسُنن التي تحمل فيها الرواي ما رواه ، فقد اختلفوا في تحديدها.

«ويشترط للصبي اعتبار التمييز ، فإن فهم الخطاب وردّ الجواب كان مميزاً صحيح السماع وإن لم يبلغ خمسا ، وإلا فلا وإن كان ابن خمس فأكثر ، وهذا هو الصحيح ، فقد روى عن أحمد بن حنبل مثل هذا ، وهو اعتبار التمييز ، فقد سئل عن ذلك فقال: إذا عقل وضبط ، فذكر له عن رجل أنه قال: لا يجوز سماعه حتى يكون له خمس عشرة سنة ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد البراء وابن عمر ، استصغرها يوم بدر ، فأنكر قوله هذا ، وقال: بثس القول ، فكيف يصنع بسفيان ووكيع ونحوهما»<sup>(٢)</sup>.

هذا بالنسبة إلى سماع الصبي ، أما بالنسبة لأداء الرواية ، فلا تكون الرواية صحيحة إلا إذا كان الراوي بالغاً عاقلاً سليماً ، وهذا ضمن شروط من تقبل روايته ، كما يشترط في الراوي أيضاً أن يكون مسلماً.

## ٢- طرق تحمل الحديث:

طرق تحمل الحديث ثمانية وهي: السماع من لفظ الشيخ ، والقراءة على الشيخ ، والإجازة ، والمناولة ، والمكاتبة ، والإعلام ، والوصية ، والوجداء؛ فراوي الحديث لا بد أن يأخذ من أحد هذه الطرق ، وبيانها كالآتي:-

(١) تدريب الراوي ٥/٢ ، والحديث رواه البخاري ٢/٢٤٧ ، ومسلم ٢/٢٢٨/١ .  
(٢) تدريب الراوي ٢/٧٠٦ .



(أ) السماع من لفظ الشيخ:

قال النووي: وهو إملاء غيره من حفظ ومن كتاب، وهو أرفع الأقسام عند الجماهير.

قال القاضي عياض: ولا خلاف أنه يجوز في هذا للسماع أن يقول في روايته: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت فلانا، وقال لنا، وذكر لنا.

قال الخطيب: أرفعها سمعت ثم حدثنا وحدثني ثم أخبرنا وهو كثير في الاستعمال<sup>(١)</sup>.

(ب) القراءة على الشيخ: ويسمى أكبر المحدثين أن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه كما يعرض القرآن على المقرئ، سواء قرأت عليه بنفسك، أو قرأ غيرك عليه وأنت تسمع كمن كتاب أو حفظ<sup>(٢)</sup>.

والأجود في ألفاظ الأداء فيها: قرأت على فلان، أو قرئ عليه، وأنا أسمع، ويلي ذلك عبارات السماع مقيدة: كحدثنا أو أخبرنا قراءة عليه.

(ج) الإجازة:

الإجازة في كلام العرب مأخوذة من جواز الماء الذي يستعمل لسقاية الماشية والأرض، يقال: استجزت فلانا فأجازني، إذا سقاك ماء لأرضك وماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه غلمه فيجيزه إياه، والطالب مستجيز، والعالم مجيز.

وهي في الاصطلاح: إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته، أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ٢ / ٩-٨.

(٢) السابق ٢ / ١٢.

(٣) الحديث النبوي - محمد لطفي الصباغ ص ١٧٢.

وللإجازة أنواع ودرجات فصلها السيوطي وغيره من أصحاب هذا الفن<sup>(١)</sup>.

#### (د) المناولة؛

وهي أن يعطى الشيخ تلميذه كتابا، أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه وروايته عنه، وهي على ضربين:

أحدهما: مناولة مقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقا، ومن صورها أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو مقابلا به، ويقول هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه، أو أجزت لك روايته عنى. ثم يملكه إياه، أو ينسخه، أو نحوه.

الثاني: مناولة مجردة عن الإجازة، بأن يناوله الكتاب مقتصرًا على قوله: هذا من حديثي، أو من سماعاتي، فلا تجوز الرواية بها على الوجه الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول، وعابوا المحدثين المجوزين<sup>(٢)</sup>.

#### (هـ) الكتابة؛

وهي أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره؛ وهي نوعان:

أحدهما: أن تتجرد المكاتبة عن الإجازة.

والثاني: أن تقترن بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبتك لك، أو كتبت به إليك، أو نحو ذلك.

واختلف العلماء في حكم الكتابة المجردة، فمنعها قوم، وأجازها آخرون إذا عرف المكتوب خط الكاتب وإن لم تقم البيئة عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تدريب الراي ٢٩/٢ - ٤٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٥ وما بعدها.

(٣) السابق ص ٢٥٤.

(و) الإعلام:

وهو إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سَماعه من فلان مقتصرًا عليه، من غير أن يقول: أروه عنى، أو: أذنت لك في روايته.

واختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام، فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول، ومنعها آخرون.

والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم: أنه لا تجوز الرواية به، لكن يجب العمل به إن صح سنده<sup>(١)</sup>.

(ز) الوصية:

وهي أن يوصى الشيخ عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ذلك الشيخ، والرواية بالوصية أجازها بعض السلف للموصى له بروايته عنه، وهو غلط، والصواب أنه لا يجوز.

(ح) الوجادة:

هي مصدر لَوَجَدَ مُوَلَّدٌ غير مسموع من العرب، وهي أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد فله أن يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان، وليس له سماع منه ولا إجازة.

والرواية بالوجادة من باب المنقطع، لكن فيها نوع اتصال<sup>(٢)</sup>.

وهذه هي طرق تحمل الحديث كما ذكرها علماء الحديث، فراوى الحديث لا بد أن يأخذ من أحد هذه الطرق المذكورة.

(١) السابق ص ٢٥٥.

(٢) السابق ص ٢٥٨، تدريب الراوى ٥٨/٢.

#### ثانياً: عند اللغويين:

استخدم علماء اللغة المصطلحات التي وضعها المحدثون في طرق تحمل الحديث، في اللغة لمن يأخذ اللغة، وتصح روايته عند أدائه لها، وكان لعلماء الحديث كلام مستفيض في هذه الطرق، وشروط خاصة لكل طريق من هذه الطرق، كما كان لهم علامات خاصة بالأسانيد والصيغ، مما لم تجر على اللغة.

وطرق الأخذ عند علماء اللغة ستطرق هي:

##### (أ) السماع من لفظ الشيخ أو العربي:

قال ابن فارس:

تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات، وتؤخذ تلقناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات، وللمتحمّل بهذه الطرق عند الأداء والرواية صيغ: أعلاها أن يقول أُملي على فلان، أو أُمِل على فلان<sup>(١)</sup>.

والمتمحمّل بهذه الطريقة له صيغ تتفاوت بحسب منزلة الرواية. فأعلى هذه الصيغ أن يقول: أُملي على فلان، ويليها السماع حيث يقول: سمعت، ويلي ذلك أن يقول: حدثني فلان، وحدثنا فلان، ويلي ذلك أن يقول: أخبرني فلان، ويلي ذلك قول الراوي: قال لي فلان، ويلي ذلك أن يقول: قال فلان، بدون لي، وهذا كله في اللغة والخبر، أما في الشعر فيقال أنشدني، وأنشدنا، وقد يستعمل في الشعر: حدثنا، وسمعت ونحوهما؛ وإليك نماذج لهذه الصيغ على اختلافها.

(١) الصحابي ص ٤٨، وقارن بالمرزهر ١٢٤/١ - ١٢٥.

#### الإملاء:

قال أبو علي القالي: أملى علينا أبو العهد صاحب الزجاج قال:  
أنشدنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي قال: أنشدنا أبو عثمان  
المازني للفرزدق:

لا تحيز في حب من ترجى نوافله فاستمطروا من قريش كل منخدر  
تخال فيه إذا ما جنته بأنها في ماله وهو وافي العقل والوزع<sup>(١)</sup>

#### السماع:

قال ثعلب في أماليه: حدثنا مسلمة، قال سمعت الفراء يحكي عن  
الكسائي أنه سمع: أسقني شربة ماء، يا هذا، يريد: شربة ماء، فقصر،  
فأشبهه لفظ ما التي للاستفهام، وهذا إذا مضى فإذا وقف قال: شربة  
ماء<sup>(٢)</sup>.

#### الحديث:

قال ثعلب في أماليه: حدثنا ابن الأعرابي، قال حدثني شيخ عن  
محمد بن سعيد الأموي، عن عبد الملك بن عمير قال: كنت عند الحجاج  
ابن يوسف فقال لرجل من أهل الشام: هل أصابك مطر؟ قال نعم؛  
أصابني مطر أسال الأكمام، وأدحض التلاع، وحزق الرجع؛ فجئتكم في  
مثل مجر الضبع، ثم سأل رجلاً من أهل الحجاز: هل أصابك مطر؟ قال:  
نعم؛ سقتني الأسمية، غيبت الشفار<sup>(٣)</sup>، وأطفئت النار، وتشكت النساء،  
وتظلمت المعزى، واحتللت الدرة بالجرة؛ ثم سأل رجلاً من أهل فارس  
فقال: نعم، ولا أحسن كما قال هؤلاء، إلا أنني لم أزل في ماء وطن، حتى  
وصلت إليك<sup>(٤)</sup>.

(١) الأمالي لأبي علي القالي ١٥٩/٢، وقارن بالمزهر ١٤٥/١.

(٢) المزهر ١٤٦/١.

(٣) الأسمية: جمع سماء وهو المطر. وقوله: غيبت الشفار. يريد أخصبت الناس ولم يذهبوا القثم والأيل.

(٤) مجالس ثعلب ٢٣٩/١.

#### الإخبار:

قال ثعلب في أماليه: أخبرنا أبو المنهال، قال أخبرنا أبو زيد قال: السانح الذي يليك ميامنه إذا مر من طير أو ظبي أو غيره، والبارح الذي يليك مياسره إذا مريك، وإن استقبلك فهو ناطح، وإن استدبرك استدبارا فهو قعيد، وإن مر معترضاً قريباً فهو الذابح، وأنشد للحطيم: **بشؤمي يديه، والشواحج بالفجر<sup>(١)</sup>**

#### القول:

**والقول نوعان:** أحدهما أن يقول: قال لي فلان، قال ثعلب في أماليه: قال لي يعقوب: قال لي ابن الكلبي: بيوت العرب ستة: قبة من آدم، ومظلة من شعر، وخباء من صوف، وبجاد من وبر، وخيمة من شجر، وأقنة من حجر.

**والثاني:** أن يقول: قال فلان، بدون لي، قال ثعلب في أماليه: قال أبو المنهال: قال أبو زيد: لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبنى كلاب، وبنى هلال، أو من عالية السافلة، أو سافلة العالية، وإلا لم أقل قالت العرب<sup>(٢)</sup>.

#### الإنشاد:

ويقال في الشعر أنشدنا وأنشدني:

قال القالي: أنشدنا أبو بكر بن دريد، قال أنشدني عبد الرحمن عن عمه الأصمعي قال:

أنشدتني عِشْرَةً المحاربية، وهي عجوز حَيْرَبُونَ زَوْلَةً:

**فما لبس العُشاق من حُلل الهوى ولا خلعوا إلا الثياب التي أُبلى**

(١) المزهر ١/١٥١.

(٢) مجالس ثعلب ١/١٣٦، ٩٨.

ولا شربوا كأساً من الحب مرة      ولا حُلوةً إلا شرايهم فضلى  
جرىّت مع العشاق في حلية الهوى      ففقتهم سباً وجنت على رجلي<sup>(١)</sup>

كما أنه يستعمل في الشعر أحياناً «حدثنا» و«سمعت» ونحوهما<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما ذكرناه وجدنا علماء اللغة تأثروا بالمحدثين، واقتفوا أثرهم في أخذ اللغة وسماعها من لفظ الشيخ، ورغم أن اللغويين كانوا متأثرين تأثراً كبيراً بالمحدثين، فإن المحدثين قصروا الفاظ الأداء في السماع عن الشيخ بالألفاظ التالية: سمعت، حدثني، وأخبرني، وأرفع هذه الألفاظ: سمعت، ثم حدثني، ثم أخبرني.

أما عند علماء اللغة فوجدناهم توسعوا في ألفاظ الأداء، فكثرت عندهم، و هي: الإملاء، والسماع، والحديث (أي أن يقول: حدثني، أو حدثنا)، والإخبار، والقول، والإنشاد في الشعر، وكذلك الحديث، والسماع في الشعر أيضاً.

والألفاظ السماع عند المحدثين التي يستعملها راوي الحديث هي: حدثنا، وأخبرنا، وأتينا، وسمعت، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان؛ بالإضافة إلى الإملاء، فمن خلال ذلك نرى أن اللغويين متفقون تماماً مع المحدثين في ألفاظ السماع عدا لفظ خاص بالشعر فقط.

#### (ب) القراءة على الشيخ:

ويقول عند الرواية: قرأت على فلان؛ وصورتها أن يقرأ مروياته على الشيخ ليضبطها له.

قال القالي في أماليه: قرأت على أبي بكر محمد بن أبي الأزهر، قال حدثني حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي، قال حدثني أبي قال: قيل

(١) الأمالي - للقالي ٢٩/١.

(٢) انظر هذه التماذج في المزهري ١٤٥/١ - ١٥٧.

لَعَقِيل بن عُفَّة ، وأراد سفرا ، أين غَيَّرْتُكَ على من تُخَلِّف من أهلك؟ قال: أَخَلَّف معهم الحافظين: الجوع والعري ، أَجِيعُهُنَّ فلا يمرحن ، وأُغْرِيَهُنَّ فلا يبرحن<sup>(١)</sup>.

ويستعمل من ألفاظ الأداء في القراءة على الشيخ لفظ «أخبرنا».

قال السيوطي: رأيت القالي في أماليه يذكر في الرواية عن ابن دريد حدثنا<sup>(٢)</sup> ، لأنه أخذ عنه إملاء ، ويذكر عن أبي الحسن علي بن سليمان الأخفش تارة أُملى على فيما سمعه إملاء عليه وتارة أخبرنا فيما قرأه عليه ، وتارة قرئ عليه وأنا أسمع ، وقد يستعمل فيه حدثنا<sup>(٣)</sup>.

#### (ج) السماع على الشيخ:

ويكون بقراءة غيره ، ويقول عند الرواية: قرئ عليّ فلان وأنا أسمع.

قال القالي: قرأت على أبي بكر بن الأنباري في كتابه وقرئ عليه في المعاني الكبير ليعقوب بن السكيت ، وأنا أسمع فذكر أبياتا ، وقال أنشدني أبو بكر بن الأنباري قال: قرئ عليّ أبي العباس أحمد بن يحيى لأبي حية النميري وأنا أسمع:

وخبرك الواشون أن لن أحبك **بلى وستور الله ذات المحارم<sup>(٤)</sup>**

ويستعمل في ذلك أيضا أخبرك قراءة عليه وأنا أسمع ، وأخبرني فيما قرئ عليه وأنا أسمع ، وقد يستعمل في ذلك حدثنا.

رأيت الترميسى في شرح نكت الحماسة يقول: حدثنا فلان فيما قرئ عليه ، وأنا أسمع ، والترميسى هذا متقدم. أخذ عن أبي سعيد السيرافي ، وأبي أحمد العسكري وطبقتهما<sup>(٥)</sup>.

(١) ذيل الأمامي للقالي ص ١٠٦.

(٢) الأمامي ٢٢/١ وأحيانا ، قرأت.

(٣) السابق ٢٢/١ ، ٢٠ ، وقارن النص بالمزهر ١٥٨/١ - ١٦٠ .

(٤) الأمامي ٢٧٩/٢ .

(٥) المزهر ١٦١/١ - ١٦٢ .



ومن خلال ما ذكرنا وجدنا أن ألفاظ الأداء عند اللغويين في الموضوعين السابقين، القراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ، متفقة كل الاتفاق مع ألفاظ الأداء عند المحدثين، فألفاظ الأداء عند المحدثين في القراءة على الشيخ والسماع عليه كما ذكر من قبل هي: قرأت على فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع، ويلى ذلك عبارة: حدثنا، أو أخبرنا؛ وهذه الألفاظ هي بعينها تماما عند اللغويين مما يدل على أن اللغويين ساروا على هدى المحدثين.

#### (د) الإجازة:

وهي في رواية الكتب والأشعار المدونة.

قال ابن الأنباري: اعلم أن العلماء اختلفوا في جواز الإجازة، فذهب قوم إلى جوازها وتمسكوا في ذلك بأن الرسول صلوات الله عليه كتب كتبا إلى الملوك، وأخبرت بها رسله، ونزل ذلك منزلة قوله وخطابه، وكتب صحيفة الزكاة والديات، ثم صار الناس يخبرون بها عنه، ولم يكن هذا إلا بطريق المناولة والإجازة، فدل على جوازها؛ وذهب آخرون إلى أنها غير جائزة لأنه يقول: أخبرني، ولم يوجد ذلك؛ وهذا ليس بصحيح؛ فإنه يجوز لمن كتب لإنسان كتابا، وذكر له فيه أشياء أن يقول: أخبرني فلان في كتابه بكذا وكذا، ولا يكون كاذبا، فكذلك المرء هاهنا<sup>(١)</sup>.

وقال ثعلب في أماليه: قال زبير: إزو غنى ما أخذته من حديثي؛ فهذه إجازة<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن دريد: وأجاز لي عمي عن أبيه، عن ابن الكلبي، قال: أخبرني الشرفي، وأبو يزيد الأودي قال: أوصى الأفوه بن مالك الأودي فقال: يا معشر مذحج؛ عليكم بتقوى الله، وصلة الأرحام، وحسن التعزى عن الدنيا بالصبر تعزوا، والنظر فيما حولكم تفلحوا؛ ثم قال:

(١) مع الأدلة من ٩٢ - ١٢٢/١ - ١٢٣.

(٢) الفهر ١/ ١٢٢.

إننا معاشر لم يبتسوا لقومهم. وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا

القصيدة بطولها؛ ومن جملتها؛

لا يضلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا<sup>(١)</sup>

والسبب في ظهور الإجازة «بطلان الرواية، وصارت النسبة إلى الشيوخ محصورة في الإجازة، فتهاافت الناس عليها، وصار الأمراء يطلبونها للمباهاة، وكبار العلماء في الأقطار المتباعدة يقارض بها بعضهم بعضا، وتفنن العلماء في كتابتها وتجويد إنشائها، وقد بقي العمل بها في كتب الحديث والعربية إلى قريب من هذه الغاية حتى قامت مقامها «الشهادات»<sup>(٢)</sup>.

#### (هـ) المكاتبة:

وهي أن يكتب الراوية الثقة إلى غيره خبرا أو أبياتا، فيروى ذلك عنه.

قال الترميضي في نكت الحماسة: أخبرنا أبو أحمد الحسين بن سعيد العسكري فيما كتب به إلى، وحدثنا المرزباني فيما قرىء عليه وأنا حاضر أسمع قالاً: أخبرنا محمد بن يحيى قال حدثنا الغلابي قال: حدثنا إبراهيم بن عمر قال: سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت:

ومن يسأل الصعلوك أين مذهبُه

فلم يعرفه أحد؛ فقال إسحاق الموصلي: الأصمعي مريض، وأنا أمضى إليه فأسأله عنه، فقال الرشيد: حملوا إليه ألف دينار لنفقته، واكتبوا في هذا إليه. قال: فجاء جواب الأصمعي: أنشدنا خلف لأبي النشاش النهشلي:

وسائلة أين الرحيل وسائل ومن يسأل الصعلوك أين مذهبُه

(١) الغزهر ١٦٣/١ - ١٦٤.  
(٢) تاريخ آداب العرب - للرافعي ٢٢١/١.

وداويّة تيهاء يخشى بها الردى سرت بأبي النّشّاش فيهار كانه  
ليدرك ثارا أو ليكسب مغنما جزيلا وهذا الدهر جم عجائبه  
قال: وذكر القصيدة كلها<sup>(١)</sup>.

والفاظ الأداء في المكاتبة عند علماء الحديث أن يقول: كتب إلى  
فلان قال: وحدّثنا فلان أو أخبرني فلان مكاتبة أو كتابة ونحوه؛ وهي  
يعينها عند علماء اللغة.

#### (و) الوجادة:

وهي أن يجد الطالب أو الشخص خيرا بخط شيخ، ألف خطه  
وعرفه سواء لقي هذا الشيخ أم لم يلقه، فعليه أن يرويّه عن الشيخ  
ويقول في التعبير عما وجده: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان،  
إلى آخر الألفاظ التي تدل على ذلك الوصف.

والرواية بالوجادة «من أضعف وجوه الأخذ، لأنه لا ضمان فيه  
لعهد المروي، وإنما اضطروا إليه حين كثرت الكتب»<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا فإن الراوي يسوق ما يرويّه على أنه وجده في كتاب كذا،  
ويسمى الكتاب باسمه واسم صاحبه. ومن ذلك ما نقله السيوطي في  
المزهر.

قال القالي في أماليه، قال أبو بكر بن الأنباري: وجدت في كتاب  
أبي، عن أحمد بن عبيد، عن أبي نصر: كان الأصمعي يقول: الجلل:  
الصغير اليسير، ولا يقول: الجلل: العظيم<sup>(٣)</sup>.

وفي الصحاح: تقول العرب: فلان ساقط بن ماقط بن لاقط؛ تتساقط  
بذلك، فالساقط: عبد الماقط، والماقط: عبد اللاقط، واللاقط: عبد  
معتق، نقلته من كتاب غير سماع<sup>(٤)</sup>.

(١) المزهر ١/١٦٧.

(٢) تاريخ أديب العرب - المرافعي ١/٢٢١.

(٣) الصحاح (ج ٢ ل).

(٤) السابق (م ق ط).

وفي المجلد لابن فارس: وجدت بخط سلمة: أمات البهائم، وأمهاات الناس<sup>(١)</sup>.

هذه هي طرق الأخذ والتحمل عند علماء اللغة، وهي ست طرق: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءة غيره، والإجازة، والمكاتبة، والوجادة.

أما عند علماء الحديث فإن طرق الأخذ عندهم ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة.

والحقيقة أن طرق التحمل والأخذ عند التحقق فيها تعود إلى خمس طرق أساسية وهي: السماع، والقراءة، والإجازة، والإعلام، والوجادة.

أما المناولة والمكاتبة والوصية عند علماء الحديث فهي نوع من الإجازة وليست بطريقة زائدة عن طرق التحمل، والسبب الذي جعل علماء الحديث يجعلونها ثمانية أن كتب المصطلح أوصلتها إلى هذا العدد.

لكن علماء اللغة جعلوها ستة طرق وهي في الأصل خمس طرق، لأنهم جعلوا السماع على الشيخ بقراءة غيره عليه طريقاً من طرق الأخذ والتحمل، وإنما هو يدخل ضمن طريق القراءة على الشيخ.

(١) مجمل اللغة لابن فارس ٨١/١ (أم م).



## المبحث الثاني الرواية بالنظر إلى عدد الرواة

أولاً: عند المحدثين

قسم المحدثون الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السند وعدد رجاله إلى قسمين: متواتر، وآحاد:

**المتواتر:** هو ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه، مستندين إلى أمر محسوس.

ومعنى ذلك أن المتواتر هو الحديث الذي يرويه جمع كثير في كل طبقة من طبقات سنده، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون هؤلاء الرواة قد اتفقوا على اختلاف الحديث أو الكذب فيه، واستندوا في الرواية إلى أمر يدرك بالحس كالسماع ونحوه<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن الحديث المتواتر يشترط فيه أن يرويه عدد كثير، وأن تكون هذه الكثرة في كل طبقات سنده، وأن تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، وأن يكون مستنداً في الرواية إلى شيء محسوس، كقولهم: سمعنا، أو رأينا، ونحو ذلك. وجمهور العلماء لا يشترطون في المتواتر عدداً معيناً.

ثم قسم علماء الحديث المتواتر إلى قسمين: لفظي، ومعنوي.

فالمتواتر اللفظي هو ما تواتر لفظه ومعناه، وهو الذي رواه الجمع المذكور في أول السند ووسطه وآخره بلفظ واحد، ومثاله حديث: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الكفاية ص ٢٢. مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٢. مباحث في علوم الحديث لثقفان ص ٨٤. علوم الحديث د - صبحي الصالح ص ١٤٨.

(٢) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، عن رواه كثيرين. انظر: فيض القدير ٢٧٨/٦.

والتواتر المعنوي هو ما تواتر معناه دون لفظه ، فيكتفى فيه بأداء المعنى ولو اختلفت رواياته عن الجمع الذي يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، مثاله : أحاديث : «رفع اليدين في الدعاء ، فقد روى عنه صلى الله وسلم نحو مائة حديث في رفع يديه في الدعاء ، وقد جمعها السيوطي في جزء لكنها في قضايا مختلفة ، فكل قضية لم تتواتر ، والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء - تواتر باعتبار المجموع<sup>(١)</sup> .

**والقسم الثاني : الأحاد ، وهو ما قصر عن صفة التواتر ، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة<sup>(٢)</sup> .**

أي أنه لم تجتمع فيه شروط التواتر ، فلم تجتمع في نقلته الكثرة التي تواترت في التواتر ، فربما يكون نقله واحداً أو اثنان أو ثلاثة أو أكثر بحيث لا يشعر بأن الخبر دخل في حكم التواتر .

ولقد قسم الحديث الأحاد بالنسبة إلى طرقه إلى ثلاثة أقسام : مشهور ، وعزيز ، وغريب .

**فالـمشهور :** هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ، ولم يبلغ حد التواتر ، وسمى مشهوراً لوضوحه ، وسماء جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره ، ومنهم من غاير بينها : بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ؛ ومثاله حديث : «إن الله لا يقيض العلم انتزاعاً ينتزعه»<sup>(٣)</sup> وهذا هو المشهور في الاصطلاح .

ويطلق المشهور غير الاصطلاح على أنواع أخرى من الأحاديث من غير شرط ، فيشمل ماله إسناد واحد ، وماله أكثر من إسناد ، وما لا يوجد

(١) انظر : تدريب الراوي ١٦٢/٢ - ١٦٧ . علوم الحديث د - صبحي الصالح ص ١٤٨ - ١٥٠ ، مباحث في علوم الحديث للقمطان ص ٨٥ .

(٢) الكفاية ص ٢٢ .

(٣) عزاء السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي ، وابن ماجه ، عن ابن عمر ، ورمز له بالصحة . فيض القدير ٢٤٧/٢ .

له إسناد أصلا، كالمشهور عند أهل الحديث خاصة، والمشهور عند النحاة، والمشهور بين العامة، وقد ذكر السيوطي أمثلة لكل نوع على حدة.

والعزيز: هو الحديث الذي لا يقل رواته عن اثنين أو ثلاثة في جميع طبقات السند، ومثاله حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده»<sup>(١)</sup>.

والغريب: هو ما انفرد بروايته راو واحد؛ ومثاله حديث: «لا بيع حاضر لباد»<sup>(٢)</sup>.

### ثانيا: عند اللغويين

تأثر علماء اللغة بمنهج علماء الحديث وبما وضعوه من قواعد وضوابط في قبول الحديث النبوي الشريف، واشتروا شروطهم، فاشتروا في ناقل اللغة ما اشترط في الحديث، فمما اشترطوه في ناقل اللغة أن يكون عدلا ثقة، وأن يكون المنقول عنه حجة في أصل اللغة، إلى آخر الشروط التي سبق ذكرها.

**والنقل عند علماء اللغة هو:** «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـ (ن) والنصب بـ (لم)»<sup>(٣)</sup>.

وكما قسم علماء الحديث الخبر باعتبار وصوله إلينا من حيث السند إلى قسمين: متواتر، وآحاد، هذا اللغويون حذوهم، فقسموا المنقول إلى قسمين أيضا: متواتر، وآحاد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٨/١ - طبع دار إحياء الكتب العربية، ومسلم في صحيحه ١٧/١ وعزاه السيوطي لأحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه، عن انس، ورمز له بالصحة. فيض القدير ٥٧١/٦.

(٢) انظر، مقدمة ابن الصلاح ص ٤٥٠ - ٤٥٧، تدريب الراوي ١٦٠/٢ - ١٦٨.

(٣) مع الأدلة ص ٨١ - ٨٢.



نقل السيوطي «أن النقل المحض: إما تواتر، وهو ما لا يقبل التشكيك كالسما والارض والحر والبرد ونحوهما؛ وإما آحاد كالقرء ونحوه من الألفاظ العربية. وقال الرازي والآمدي: وأكثر ألفاظ القرآن من الأول، أي المتواترة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأنباري: اعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: متواتر وآحاد:

فاما المتواتر فلغة القرآن<sup>(٢)</sup> وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم ... وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به؛ ثم ذكر شرط العلماء في التواتر فقال: واعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقله لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب، فعددهم انتهى إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب؛ ثم إنهم اختلفوا في العدد الذي يحقق التواتر بين سبعين وأربعين، واثنى عشر وخمسة معتمدين على أمور لا تعد أدلة، وقد رجح ابن الأنباري عدم ارتباط التواتر بعدد معين، حيث قال: والصحيح عندي هو الأول....<sup>(٣)</sup>

فالصحيح أن النقل ليس بكثرة العدد ولا بقلته في الرواة، وإنما الشرط الأساسي في ذلك هو أمانة الناقل وعدالته وصدقه فيما يقوله وينقله، وموافقته لقواعد اللغة، ومع أن علماء الحديث تضاربت آراؤهم حول تحديد العدد في المتواتر، إلا أن الأرجح عندهم ملاحظة روايته عن

(١) المزهر ١/ ٥٧.

(٢) وهي القراءات الصحيحة المتواترة، أما القراءات الشاذة فهي من قبيل الآحاد.

(٣) انظر، مع الدلة ص ٨٢- ٨٥، وقارن بالمزهر ١/ ١١٢، والإصباح في شرح الاقتراح ص ١٥٢.

جمع يحيل العقل والعادة توأطوهم على الكذب، من غير محاولة لتعيين عدد هذا الجمع، وقد قال الهروي في شرحه على التخبئة:

«لا معنى لتعيين العدد على الصحيح؛ وقال الأصيلي: وإنما الضابط حصول العلم، فما أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر وإلا فلا»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا وجدنا اللغويين يقبلون الرواية ما دام السند صحيحا، والناقل آمينا في نقله؛ وهذا ما فعله علماء القراءات حينما وضعوا شروطا لضوابط القراءة الصحيحة، بحيث لا يتخلف منها واحد، وهي:

- ١- أن يصح سندها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٢- أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.
- ٣- أن توافق القراءة العربية ولو بوجه.

فالاسناد الصحيح هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم في تقبل القراءة، وعلماء القراءات لا يعولون في شيء من حروف القرآن الكريم على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردوها قياس عربية، ولا فشوا لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، وصحة السند تتأتى بأن يروى تلك القراءة العدل الضابط عن مثله حتى تنتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر ابن الأنباري شرط العلماء في نقل الأحاد، فقال:

«أعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا، رجلا كان أو امرأة،

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر - للهروي ص ٢٠ - دار الكتب العلمية - بيروت ١٢٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(٢) انظر: الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم - د/ محمد عبد الحميد سعد ص ٢٩٠-٢٩١ بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - العدد الخامس ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

حرا كان أو عبدا ، كما يشترط في نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله ؛ فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله ، ويقبل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره<sup>(١)</sup> .

وهكذا يتبين اشتراط الأمانة والعدالة في الناقل ، سواء في ذلك ناقل اللغة والحديث ، ولم يقبلوا النقل من الفاسق ، لأنه ليس موثوقا في نقله ، وإن كان الناقل واحدا قبلوا النقل طالما توفرت فيه العدالة والأمانة ، سواء وافق غيره في النقل أم لا ؛ وقد أسلفنا أن كلا من أهل الحديث وأهل اللغة أجازوا الرواية عن أهل الأهواء والبدع ، طالما أنهم غير موصوفين بالكذب كما سنوضح ذلك فيما بعد .

فالمضوابط التي وضعها علماء الحديث في روايتهم للحديث تحقق السلامة المرجوة للحديث ، بحيث ينقل الحديث إلى الناس كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دون زيادة أو نقصان أو تحريف فيه .

من أجل ذلك استخدم اللغويون منهج علماء الحديث وطبقوه في نقل اللغة ، كي يستنبطوا القواعد اللغوية السليمة ، كما أن علماء الحديث استنبطوا الأحكام الشرعية من الحديث النبوي الشريف .

واستخدام اللغويين منهج المحدثين وتطبيقه على اللغة ليس بجديد عليهم ، لأن اللغويين كانوا على صلة بدراسة الحديث النبوي الشريف ، ذكر الزبيدي في طبقاته . قال .

«حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن زهير قال : حدثنا محمد ابن عبد الله بن نمير ، حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن بشر بن سليمان قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت من سفيان الثوري ثلاثين ألف حديث»<sup>(٢)</sup> .

(١) مع الأدلة ص ٨٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٦٩-١٧٠ .

وبالنسبة للأحاد ، فقد قال الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المحصول:

«وأما الأحاد فالإشكال عليه من جهة أن الرواة له مجروحون ليسوا سالمين من القدح.

بيانه: أن أصل الكتب المصنفة في النحو واللغة ، كتاب سيبويه وكتاب العين.

أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيون فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس ، وأيضا فالمبرد كان من أجل البصريين وقد أفرد كتابا في القدح فيه.

وأما كتاب العين فقد أطبق الجمهور - من أهل اللغة - على القدح فيه ؛ وأيضا فإن ابن جنى أورد بابا في كتابه الخصائص في قدح أكابر الأدباء بعضهم في بعض ، وتكذيب بعضهم بعضا<sup>(١)</sup> ، وأورد بابا آخر في أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر<sup>(٢)</sup> ، وغرضه من ذلك القدح في الكوفيين ، وأورد بابا آخر في كلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي<sup>(٣)</sup>.

وروى عن رؤية أبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ، ولا سيقا إليها.

ويعجب الرازي من الأصوليين لأنهم أقاموا الأدلة على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة ؛ وكان من الوجوب عليهم أن يبحثوا عن أحوال اللغات والنحو ، وأن يتفحصوا عن أحوال جرحهم وتعديلهم ، كما فعلوا في رواية الأخبار ، لكنهم تركوا ذلك بالكلية مع شدة الحاجة إليه ، فإن اللغة والنحو يجريان مجرى الأصل للاستدلال بالنصوص<sup>(٤)</sup>.

(١) أورد بعنوان ، باب في سقطات العلماء . الخصائص ٢٨٢/٢ .

(٢) السابق ٥/٢ .

(٣) السابق ٢١/٢ .

(٤) انظر: المحصول في علم أصول الفقه - لفخر الدين الرازي ٧٢/١-٧٣ ، وقارن بالزهر ١١٧/١-١١٨ .  
الإصباح في شرح الإقتراف ص ١٤٢-١٤٦ .

وما ذكره الرازي عما أتى به ابن أحمر الباهلي وما ورد من ارتجال رؤية وأبيه لألفاظ لم يسمعاها، ولم يسبقا إليها، فهذا كله سبق إلى ذكره ابن جنى حيث أورد بابا في كلمات من الغريب لم يأت بها إلا الباهلي، فهذه الألفاظ الغريبة التي أتى بها ابن أحمر وكذلك ما كان يرتجله رؤية وأبوه كل ذلك لم يكن متواترا، وإنما هي ألفاظ آحادية تفردت بنقلها بعض أئمة اللغة، وهذه الألفاظ تقبل في القياس اللغوي، طالما أن الناقل لها توفرت فيه العدالة والضبط فهو ناقل ثقة يؤخذ بما قاله حتى ولو لم يسمع من غيره، ويزيد ابن جنى وضوحا فيقول:

«والقول في هذه الكلم المقدم ذكرها وجوب قبولها، وذلك لما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فإما أن يكون شيئا أخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح، كقوله في الذُرْخَرَج: الذُرْخَرَج، ونحو ذلك: قد يكون شيئا ارتجله ابن أحمر؛ فإن الأعرابي إذا قوي فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن خبر الآحاد لم يرتضيه اللغويون، بل قبلوه وقاسوا عليه بدعوى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، لكن القياس ينبغي أن يكون على الكثير لا القليل الذي تضرد به أحد الرواة.

فالقياس اللغوي هو محاكاة العرب في كلامهم اللغوي، وربط البناء اللغوي عندنا بما هو مقبول ومستساغ في كلامهم، و متمشيا مع القاعدة اللغوية كأنه يعد أحد العوامل التي تؤدي إلى تطور اللغة ونموها، وكان بعض العلماء من اللغويين كالأصمعي يتشدد بالسماع، وكان يقف على الرواية بالسماع، ولا يروى إلا عن عربي يكون كلامه حجة في أصل اللغة، فالأصمعي هذا حذو أستاذه أبي عمرو بن العلاء الذي يلتزم بالسماع،

وممن قال بالسماع فخر الدين الرازي حيث قال في كتابه المحصول:  
الطريق إلى معرفة اللغة النقل المحض.

والقياس يأتي دوره بعد السماع، فإذا ورد عن العرب سماع في  
اللفظ، فإن السماع مقدم على القياس، وقد عقد ابن جني بابا في  
تعارض السماع والقياس فقال:

«إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره،  
وذلك نحو قول الله تعالى ﴿أَسْمِعْ لَهُمْ الْكَلِمَ﴾<sup>(١)</sup> فهذا ليس بقياس،  
ولكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى في جميع ذلك  
بأمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضا: «واعلم أنك إذا آذاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت  
العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه،  
إلى ما هم عليه»<sup>(٣)</sup>.

وأما قول الرازي السابق من أن الأصوليين أقاموا الأدلة على خبر  
الواحد أنه حجة في الشرع، ولم يقيموا الأدلة على ذلك في اللغة .....  
إلخ.

فرد عليه الأصهباني بأنه ضعيف جدا؛ وذلك أن الدليل الدال على  
أن خبر الواحد حجة في الشرع يمكن التمسك به في نقل اللغة أحادا إذا  
وجدت الشروط المعتبرة في خبر الواحد، فلعلهم أهملوا ذلك اكتفاء منهم  
بالأدلة الدالة على أنه حجة في الشرع<sup>(٤)</sup>.

وعلماء أصول الفقه يذهبون إلى أن خبر الواحد يفيد العلم بواسطة

(١) المجادلة من الآية ١٩.

(٢) الخصائص ١/١١٧، وقارن بالإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٩١.

(٣) الخصائص ١/١٢٥.

(٤) المزهر ١/١١٩، الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٢٧.

القرائن ولا يفيد مجردا عنها ، فهم لا ينكرون خبر الواحد وإنما أجازوه بشرط أن يكون المخبر عدلا ، وإن يكون نقله محفوظا بالقرائن<sup>(١)</sup>.

وعلماء الحديث أخذوا بخبر الواحد ، وذكروا من الأحاديث التي تؤكد صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه ؛ ومما ورد عنهم ، ما ذكره عنهم الخطيب البغدادي : «عن كثير بن فرقد ، عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكرى المزارع ، فحدث أن رافع بن خديج يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ذلك ، قال نافع : فخرج إليه وأنا معه فسأله ، فقال رافع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع ، فترك عبد الله كراءها.

وذكر البغدادي فقال : قال الشافعي : وأهل قباء أهل سابقة من الأنصار وفقه ، وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ، ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله تعالى في القبلة ، إلا بما تقوم عليهم به الحجة ، ولم يتلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسمعوا ما أنزل في تحويل القبلة ، ولكنهم تحولوا عن قبلتهم التي كانوا عليها وهي بيت المقدس إلى بيت الله الحرام بخبر الواحد.

قال الشافعي : ولم يكونوا بخبر الواحد إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله إذا كان من أهل الصدق.

قال الخطيب : وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ، ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر الأمصار ، ولم يرد عن أحد منهم إنكار ذلك<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا النسق صار علماء اللغة ، فهم يأخذون بنقل الواحد طالما كان عدلا موصوفا بالثقة ، ويقيسون عليه خاصة الكوفيين ، لأنهم أهل

(١) أصول الفقه للشيخ محمد الخطير حسين ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢-٤٨.

رواية، يعتدون بالشاهد الواحد ويقيسون عليه ولو كان بيتا واحدا من الشعر، وإن كان فيه خلاف للشائع والمشهور في كلام العرب، وأجازوا أن تبني القاعدة على مثال واحد، بخلاف البصريين الذين يقيسون على الكثير الغالب.

قال ابن الأنباري: «ويقبل نقل الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن. بطل أن يقال لحصول العلم لأنه لا يحصل العلم بنقل اثنين، فوجب أن يكون لغلبة الظن، وإذا كان لغلبة الظن فقد حصل غلبة الظن بخبر الواحد من غير موافقة»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فقد نقل اللغويون عن النساء والصبيان والعبيد، وأهل الأهواء، طالما أنهم غير موصوفين بالكذب، فقبلوا أخبارهم. وأما قول الرازي السابق ذكره: حينما تعجب من الأصوليين، وقال: وكان من الواجب عليهم أن يبحثوا عن أحوال الرواة جرحهم وتعديهم... إلخ.

فقد قال السيوطي: فهذا أحق. فقد كان الواجب أن يفعل ذلك، ولا وجه لإهماله مع احتمال كذب من لم تعلم عدالته.

قال القرافي في هذا الأخير: إنما أهملوا ذلك، لأن الدواعي متوفرة على الكذب في الحديث، لأسبابه المعروفة الحاملة للواضعين في الوضع؛ وأما اللغة فالدواعي على الكذب عليها في غاية الضعف»<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن اللغويين الذين اهتموا بتاريخ العلماء من اللغويين والنحاة، لم يهملوا هذا الجانب، وإنما درسوا حياة العلماء والرواة،

(١) مع الأدلة ص ٨٥، وقارن بالمزهر ١/١٣٨.  
(٢) المزهر ١/١١٩، الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٤٨.



وكذلك الحال بالنسبة للغات بحثوا عن أحوالها ورواتها، وذكروا ما يتصل بالجرح والتعديل للعلماء والرواة، فهناك الكثير من الكتب صنف من أجل هذا الغرض، وعلى سبيل المثال: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي، وبغية الوعاة للسيوطي، وغير ذلك من هذه الكتب التي تناولت معرفة الطبقات والثقات والضعفاء وغير ذلك من الأنواع التي تناولتها.

ومما يدل على أن اللغويين اقتدوا بمنهج علماء الحديث، أن المحدثين اهتموا برجال الحديث، وبحثوا عن أحوال الرواة، وعن جرحهم وتعديلهم، وكانوا يسألون الراوي عن سند الحديث، أو عن رواه؛ ومما روى في هذا:

«قال رجل للحسن يا أبا سعيد: إنك تحدثنا فتقول: قال رسول الله صلى الله وسلم، فلو كنت تسنده لنا إلى من حدثك؟ فقال الحسن: أيها الرجل: ما كذبنا ولا كذبنا، ولقد غزونا إلى خراسان ومعنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم»<sup>(١)</sup>.

من هنا تأثر اللغويون بما وضعه المحدثون في منهجهم، واقتدوا به، لأن فيه ما يروى ظمأهم، ويشفي غلتهم، ووجدوا فيه حفظاً وتوثيقاً للغة، فطبقوا ما وضعه علماء الحديث في نقل الأخبار على اللغة، فالرواي يسأل عن سنده، وعن روى، من أجل ذلك كان الإسناد من شروط النقل.

قال ابن الأنباري: «اعلم أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل يكون في شيئين: الإسناد والمتن، فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين:

(١) قواعد التحديث ص ١٤٢.

أحدهما: أن تطالبه بإثبات الإسناد .. لأنه لو لم يكن الإسناد لأدى إلى أن يروى كل من أراد ما أراد ، وهذا غاية الفساد ؛ والجواب عن المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة .

والثاني: أن يطعن في إسناده ، بأن يكون الراوى غير موثوق بروايته<sup>(١)</sup> .

مما سبق وجدنا اللغويين يقسمون الخبر إلى قسمين متواتر وآحاد تأثرا بعلماء الحديث كما بينا من قبل؛ وقد ذكر السيوطي أمثلة من المتواتر مما تواتر على ألسنة الناس من زمن العرب إلى اليوم ، وليس هو في القرآن؛ من ذلك: أسماء الأيام ، والشهور والربيع ، والخريف ، والقمح ، والشعير ، والأرز... إلخ<sup>(٢)</sup> .

(١) الإضراب في جمل الإضراب من ١٧-١٦ .  
(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المظهر ١/ ١٢٠-١٢٧ .



### المبحث الثالث مواصفات الراوى وصفاته

#### أولاً: عند المحدثين

قال أبو على الجياني: خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب.  
وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين. لولا الإسناد لقال من شاء ما يشاء.

وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن.

وقال أحمد بن حنبل: طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر، ويسمعون منه<sup>(١)</sup>.

لهذا اهتم علماء الحديث بالراوى، واشتروا شروطاً لا بد من توافرها فيه حتى تقبل روايته، فإن اختلف شرط منها ردت روايته ولم تقبل.

قال ابن الصلاح:

«أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني»<sup>(٢)</sup>.

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - محمد جمال الدين القاسمي ص ٢٠١-٢٠٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - لابن الصلاح ص ٢٨٨.

فتقبل الرواية إذا توفرت في الراوى شروط خمسة، وهى: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط.

والمقصود بالعدالة هى الاستقامة التامة في شئون الدين، والسلامة من الفسق وما يخل بالمرءة، وقد عرف الخطيب البغدادي العدل بأنه: من عرف بأداء فرائضه ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطه، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، والتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمرءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه، ومعروف بالصدق في حديثه<sup>(١)</sup>.

فيجب على الراوى العدل أن يكون متبعا لأوامر الله تعالى، مجتنباً لكل نواهيه، فإذا ارتكب شيئاً مما نهى عنه سقطت عنه العدالة، وترك حديثه.

«وتثبت العدالة بتتصيص عدلين عليها أو بالاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بها، كفى فيها كمالك، والشافعي، والأوزاعي، وغيرهم، استغنى في مثل هؤلاء بذلك عن بينة شاهدة بعد التهم تنصيصاً، فلا يسأل عن عدالتهم وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين، أو أشكل أمره على الطالبين<sup>(٢)</sup>.

واشترطوا الإسلام في الراوى، لأن هذا أمر يختص بالدين والعقيدة، فلا يجوز لغير المسلم أن يقوم بروايته، فليست هناك عدالة بدون إسلام، وقد أخذ بهذا الشرط بعض الفقهاء.

روى عن عثمان أنه قال في النصراني والصبي والمملوك: يشهدون شهادة فلا يدعون لها حتى يسلم هذا، ويعتق هذا، ويحتلم هذا، ثم يشهدون بها أنها جائزة، وهذا قول مالك وابن أبي ذئب.

(١) الكفاية في علم الرواية - للخطيب البغدادي ص ١٠٢، علوم الحديث ومصطلحه - د/ صبحي الصالح ص ١٢٩.

(٢) الكفاية ص ١٠٩، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٨-٢٨٩، تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى - للسيوطي ٢٦٩/١.

قال الخطيب البغدادي: وإذا كان جائزا في الشهادة فهو في الرواية أولى، لأن الرواية أوسع في الحكم من الشهادة مع أنه قد ثبتت روايات كثيرة لغير واحد من الصحابة كانوا حفظوها قبل إسلامهم وأدوها بعده<sup>(١)</sup>.

فشرط الإسلام في الراوي واضح، لأنه يؤدي أحاديث وأخبارا وآثارا تتعلق بهذا الدين، وبأحكامه وحكمه وتشريعاته، فالأحوط أن يقوم بهذا الشأن من كان مؤمنا بهذه العقيدة التي يحتمل مسؤولية تفهيمها للناس، لأن الإسلام يشترط عند أداء الرواية لا عند تحملها<sup>(٢)</sup>.

والمقصود بالضبط أن يروي هذا الراوي الحديث كما سمعه من الرواة الثقات، دون تصحيف أو تحريف فيه، ولأن يكون فاهما وواعيا لألفاظ الحديث ومعانيه وما توحى به من الناحية اللغوية أيضا، إلى جانب الناحية التفسيرية للحديث، وأن يكون حافظا متقنا للحديث؛ قال ابن الصلاح:

يعرف كون الراوي ضابطا، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لروايتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه<sup>(٣)</sup>.

فإذا لم يكن الراوي ضابطا حافظا متقنا لروايته، ردت روايته، لأنه طالما كان كذلك فإن روايته تخالف رواية الثقات من الناس، وفي مخالفته لعامتهم ما لا تقبله القواعد من الشذوذ والانحراف، ومن يأت بذلك في روايته فقد حمل نفسه إثما كبيرا.

(١) الكفاية ص ٩٨.

(٢) علوم الحديث. د/ سبيح الصالح ص ١٢٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح. ص ٢٩٠.

فمن عرف بالتساهل في سماع الحديث روايته، وعدم الضبط والإتقان ترك الاحتجاج به<sup>(١)</sup>.

وأما الشرطان الأخيران، وهما: العقل والبلوغ، فشرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز، فيندرج تحته البالغ تحملاً وأداء، والصبى المميز تحملاً لا أداء. فقد لوحظ في شرط العقل البلوغ ضمناً، لأن في وسع الصبى أن يتحمل الرواية، ولكنه لا يؤديها إلا بعد بلوغه<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للبلوغ فعلماء الحديث لم يتفقوا على سن معين فيه؛ فهناك قوم قالوا: الحد في السماع خمس عشرة سنة، وقال غيرهم ثلاث عشرة سنة، وأهل الكوفة لم يكن الواحد منهم يسمع الحديث إلا بعد استكمالها عشرين سنة، ويشغل قبل ذلك بحفظ القرآن، وبالتعب، وأهل الشام لثلاثين.

وقال جمهور العلماء يصح السماع لمن سنه دون ذلك؛ وقال الخطيب البغدادي: وهذا هو الصواب؛ لأن هناك الكثير من الصحابة سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في سن مبكر، ومن هؤلاء الحسن بن علي بن أبي طالب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ومولده سنة اثنتين من الهجرة، وكذلك عبد الله بن الزبير بن العوام وغيرهما. وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة - رضى الله عنها - وهي بنت ست سنين، وابتنى بها وهي بنت تسع، وروى عنه ما حفظته في ذلك الوقت.

ومن كثرت الرواية عنه من الصحابة وكان سماعه في الصغر أنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وأبو سعيد الخدري وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وأما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحاً يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أيضاً أن يكون الراوي في وقت أدائه عاقلاً مميزاً؛ والذي يدل

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٨٢-١٨٣.

(٢) علوم الحديث - ٥: ص ١٢٧.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية ص ٧٢-٧٥ باب ما جاء في سحرة سماع الصغير.

على كونه بالغاً عاقلاً، ما روى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاثة، عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(١)</sup>.

فحال الراوي إذا كان طفلاً أو مجنوناً دون حال الفاسق من المسلمين، وذلك أن الفاسق يخاف ويرجو ويتجنب ذنباً ويعتمد قربات، وكثير من الفساق يعتقدون أن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعمد له ذنب كبير وجرم غير مغفور، فإذا كان خبر الفاسق الذي هذه حاله غير مقبول، فخير الطفل والمجنون أولى بذلك، والأمة مجتمعة على هذا، ولا خلاف بينهما في ذلك.

ويجب أن يكون وقت أداته مسلماً، لأن الله تعالى قال: ﴿إِنْ جَاءَكَ قَارِئٌ يَنْتَبِهْ فَتَمَنَّنْ﴾<sup>(٢)</sup> وإن أعظم الفسق الكفر، فإذا كان خبر المسلم الفاسق مردوداً مع صحة اعتقاده، فخير الكافر بذلك أولى. ويجب أن يكون عدلاً مرضياً سليماً من الجرح فيه<sup>(٣)</sup>.

#### رواية النساء والعبيد ومن ليس بفقير

أجاز علماء الحديث الرواية لهؤلاء والأخذ عنهم طالما اكتملت فيهم شروط الراوي، والدليل على ذلك ما روى عن «عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه إلى من هو أحفظ منه، ويبلغه من هو أحفظ منه إلى من هو أفقه منه، فرب حامل فقه ليس بفقير»<sup>(٤)</sup>.

قال الخطيب البغدادي: وقد قبل علماء السلف ما رواه النساء والعبيد ومن ليس بفقير، وإن لم يرو أحدهم غير حديث أو حديثين.

(١) هذا الحديث عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، والحاكم، عن عائشة. ورمز له بالمسح. انظر: فيض القدير بشرح الجامع الصغير - للمناوي ٤٧٠-٤٦٩/٤.

(٢) الحجرات من الآية ٦.

(٣) الكفاية في علم الرواية ص ٩٩. وراجع باب ذكر الكلام في أحكام الأداء وشرائطه ص ١٩٢-٢٠١.

(٤) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل والترمذي وابن حبان في صحيحه. ورمز له بالمسح. انظر: فيض القدير ٣٦٩/٦.



فإن قيل: كيف يقبل خبر العبد وليس هو من أهل الشهادة؟ قلنا لإجماع الناس على ذلك مع أن جماعة من السلف أجازوا شهادة العبد العدل، ولأن الشاهد يوافق المخبر في بعض صفاته ويفارقه في بعضها<sup>(١)</sup>.

#### رواية أهل البدع والأهواء

اختلف أهل العلم في السماع من أهل البدع والأهواء كالقدرية والخوارج والرافضة، وهل يحتج بما يروونه أو لا؟

فمنعت طائفة من السلف صحة الاحتجاج بما سمع عنهم، لأنهم كفار في مذهب من ذهب إلى كفر المتأولين، وفساق عند من لم يحكم بكفر متأول؛ وقال بعضهم ممن ذهب إلى هذا المذهب أن الكافر والفاقد بالتأويل بمثابة الكافر المعاند، والفاقد العامد، فلا يقبل خبرها ولا تثبت روايتها.

وذهبت طائفة من أهل العلم إلى قبول أخبار أهل الأهواء الذين لا يعرف منهم استحلال الكذب، وممن قال بذلك الشافعي حيث قال: وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم؛ وإلى مثل مذهب الشافعي ذهب أبو يوسف من أصحاب أهل الرأي. فهم قد أجازوا الرواية عن أهل البدع والأهواء إلا الخطابية للعلة السابقة؛ وقد روى عن الشافعي أنه قال: لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة.

وقال كثير من العلماء: يقبل أخبار غير الدعاة من أهل الأهواء، فأما الدعاة فلا يحتج بأخبارهم، وذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل؛ وإلى مثل هذا الرأي ذهب عبد الرحمن بن مهدي، فقد نقل عنه قوله: من رأى رأيا ولم يدع إليه احتمال، ومن رأى رأيا ودعا إليه فقد استحق الترك<sup>(٢)</sup>.

(١) الكفاية لا علم الرواية من ١١٧.

(٢) المصدر السابق من ١١٨-١٦٠.

### الرواية عن أهل المجون والخلاعة

رفض علماء الحديث الأخذ عن أهل المجون والخلاعة لأن مثل هؤلاء ليسوا من الثقات الذين يؤخذ بأقوالهم.

من أجل ذلك كان علماء الحديث «إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلى صلاته وإلى سمته وإلى هئيته؛ ومما روى من ذلك:

قال العباس بن محمد، سمعت يحيى بن معين، وذكرت له شيخاً كان يلزم سفيان بن عُيَيْنَةَ يقال له ابن منازر فقال أعرفه، كان صاحب حديث، وكان يتعشق ابن عبد الوهاب الثقفي، ويقول فيه الأشعار، ويشبب بالنساء، وطردوه من البصرة، وكان يرسل العقارب في المسجد الحرام حتى تلسع الناس، وكان يصب المداد بالليل في المواضع التي يتوضأ منها حتى تسود وجوه الناس ليس يروى عنه رجل فيه خير»<sup>(١)</sup>.

فمثل هؤلاء لا يثق أحد بروايتهم، فلا يؤخذ عنهم، لأن من شروط الرواية العدالة، فعليه أن يكون متبعاً لأوامر الله، متجنباً لما نهى الله عنه؛ وإذا لم يكن الماخذ أهلاً لرواية الحديث فإن اللغويين يرونه مقبول الرواية اللغوية.

قال الخطيب البغدادي: «قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سألت يحيى بن معين عن محمد بن مناذر الشاعر فقال: لم يكن بثقة ولا مأمون، رجل سوء، نفي من البصرة، وذكر عنه مجوناً وغير ذلك، قلت: إنما يكتب عنه شعر وحكايات عن الخليل بن أحمد، فقال هذا نعم، كأنه لم ير بهذا بأساً، ولم يره موضعاً للحديث»<sup>(٢)</sup>.

(١) السابق من ١٨٨ - ١٨٩.

(٢) السابق من ١٨٩.

### الرواية عن معروف العين والعدالة دون الاسم والنسب

أجاز علماء الحديث الرواية عمن عرفت عينه وعدالته وجهل اسمه ونسبه، فهو بذلك تحققت فيه شروط الراوي، ولم يتخلف منها شرط، فالجهل باسمه ونسبه لا يخل في الرواية، ولا يخل بعدالته.

ومما ورد في ذلك، ما روى عن ثمامة بن حزن القشيري قال: سألت عائشة عن التبيذ، فقالت: هذه خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لجارية حبشية، فاسألها فقالت: كنت أنبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء عشاء، فأوكيه عشاء، فإذا أصبح شرب منه.

وروى عن محمد بن الطيب قال: ومن جهل اسمه ونسبه وعرف أنه عدل رضا، وجب قبول خبره، لأن الجهل باسمه لا يخل العلم بعدالته<sup>(١)</sup>.

### كراهة الرواية عن الضعفاء

كره علماء الحديث الرواية والنقل عن الضعفاء، وكانوا يأخذون عن الأمناء الثقات الذين لم يرد في شأنهم تجريح، فإذا كان قد حدث بالحديث راويان أحدهما ضعيف والآخر عدل ثقة، فيأخذ برواية العدل؛ وقد روى الخطيب البغدادي ما يؤكد ذلك: «عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إنني لأسمع الحديث أستحسنه، فما ينعني به قد حدث به عمن أثق به أو أسمعه من رجل أثق به عمن لا أثق به، فأدعه لا أحدث به.

قال الشافعي: كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وغير واحد من التابعين يذهبون إلى أن لا يقبلوا الحديث إلا عمن عرف وحفظ، وما رأيت أحدا من أهل العلم بالحديث يخالف هذا المذهب»<sup>(٢)</sup>.

وكانوا يرجعون الأخذ ممن علا إسناده، وقرب من النبي صلى الله

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤١٢، تدريب الراوي ٢٨٦/١-٢٨٧.

(٢) الكفاية ص ١٦١.

عليه وسلم، معتقدين أن قرب الإسناد قريبة إلى الله، وحين لا يتيسر لهم الإسناد القريب إلى النبي صلى الله عليه وسلم نفسه، يطلبون أقرب الأسانيد إلى الصحابة أو التابعين أو الأئمة الأعلام، واهتمامهم بالأسانيد العالية، يترتب عليه قوة الظن بصحة متونها<sup>(١)</sup>.

#### رواية المجهول وموقف علماء الحديث منه

ذكر الخطيب البغدادي أن المجهول عند أصحاب الحديث هو من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد، مثل: «عمرو ذي مر»، وجبار الطائي، وسعيد بن ذي حدان، لم يرو عنهم غير أبي إسحاق السبيعي ...

قال الخطيب: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم.. إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه<sup>(٢)</sup>.

#### والمجهول عند أهل الحديث على ثلاثة أنواع:

**الأول:** مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، لا تقبل روايته عند المجهول.

**الثاني:** المستور الذي جهلت عدالته الباطنه وهو عدل في الظاهر، فهذا المستور يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعية، لأن أمر الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي.

**الثالث:** المجهول العين، وقد يقل رواية مجهول العدالة، من لا يقبل رواية مجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه، فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة<sup>(٣)</sup>.

(١) علوم الحديث - د. صبحي الصالح ص ١٢٥.

(٢) الكفاية ص ١١٢-١١٣. مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٥ - ٢٩٦. تدريب الراوي ١/ ٢٨٢-٢٨٣.

ومجهول العين هو الذي ذكر اسمه ولم يرو عنه إلا راو واحد، فقالوا هذا لا تقبل روايته حتى يوثق، فأقل ما ترفع به الجهالة عنه أن يروى عنه اثنان فصاعداً من المشهورين، وهذا ما قصده الخطيب البغدادي في المجهول، فقد كان يهدف إلى المجهول العين.

والأحاديث المبهمة التي لا يصرح فيها باسم راوي الحديث، فحكمها لأنها مردودة، لا يحتج بها إلا بعد معرفة الراوي لها.

أما الأسباب التي تؤدي إلى جهالة الراوي، فهي كالتالي:

١- «كثرة نعوت الراوي من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض.

٢- قلة رواية الراوي، وقلة من روى عنه.

٣- عدم التصريح باسمه»<sup>(١)</sup>.

بيان من تقبل روايته ومن ترد عند علماء الحديث

سبق أن وقفنا على ما وضعه علماء الحديث من شروط لرواية الحديث، حتى يقبل ما يروونه، فإذا لم تتحقق هذه الشروط كان ما يروونه مرفوضاً، ويجمع هذه الشروط العدل والضبط، ويعنون بالعدل أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، هذه العدالة إنما تثبت بتتبع عدلين عليها أو بالاستفاضة، كما يعنون بالضبط موافقته للثقات المتقنين غالباً، ولا تضر مخالفته النادرة، فإن كثرت اختل ضبطه ولم يحتج به<sup>(٢)</sup>.

وهناك شروط أخرى تتصل بالجرح والتعديل، ورواية مقبول العدالة ظاهراً أو باطناً فهي لا تقبل عند الجماهير، ورواية المستور وهو عدل الظاهر دون الباطن، كما سبق، وكذلك من كفر ببذعته لم يحتج

(١) مباحث في علوم الحديث - مناع القطان - ص ١٢٢.

(٢) تدريب الراوي ٢/١٨٦ وما بعدها.

به بالاتفاق، وكذلك رواية التائب من الفسق تقبل عندهم ومن أخذ أجرا على التحديث لا تقبل روايته عند أحمد وغيره، ومن عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه لا تقبل روايته، وهذه الشروط بلغت أكثر من اثني عشر شرطا عند بعضهم وإن أعرض عنها كثير من المحدثين، ولكنهم يركزون على الشرط الأول، «أعرض الناس في هذه الأزمان المتأخرة عن اعتبار مجموع هذه الشروط المذكورة في رواية الحديث ومشايخه لتعذر الوفاء بها على ما شرط، ولكون المقصود الآن صار إبقاء سلسلة الإسناد المختص بالأمة المحمدية والمحاذرة من انقطاع سلسلتها فليعتبر من الشروط ما يليق بالمقصود المذكور على تجرده وليكتف بما يذكر وهو كون الشيخ مسلما بالغا غير متظاهر بفسق أو سخط يخل بمرءته لتحقق عدالته، ويكتفى بضبطه بوجود سماعه مثبتا بخط ثقة غير متهم، وبروايته من أصل صحيح موافق لأصل شيخه»<sup>(١)</sup>.

ومن خلال هذه الشروط التي وضعها علماء الحديث لروايته نجد مدى حرصهم على سلامة الحديث الذي يعد المصبر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وهم إذ يستمسكون بهذه الشروط لا يرون بأسا في قبول الحديث المروى بالمعنى، «فقد جوز سوق الحديث بالمعنى دون سياقه على اللفظ، جماعة منهم، على، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة من الصحابة، وأيضا غيرهم من التابعين، فقد نقل ذلك عنهم في كتب سيرهم بأخبار مختلفة.

**وقال ابن سيرين:** كنت أسمع الحديث من عشرة، المعنى واحد، والألفاظ مختلفة؛ وكذلك اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمنهم من يرويه تاما، ومنهم من يأتي

(١) مقدمة ابن الصلاح من ٢٠٧. تدريب الراوي ٢٠٤/١.

بالمعنى، ومنهم من يورده مختصراً، وبعضهم يفاير بين اللفظين ويراه واسعا إذا لم يخالف المعنى، وكلهم لا يعتمد الكذب، وجميعهم يقصد الصدق، ومعنى ما سمع، فلذلك وسعهم، وكانوا يقولون: إنما الكذب على من تعمد<sup>(١)</sup>.

فعلماء الحديث توسعوا في رواية الحديث بالمعنى، ولم يقفوا على اللفظ، طالما أن الراوى تحقق فيه شروط قبول الرواية، وما دام لم يخالف المعنى، ولم يعتمد الكذب في حديثه.

ولقد دفعهم إلى الجواز في رواية الحديث بالمعنى، أن القرآن الكريم قد رخص فيه بالقراءة على سبعة أحرف، فقد روى أن رجلاً سأل يحيى ابن سعيد القطان عن حرف في الحديث على لفظه فقال له يحيى: يا هذا: ليس في الدنيا أجل من كتاب الله تعالى، قد رخص للقراءة فيه بالكلمة على سبعة أحرف، فلا تشدد<sup>(٢)</sup>.

ويمكن لمن لم يجوز الرواية بالمعنى أن يقول: القراءة سنة متبعة، فالقارىء لم يغير لفظاً بلفظ من تلقاء نفسه، بل الذى قرأ به مسموع من الرسول صلى الله عليه وسلم.

واشترط علماء الحديث في رواية المعنى «أن يكون الراوى عالماً بالألفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقادير التفاوت بينهما، فإن لم يكن كذلك لم تجز الرواية له بالمعنى، بل يتعين اللفظ الذى سمعه، واستدلوا بحديث ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم يبيح لهم الرواية بالمعنى، هذا الحديث مرفوع رواه ابن منده في معرفة الصحابة، والطبرانى في الكبير من حديث عبد الله بن سليمان بن

(١) قواعد التحديث للقاسمى ص ٢٢١.

(٢) السابق ص ٢٢١-٢٢٢.

أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أستمع منك، يزيد حرها أو ينقص حرها، فقال: إذا لم تحلوا حراما ولم تحرموا حلالا، وأصبتم المعنى فلا بأس؛ فذكر ذلك للحسن فقال: لولا هذا ما حدثنا<sup>(١)</sup>.

وإذا كان علماء الحديث أجازوا روايته بالمعنى، واستشهدوا بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف»<sup>(٢)</sup>، فإن الشافعي قال بعد استدلاله بهذا الحديث:

«وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف علمنا منه بأن الكتاب قد نزل ليحل لهم قراءته وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه وتعالى أولى أن يكون فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الكثير من علماء الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى، واستدلوا بما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فيجوز أن نقيس هذا بذلك، إن القراءة سنة واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحكم علماء القراءات بأن ما لم يرد به نص عن رسول الله في القراءة، فلا يقرأ به، ويحكم على القراءة بأنها شاذة مخالفة للمأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهذا يدل على أن ألفاظ القراءات الصحيحة قرأ بها الرسول صلى الله عليه وسلم؛ واللفظ المختلف فيه بالقراءة فقد أقره، وعلى ذلك فالقراءة بحرف آخر غير الموجود، لم يكن فيه تغيير للمعنى والسياق المراد منه، وإنما لا بد وأن يكون لها وجه يتفق مع قواعد العربية.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٩٤-٢٩٥. تدريب الراوي ٩٢/٢. والحديث في فتح الباري لابن حجر ٢١٧/٢، والكفاية ص ٢٢٤.

(٢) الحديث في فتح الباري ٢١/٩.

(٣) الرسالة للإمام الشافعي ص ٢٧٤-٢٧٥. وقارن: تدريب الراوي ٩٢/٢.



فالقراءة ليس فيها رواية بالمعنى، وعندما يوجد فيها إبدال حرف مكان آخر، وبشرط أن يكون هذا المبدل موافقا لرسم المصحف، مخالفا له، وقبل ذلك وبعده أن يكون مرويا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. أما الحديث النبوي فلم يرد فيه قراءات عن النبي صلى الله عليه وسلم، حتى يجوز لنا أن نقرأ بها، ولا يجوز لأى إنسان أن يتصرف في لفظ الحديث، وإنما المتصرف في هذا لابد أن يكون عالما بأسرار اللغة وخفايا الألفاظ، حتى يعرف مدى الفارق بين هذا الحرف وغيره؛ ولذلك قال القاضي عياض:

«ينبغي سد باب الرواية بالمعنى، لئلا يتسلط من لا يحسن ممن أنه يحسن، كما وقع للرواة كثيرا قديما وحديثا، وعلى الجواز، الأولى إيراد الحديث بلفظه دون التصرف فيه»<sup>(١)</sup>.

(١) تدريب الراوى ٩٦/٢.

### ثانياً، عند اللغويين

وقفنا على مدى اهتمام علماء الحديث بالسند من خلال ما وضعوه من الشروط التي تحقق الاطمئنان إلى صحة المتن والوثوق به، وشاعت هذه الشروط والضوابط، والتزم بها رجال الحديث مما كان له أثره على العلوم الأخرى وخاصة العلوم اللغوية، فالتزم اللغويون بها في رواية اللغة لتتحقق سلامة النص اللغوي وصحته، ولوجوب صحة الإسناد في الحديث النبوي أو جبوها في نقل اللغة، لأن اللغة يعرف من خلالها تفسير الحديث النبوي وتأويله.

والرواية في اللغة متمثلة في رواية الشعر والأخبار، وهما يرويان عن الرجال والنساء والصبيان والعبيد والإماء، ومما لا شك فيه أن هؤلاء الرواة - وخاصة رواة الحديث - كانوا أصح وأسلم من رواة اللغة، لأن راوي الحديث يمتنع الوازع الديني من الخطأ في الحديث، فكان يخاف أن يقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذباً، ومع هذا وجدنا الرواة في الأشعار والأخبار يفضلون الدقة البالغة والحذر الشديد، فاشتراطوا في راوي اللغة ما اشترط في راوي الحديث؛ وذكرنا من قبل أن علماء الحديث اشتراطوا في الراوي خمسة شروط هي:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والعدالة، والضبط

#### قال ابن الأنباري:

«اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشتراط في نقلها ما اشترط في نقله»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن فارس: تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق

(١) مع الأدلة في أصول النحو - لابن الأنباري ص ٨٥.

والأمانة، ويتقى المظنون؛ فحدثنا على بن إبراهيم عن المعداني، عن أبيه، عن معروف بن حسان، عن الليث، عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب؛ إرادة اللبس والتعني. قال ابن فارس: فليتحرر أخذ اللغة أهل الأمانة والصدق والثقة والعدالة<sup>(١)</sup>.

فاشترط أهل اللغة الأمانة والصدق والثقة والعدالة، ولم يشترطوا الإسلام في راوي اللغة كما اشترط في راوي الحديث، لأنه أمر يختص بالدين، ولم تتحقق العدالة في راوي الحديث إلا بالإسلام؛ وبقيّة الشروط وهي الأمانة والصدق والعدالة، فقد سبق الكلام عليها عند المحدثين.

ومن الشروط التي اشترطها المحدثون في الراوي البلوغ والعقل؛ وبيّنا رأي علماء الحديث في ذلك، أما علماء اللغة فاعتمدوا على أشعار العرب الجاهليين، وأخذوا عن الصبيان، وعن المجانين كما نوضح ذلك. ومما يحسب لعلماء اللغة أنهم كانوا يثبتون من صدق الراوي، وذلك عن طريق معاودة اختباره بين وقت وآخر، ليطمئنوا إلى نطقه الصحيح الخالي من العيوب والآفات الكلامية عند الأداء كالفأفة واللغة واللكنة وغير ذلك من العيوب، وهذا يعد شرطاً في الراوي، اختص به اللغويون - لأنه يمثل أصحاب اللغة كما نطقوها، فلا بد أن يكون سليماً من هذه الآفات، كما اشترطوا أن يكون الراوي من أبناء العرب الأصليين الذين يعتد بلغتهم.

هذا وعلماء اللغة في هذا الموطن يختلفون عن المحدثين الذين لم يشترطوا عروبة الراوي للحديث، ولذلك كانت رواية الحديث عن غير العرب - أي من الموالى والأعاجم - جائزة طالما توفرت في الراوي الشروط

(١) الصحاح لابن فارس ص ٤٨.

المذكورة عند المحدثين، لكن علماء اللغة اشتراطوا أن يكون الراوى من بين أبناء اللغة الأصليين، لأنه يؤدي اللغة أداء صحيحا بوصفه أحد أبنائها.

أما بالنسبة لراوى اللغة غير العربى، فإذا اكتملت فيه شروط الراوى إلا أنه لا يستطيع أن ينطق اللغة نطقا صحيحا كما ورد عن أهلها، لأن الأعجمى لا يستطيع أن ينطق بعض الحروف العربية لعدم وجودها في لغته الأصلية، فيضطر إلى أن يستبدل بهذه الحروف المفقودة في لغته الأصلية حروفا أخرى، وربما أدى هذا الاستبدال إلى تغيير في المعنى، فليس كل من تكلم بالعربية يؤخذ عنه، وإنما كان العلماء يأخذون الحيطه والحذر في ذلك.

ومما يدل على تلك الحيطه والحرص الشديد على سلامة النص اللغوى، ويعد عن أى مؤثر عليه، أنهم لا يعتدون بكلام من خالط غيره من الأعاجم أو أصحاب العاهات، لأنهم يفهمون كلامهم، وما داموا قد فهموه فقد تأثروا بهم؛ والسبب في عدم الاعتداد بكلام العربى الذى يفهم الكلام الملحون كما قال الجاحظ: «لأن ذلك يدل على طول إقامته في الدار التى تفسد اللغة وتنقص البيان. لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت وتكاملت بالخصال التى اجتمعت لها في تلك الجزيرة، وفي تلك الجزيرة، ولفقد الخطأ من جميع الأمم»<sup>(١)</sup>.

فالراوى اللغوى يعد الممثل الصحيح للغة، ولا بد أن يكون من أبناء اللغة الأصليين، وأن يكون ممن يعتد بلغتهم، وهذا مما ذكره اللغويون في ناقل اللغة، وهو «أن يكون النقل عمن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا»<sup>(٢)</sup>.

(١) البيان والتهيين للجاحظ، ١/١٦٢.  
(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطى ١/٥٨.

وعلى هذا وجدنا اللغويين أو الكثيرين منهم لا يعتدون بشعر الطليقة الثالثة من الشعراء الإسلاميين، كجبرير والفرزدق وغيرهما، لأنهم يعدونهم إسلاميين ولدوا ونشأوا في بيئة إسلامية.

#### رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين وأهل الأهواء

أجاز اللغويون النقل عن النساء والعبيد على الانفراد مطلقاً، ومن أمثلة ما روى عن النساء والعبيد، ما جاء في نوادر أبي زيد: «قلت لأعرابية بالعيون ابنة مائة سنة: مالك لاتأتين أهل الزققة؟»

فقلت: إني أخزى أن أمشي في الزقاق: أي أستحي ....

وقال ذو الرمة: ما رأيت أفصح من أمة بنى فلان: قلت لها: كيف كان مطركم؟

فقلت: غشاً ما شئتنا.

وأجاز اللغويون النقل عن الصبيان، لأنهم لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بلغته البلوغ، فأخذوا عن الصبيان، ومن أمثلته ما جاء عن الأصمعي: سمعت صبية يتراجزون، فوقف، وصدوني عن حاجتي، وأقبلت أكتب ما أسمع إذ أقبل شيخ فقال: أكتب كلام هؤلاء الأقزام الأدناع<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا وجدنا اللغويين ينقلون عن النساء والعبيد والصبيان، متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، ولكن الفرق بين اللغويين والمحدثين في الأخذ عن الصبي، أن الأرجح عند اللغويين عدم ارتباط السماع بسن محدد، فهم قد أجازوا السماع عن الصبيان في سن مبكر؛ بينما يرى علماء الحديث أن أداء الرواية لا يكون صحيحاً إلا بعد البلوغ، لأن الراوي يجب أن يكون عاقلاً مميزاً، لكن اللغويين لم يشترطوا ذلك.

(١) انظر هذه الأمثلة في المظهر ١/١٣٩-١٤٠٠.

كما أجاز اللغويون رواية أشعار المجانين واحتجوا بها ، وكتب أئمة النحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس بن ذريح مجنون ليلى وغيره ... ومما روى من ذلك:

قال أبو العلاء العماني الحارثي: رجل يرقص ابنته:

محكوكة العينين سُعطَاءُ القَفَا      كأنما قَدَّتْ على متن الصفا  
تمشى على متن شراك أعجَفَا      كأنما تنشر فيه مصحفا  
قال أبو زيد: هذا المرقص اسمه المجنون بن جندب، وكان مجنوناً..<sup>(١)</sup>

فاللغويون أجازوا الرواية عن المجنون، أى أنهم لم يشترطوا في الراوى العقل كما اشترط المحدثون، وعلى ذلك وجدنا المحدثين يرفضون الأخذ عن أهل المجنون والخلاعة، لأن هؤلاء لا يثقون في روايتهم أو النقل عنهم، لأنهم ليسوا من الثقات، فاشترط المحدثون العقل في الراوى، على العكس اللغويين في ذلك.

كما أجاز اللغويون الرواية عن أهل الأهواء، وأن النقل عن هؤلاء في اللغة مقبول، إلا أن يكونوا ممن يتدينون بالكذب كالخطابية من الرافضة، وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه<sup>(٢)</sup>.

فاللغويون في ذلك متفقون مع الطائفة التي ذهب إلى قبول ما روى عن أهل الأهواء في الحديث؛ وهذا هو الرأى المقبول عند المحدثين واللغويين.

وذهبت طائفة أخرى من اللغويين كما ذهب إلى ذلك طائفة من المحدثين بأنه لا يقبل نقل أهل الأهواء، لأنه إذا ردت رواية الفاسق لفسقه، فالأذن لا تقبل رواية المبتدع لبدعته كان ذلك أولى، وهذا ليس بصحيح<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ١٢٠/١-١٢١.

(٢) مع الأدلة ص ٨٦-٨٧، وقارن بالفهر ١٤١/١.

(٣) مع الأدلة ص ٨٨.

والصواب هو الرأي الأول، أن اللغويين أجازوا النقل عن أهل الأهواء متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، وكذلك تأثروا بالفقهاء في ذلك.

كذلك لم يشترط اللغويون في الراوي الإسلام، لأنهم «اعتمدوا في العربية على أشعار العرب، (أي الجاهليين) وهم كفار، لبعد التدليس فيها، كما اعتمد في الطب، وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار لذلك.

قال السيوطي: ويؤخذ من هذا أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة؛ بخلاف راوي الأشعار واللغات»<sup>(١)</sup>.

فالسقوطي وضع بأنه لا يشترط العدالة في ذلك، والسبب في عدم وجودها أن شرطها مفقود وهو الإسلام؛ وهذا في حال المروى عنهم. لكن العدالة شرط أساسي في الراوي حتى تقبل روايته، فإذا لم يكن الراوي عدلاً ضابطاً متقناً لم تقبل روايته.

وهكذا نجد اللغويين تأثروا بعلماء الحديث في بعض ما اشترطوا في الراوي بما يتناسب مع رواية اللغة، وهو من غير شك دون رواية الحديث ثاني مصدرى التشريع، تأثروا بهم في اشتراط الضبط إلى جانب العدالة والثقة.

أما شرط الإسلام والبلوغ والعقل فهو أنسب لرواية الحديث، فلم يشترطه اللغويون فيمن يروونه عنه.

#### موقف اللغويين من الأخبار المجهولة الرواة

كان للغويين موقف من الأخبار المجهولة التي لا يعرف قائلها أو ناقلها في الاحتجاج بها سواء كانت هذه الأخبار شعراً أم نثراً وانقسموا في ذلك إلى فريقين:

**الفريق الأول:** رأى أنه لا يحتج بمثل هذه الأقوال المجهولة القائل أو الناقل، صرح بذلك ابن الأنباري فقال:

(١) المزهر ١/١٢٠.

«المجهول الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي، غير مقبول، لأن الجهل بالناقل يوجب الجهل بالعدالة»<sup>(١)</sup>.

والسبب في عدم قبولهم ذلك الخوف من «أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بقصاحته»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيوطي: من هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

وقال ابن النحاس: أجاز الكوفيون إظهار «أن» بعد «كي» واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شئنا ببيداء بلقع  
قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعراء وقال أيضا: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول «اللام» في خبر «لكن»، واحتجوا بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

والجواب: أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان، وفي ذلك ما فيه.

وذكر ابن هشام في تعليقه على الألفية، فإنه أورد الشعر الذي استدل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة بقوله:

قد علمتُ أختُ بني السَّعْلَاءِ وعلمتُ ذاك مع الجَّراءِ  
أن نَعْمَ مأكولا على الخواءِ يالك من تَمَرٍ ومن شَيْشاءِ

(١) مع الأدلة ص ٩٠-٩١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٨٢/٢.



### يُنْشَبُ فِي الْمُسْغَلِ وَاللَّهَاءِ

فمد «السعلا» و «الخوا» و «اللها» وهي مقصورات.

قال: والجواب عندنا (أي عند البصريين) أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه<sup>(١)</sup>.

**الضريق الثاني:** يرى أنه يحتج بالأقوال المجهولة القائل أو الناقل، ودليلهم في ذلك أن «النقل عن المجهول صدر ممن لا يتهم في نقله، لأن التهمة لو تطرقت إلى نقله عن المجهول لتطرقت إلى نقله عن المعروف، وهذا ليس بصحيح... لأن النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول»<sup>(٢)</sup>.

فأصحاب هذا الضريق يرون أن النقل المجهول ناقله، يعد في الحقيقة منقولاً ممن لا يُتَّهم في نقله، ومثال ذلك ما جاء عن أبي علي القالي قال:

«أخبرنا بعض أصحابنا عن أحمد بن يحيى أنه قال: حكى لنا عن الأصمعي أنه قيل له: إن أبا عبيدة يحكى: وقع في رُوعى، ووقع في جَحْيِقى، فقال: أما الرُوع فنعم، وأما الجَحْيِقى فلا»<sup>(٣)</sup>.

فهذا الخير صندر بمن لا يتهم في ثقته وأمانته العلمية وهو أبو عبيدة، وكان أعلم من الأصمعي بالأنساب والأيام، وكذلك الأصمعي، وأحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وهو إمام في المدرسة الكوفية، كل هؤلاء مشهود لهم في ثقته وأمانتهم العلمية وشدة تمكنهم في اللغة؛ لكن الاتهام يوجه إلى المجهول الذي حكى عنه القالي هذا الخير، لا نعرف شيئاً عنه، هل هو من أهل الثقة والضبط والإتقان في اللغة أو لا.

(١) الإصباح في شرح الاقتراح - د - محمود فجال، ص ١٢٢-١٢٦، ومثل هذه الشواهد تعد مبهمة، لأنها

لم يصرح باسم القائل لها.

(٢) مع الأدلة ص ٩١-٩٢.

(٣) القزهر ١/ ١٢٢.

ولكن ابن هشام كما سبق ذكر ما ورد عنه أنه رأى أن مجهول القائل لا يحتج به؛ إلا أنه ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فإنه قال: «طلعن عبد الواحد الطواح في كتابه «بغية الأمل» في الاستشهاد بقوله: لا تكثرن إني عسيت صائماً»<sup>(١)</sup>.

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به.

(قال ابن هشام): ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه. فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها. وخمسين مجهولة القائلين»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى كلام ابن هشام الأخير هذا أنه يحتج بالوارد عن العرب المجهول قائله، واستشهد على ذلك بالأبيات الخمسين المجهولة القائل، التي استشهد بها سيبويه في كتابه، ولكن لا يقاس ما أورده سيبويه في كتابه من أبيات مجهولة القائل، بما يأتي بعده بأبيات لا يعرف قائلها، ويحتج بها، فسيبويه عاش في عصور الاحتجاج، وأخذ عن الخليل بن أحمد الذي نزل البادية وشافه الأعراب، ونقل عنهم، فسيبويه تتلمذ على الخليل، كما أنه حامل لواء الخليل في علمه؛ وأخذ عن «يونس بن حبيب أيضاً، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر، وأبي زيد، وغيرهم»<sup>(٣)</sup>.

فهؤلاء وصفوا بالثقة، ونقلوا العربية الصحيحة سليمة من أفواه أصحابها الفصحاء، وعلموها للناس.

(١) البيت ورد ذكره في الخصائص. انشده أبو علي: أكثر في العدل ملحا دائما لا تعذر إن عسيت صائماً والشاهد فيه مجيء مفعول عسى اسما صريحا، وهو قوي في القياس ولكنه ضعيف في الاستعمال. انظر: الخصائص - لابن جني ٩٨/١.

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٢٦-١٢٧.

(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - للسيوطي ٢٢٩/٢.

ما الحكم لو كان الراوى من أهل الثقة ولم يسم من أخذ عنه عند المحدثين واللغويين كما لو قال الراوى: حدثني الثقة، أو ممن لا يهتم، هل هو تعديل له؟

ذهب الأكثرون من علماء الحديث والفقه إلى أنه لو قال حدثني الثقة، أو نحوه، من غير أن يسميه لم يكتف به في التعديل حتى يسميه، لأنه وإن كان ثقة عنده، فربما لو سماه لكان ممن جرحه غيره بجرح قاذح، بل إضرابه عن تسميته ريبة توقع ترددا في القلب، وقيل: إن قائل ذلك متى كان ثقة مأمونا، فإنه يكتفى به كما لو عينه، إذ لو علم فيه جرحا لذكره، ولو لم يذكره لكان غاشا في الدين، ولا يلزم من إبهامه له تضعيفه عنده، لأنه قد بيهم لصغر سنه، أو لطبيعة المعاصرة أو المجاورة مما تقتضيه ظروف الزمان<sup>(١)</sup>.

هذا رأى علماء الحديث وأصول الفقه، ورجحوا أنه لا يكتفى به في التعديل حتى يسميه، وهذا هو الرأى الراجح عندهم.

لكن ذهب بعضهم إلى أنه إذا كان قائل ذلك ثقة مأمونا، فإنه يكتفى به كما عينه، كما لك والشافعى وكثيرا ما يقولان ذلك، فبعض المحققين منهم أخذ بهذا الرأى، واختار هذا الرأى إمام الحرمين في البرهان، ورجحه الرافعى في شرح السند، وقيل: لا يكفى أيضا حتى يقول كل من أروى لكم عنه ولم أسمه فهو عدل<sup>(٢)</sup>.

أما عند علماء اللغة، فقد ذكر السيوطى ذلك في مسألة بعنوان: «التعديل على الإبهام: نحو أخبرنى الثقة، هل يقبل؟ فيه خلاف بين العلماء: وقد استعمل ذلك سيبويه كثيرا في كتابه، يعنى به الخليل وغيره.

(١) تدريب الراوى ١/ ٢٧٧، قواعد التحديث: ص ١٩٦.

(٢) الكفاية ص ١١٥، تدريب الراوى ١/ ٢٧٨.

وذكر المرزباني عن أبي زيد قال: كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة، فأنا أخبرته.

قال أبو حاتم عن أبي زيد: كان سيبويه يأتي مجلسا، وله ذوابتان، فإذا سمعته يقول: وحدثني من أثق بعربيته فغنما يريدني.

وكان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب، فقليل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد. قيل له: فلم لا تسميه؟ قال: هو حي بعد، فأنا لا أسميه<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي: وينبغي الاكتفاء بذلك، وعدم التوقف في القبول، ويحتمل المنع<sup>(٢)</sup>. أي يجب أن لا نقف عند سماعنا لقول الراوي: حدثني الثقة أو نحوه، ونكتفي بذلك ولا نوثق القول ونعرف مدى صدق قائله أو كذبه، فربما أن هذا الراوي وجد فيه جرحا خفيا لم يستطع أن يعرفه ذلك الموثق؛ فإذا كان الراوي لم يسم اسمه، أو كان مجهولا، فمن أين تعرف عدالته؛ فليس كل من قال حدثني الثقة، أو حدثني من لا أتهم، أو من أثق به أو بعربيته، ولم يسم راوية لهذا الخبر يقبل منه ذلك.

فإذا كان المخبر لهذا الخبر موصوفا بالصدق والأمانة والعدالة والثقة والضبط، عارفاً بعدالة الراوي الذي أخبر عنه، فإنه يقبل منه ذلك.

#### معرفة من تقبل روايته ومن ترد عند النفويين

بدأ تدوين الحديث النبوي الشريف منذ زمن مبكر، قبل تدوين اللغة، وكان علماء الحديث يروون الحديث بالمشافهة، ويحاولون الابتعاد عن كتابته.

وفي شأن كتابة الحديث وتدوينه، وردت أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبين كراهة الكتابة، وأحاديث أخرى توضح إباحة الكتابة.

(١) المزهري ١٤٢/١-١٤٣.

(٢) الإصباح ٤ شرح الاقتراح من ١٠٠.

فما ورد من أحاديث الكراهة: ما روى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»<sup>(١)</sup>.

ومما روى من أحاديث تبيح الكتابة: «ما روى عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتابة، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بأصبعه إلى فيه وقال: أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»<sup>(٢)</sup>.

وقد حاول العلماء التوفيق بين ما ورد من نهى عن الكتابة، وما ورد من إباحتها بوجوده وهي:

١- أن النهى عن الكتابة إنما كان في أول الإسلام مخافة اختلاط الحديث بالقرآن، فلما أمن اللبس من ذلك وحفظ كثير من الصحابة القرآن، أذن لهم في الكتابة، ونسخ النهى الأول.

٢- أن النهى كان في حق من وثق بحفظه وخيف اتكاله على الكتابة، والإذن في حق من لا يوثق بحفظه.

٣- إن النهى إنما كان عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة مخافة الاشتباه<sup>(٣)</sup>.

ولم ينشط تدوين الحديث إلا في نهاية القرن الأول الهجري في خلافة عمر بن عبد العزيز حينما كتب إلى أبي بكر بن عمرو ابن حزم أن:

(١) الحديث لا صحيح مسلم ٢٢٩٨/٤. وغير ذلك من الأحاديث التي وردت في إباحة التدوين وتعميمه (٢) الحديث لا سنن الدارمي ١٢٥/١. بشأن الحديث. (٣) راجع هذه القضية في السنة قبل التدوين ٥٠ / محمد عجاج الخطيب ص ٢٠٣-٢٠٩. وتدريب الراوي ٦٥-٦٢/٢.

انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو سنة أو حديث أو نحو هذا، فأكتبه لي، فإنني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء.

وروى عبد الرزاق عن ابن وهب، سمعت مالكا يقول: كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى، وأن يعلموا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع السنن، ويكتب بها إليه<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتضح أن تدوين الحديث بدأ منذ زمن مبكر، فالبعض منه تم تدوينه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، ولم ينته القرن الأول الهجري حتى اكتمل تدوينه.

أما تدوين اللغة، فقد بدأ في القرن الثاني الهجري، وحينما قام علماء اللغة بتدوينها وروايتها رحلوا إلى البادية يستمعون إلى أحاديث الأعراب الخالص ويدونون عنهم ما يسمعونهم، لأن هؤلاء الأعراب أصحاب فصاحة، فمن هؤلاء الذين رحلوا إلى البادية وشافهوا الأعراب، أبو عمرو الشيباني، والخليل بن أحمد، والمفضل الضبي، وعلي بن حمزة الكسائي وغيرهم كثيرون.

«ويقال: إن أبا عمرو الشيباني دخل البادية ومعه آثيتان حبرا فما خرج حتى أفناهما يكتب سماعه عن الأعراب»<sup>(٢)</sup>.

وكان العلماء يدونون ما يروونه ويسمعونه، ولذلك قال شعبة: «كنت أجمع أنا وأبو عمرو بن العلاء عند أبي نوفل بن أبي عقرب، فأسأله في الحديث خاصة، ويسأله أبو عمرو عن الشعر واللغة خاصة، فلا أكتب شيئا مما يسأله عنه أبو عمرو، ولا يكتب أبو عمرو شيئا مما أسأله أنا عنه»<sup>(٣)</sup>.

(١) قواعد الحديث ص ٧٠-٧١.

(٢) رواية اللغة - د- عبد الحميد الشلقاني ص ١٧١.

(٣) المزهري ٢/٢٠٤.

هكذا كان منهج علماء اللغة في جمع اللغة وتدوينها.

ومما لا يخفى على أحد أن علماء اللغة حينما قاموا بتدوين اللغة وروايتها، وضعوا منهج علماء الحديث أمام أعينهم، واستخدموا عباراتهم، وعدوا اللغة أداة تفسير للحديث، وأن الإسناد من شروط النقل الصحيح، واستخدموا نفس الشروط التي وضعها علماء الحديث وطبقوها على ناقل اللغة، كما وضعنا ذلك من قبل؛ وقد ذكر السيوطي عن الزركشي «أن اللغة لا تلتزم إلا بخمس شرائط:

**أحدها:** ثبوت ذلك عن العرب بالسند صحيح يوجب العمل.

**والثاني:** عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

**والثالث:** أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة...

**الرابع:** أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً، وأما بغيره فلا.

**والخامس:** أن يسمع من الناقل حساً<sup>(١)</sup>.

ورغم الاتفاق الموجود في شروط الحديث واللغة، إلا أننا نجد أن اللغويين قد أضافوا من الشروط ما ناسب اللغة، فاشتروا في الراوي العدالة والضبط والثقة كما هو موجود عند علماء الحديث ومما زاده اللغويون أن يكون الناقل حجة في أصل اللغة ممن يعتد بكلامه في الاستشهاد، عربياً خالصاً، بعيداً عن مواضع الاختلاط بالأمم الأخرى من الأعاجم، لم يتسرب إلى لسانه شيء من التحريف والتصحيف، كما اشتروا أن يكون الراوي قد سمع من هؤلاء الفصحاء حساً، لا أن يسمع من غيرهم، كما اشتروا أن يسمع من الراوي حساً كذلك.

وقد أجاز أهل اللغة الرواية عن النساء والصبيان وأهل الأهواء،

(١) المفهر ٥٨/١-٥٩.

كما أنهم اعتدوا بأشعار الكفار لفصاحتها وبعدها عن التدليس والتحريف فيها ، وقد أسلفنا ما رواه أبو زيد عن أعرابية بالعيون.

كما أنهم نقلوا أشعار المجانين ، واحتجوا بها ، وقد ذكرنا ما رواه أبو العلاء العماني من شعر المرقص المجنون بن جندب ، فقد كان مجنوناً.

فعلما اللغة لم يشترطوا في الراوى الإسلام والبلوغ والعقل ، وإنما اعتدوا بأشعار الكفار والجاهليين لفصاحتها وخلوها من أية شائبة من شوائب اللحن ، ولم يشترطوا البلوغ ، لأنهم اعتدوا بشعر الصبيان ، وكذلك لم يشترطوا العقل ، فاعتدوا بشعر المجانين.





## المبحث الرابع الأفراد والمضاريد

### أولاً: عند المحدثين

عرف علماء الحديث الفرد بأنه «هو الحديث الذي انفرد به راو وإن تعددت الطرق إليه؛ ويحكم للحديث المفرد بالصحة أو الحسن أو الضعف تبعاً لحال راويه»<sup>(١)</sup>.

### أقسام الفرد

قال ابن الصلاح: الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقاً، وإلى ما هو فرد نسبي إلى جهة خاصة.

أما الأول: فهو ما انفرد به واحد عن كل أحد؛ أي لم يروه أحد من الرواة إلا هو.

وأما الثاني: وهو فرد النسبة: فمثل ما انفرد به ثقة عن كل ثقة، أي لم يروه أحد من الثقات إلا هو، وحكمه قريب من حكم القسم الأول، ومثل ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان عن غيرهم أو: لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مروياً من وجوه أخرى<sup>(٢)</sup>.

### أقسام الفرد المطلق

الفرد المطلق يندرج تحته أربعة أقسام، هي:

١- قسم يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً أو منكراً.

(١) شرح نغمة الفكر - للهرودي ص ١٨، علوم الحديث د/ صبيح الصالح ص ٢٢٦.  
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٧.

٢- وقسم لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوى حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً.

٣- وقسم يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حسناً.

٤- والقسم الرابع يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً<sup>(١)</sup>.

فالفرد المطلق إما أن يكون ضعيفاً أو صحيحاً أو حسناً أو شاذاً منكراً تبعاً لحال روايته في الأقسام السابقة.

فالحال الأول يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، لأن الرواية التي ورد بها الحديث مفردة، ومخالفة لرواية من هو أحفظ وأعلم لهذه الرواية؛ فانفرد هذا الراوى بهذه الرواية التي جاءت مخالفة، فهذا ضعيف، والحديث الضعيف له أقسام كثيرة ومتعددة تندرج تحته.

ذكر ابن الصلاح فقال: «أطنب أبو حاتم بن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على توسعهم في التقسيمات والتفريعات للنوع الواحد، وسنتحدث عن بعضها عند حديثنا عن الضعيف.

فالحديث الضعيف هو «ما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الحال التي يكون الراوى فيها مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، يسمى شاذاً ومنكراً، فضعف الحديث بسبب طعن وجه إليه، ويجب أن نفرق بين التسميتين، متى يسمى شاذاً ومتى يسمى منكراً.

فالشاذ قال الشافعي في تعريفه: «ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، إنما الشاذ أن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس»<sup>(٤)</sup>.

(١) قواعد التحديث ص ١٢٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ١٨٨.

(٣) السابق ص ١٨٨.

(٤) السابق ص ٢٢٧.

ومثاله: ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: «أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه ...»<sup>(١)</sup> الحديث.

ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بسندهم عن ابن جريح وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة، محمد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددا منه، وعرف من هذا التقرير: أن الشاذ ما رواه المقبول لمن هو أولى منه<sup>(٢)</sup>.

وأما المنكر فهو الفرد الذي لا يعرف متنه من غير راويه، وكان راويه بعيدا عن درجة الضابط لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر، ومعنى ذلك لا يلاحظ في المنكر إلا مطلق التفرد، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، فابن الصلاح ذهب إلى الترادف بين المنكر والشاذ<sup>(٣)</sup>.

#### والمنكر ينقسم إلى قسمين:

**الأول:** المتفرد المخالف لما رواه الثقات، رواية مالك عن الزهري عن علي بن حسين، عن عمر عن أسامة بن زيد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»<sup>(٤)</sup>؛ فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عمر بن عثمان، بضم العين، وذكر مسلم في

(١) سنن الترمذي ٤/٤٢٢، سنن ابن ماجه ٢/٩١٥.

(٢) تدريب الراوي ١/٢٠٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح من ٢٤٤، علوم الحديث د/ صبحي الصالح من ٢٠٤.

(٤) الموطأ للإمام مالك ٢/٥١٩.

التميز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: بفتحها، وأن مالكا وهم في ذلك.

**والثانى:** وهو الفرد الذى ليس في رواية من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرد، ومثاله: ما روى من حديث أبى زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: رضى الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه<sup>(١)</sup> تفرد به أبو زكير، وهو شيخ صالح أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرد<sup>(٢)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أنه لا يجوز أن يتداخل الفرد المطلق مع الشاذ، لأن الشاذ يشترط فيه شرطان هما: التفرد والمخالفة<sup>(٣)</sup>.

فالتفرد والمخالفة أن يتفرد الراوى الثقة برواية يخالف فيها الناس، ومن خلال ما ذكرناه في تعريف الفرد بأنه: الحديث الذى انفرد به راو واحد وإن تعددت الطرق إليه؛ فإننا نجد أن الفرد المطلق لم ينطبق عليه الشرطان الموجودان في الشاذ، وهما التفرد والمخالفة، وإنما الذى توفر فيه شرط واحد وهو التفرد فقط، لكن المخالفة لم تتوافر فيه، فلا يدخل الفرد المطلق في الشاذ، وإنما في المنكر؛ وهذا ما كان يقصده الدكتور صبحى الصالح.

ولكننا لو تأملنا التعريفين السابقين في الشاذ والمنكر لوجدنا أنهما «يجتمعان في اشتراط المخالفة لما يرويه الناس، ويفترقان في أن الشاذ راويه ثقة أو صدق، والمنكر راويه ضعيف»<sup>(٤)</sup>.

(١) سنن ابن ماجه ١١٠٥/٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٤٤ - ٢٤٦. تدريب الراوى ٢١١/١ - ٢١٢.

(٣) علوم الحديث د/ صبحى الصالح ص ٢٢٦.

(٤) قواعد التحديث ص ١٢١.

فالمنكر يكون سبب الطعن في رواية عدم اتصافه بالصدق، فقد يطعن فيه لفحش الغلط، أو كثرة غفلته أو فسقه، فيكون الحديث منكراً؛ أما الشاذ فراويه ثقة.

#### الحال الثانية من أقسام الفرد المطلق:

أن لا يكون مخالفاً لرواية عامة الرواة، ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً، فيكون صحيحاً؛ لأن الصحيح هو ما اتصل بسنده بنقل العدل الضابط، ليس فيه شذوذ ولا علة، وقد مثلوا لذلك بحديث: «النهى عن بيع الولاء وعن هيبته»<sup>(١)</sup>؛ وهذا الحديث تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر؛ وابن دينار تابعي جليل، ثقة ضابط متقن<sup>(٢)</sup>.

**والحال الثالثة:** أن يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته، فيكون حديثه حسناً، والحديث الحسن هو الذي قرب من درجة الثقة وسلم من الشذوذ والعلة، فهم يقولون في تعريفه: «الحسن ما اتصل بسنده بنقل عدل خفيف الضبط، وسلم من الشذوذ والعلة»<sup>(٣)</sup>.

والحديث الحسن حكمه كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان أقل منه في القوة، لأن رايه لم يبلغ درجة الحفظ والإتقان، واستدل الفقهاء ومعظم المحدثين بالحديث الحسن.

**والحال الرابعة:** هي التي يكون الفرد فيها بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً.

مما سبق نرى أن «الفرد المطلق له قسمان: مقبول ومردود؛ المقبول ضربان: فرد لا يخالف، ورواية كامل الأهلية وهذا صحيح؛ وفرد هو قريب منه، وهو الحسن؛ والمردود ضربان: فرد مخالف للأحفظ وهذا شاذ، وفرد ليس في رايه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرده وهذا منكراً»<sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث ذكره السيوطي في التدريب أيضاً ٢٠٩/١.

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٤٨، علوم الحديث د/ صبحي الصالح ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٣) تدريب الراوي ١٢١/١، علوم الحديث ص ١٥٦.

(٤) قواعد التحديث ص ١٢٨.

### أقسام الفرد النسبي

ينقسم الفرد النسبي بحسب صفته إلى قسمين:

**الأول:** ما قيد بثقة، كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان، انفرد به عن فلان؛ مثال ذلك: «ما تفرد به فلان عن فلان ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم «أولم على صفية بسويق وتمر»<sup>(١)</sup>.

قال ابن طاهر: تفرد به وائل عن ابنه ولم يروه عنه غير سفيان، وقد رواه محمد بن الصلت التوزي عن ابن عيينة عن زياد بن سعد عن الزهري، ورواه جماعة عن سفيان عن الزهري بلا واسطة<sup>(٢)</sup>.

**الثاني:** ما قيد ببلد معين كمكة والبصرة ومصر، فهو في ذلك ليس منسوباً إلى فرد بعينه، وإنما نسب إلى أهل بلد بعينه انفردت بروايته، وفي هذه الحالة تقبل مثل هذه الرواية، لأنها وإن لم توافق باقي الروايات الأخرى، إلا أنها رواية أهل بلد بأكمله، فهذا يدل على أن أهل هذا البلد أجمعوا عليها، وتضعف رواية البلد إذا تفرد بها واحد من أهل البلد، فهذا يكون من قبيل الفرد المطلق، أو إذا قيد براو معين.

ومثال ما انفرد به أهل بلد: ما رواه أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: «أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر»<sup>(٣)</sup>. قال الحاكم: تفرد بذكر الأمر فيه أهل

(١) سنن أبي داود ١/١٢٦، سنن ابن ماجه ١/٦١٥.

(٢) تدريب الراوي ١/٢٢٢.

(٣) سنن أبي داود ١/٥١١.

النفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

البصرة من أول الإسناد إلى آخره، ولم يشاركهم في هذا اللفظ سواهم.  
وما رواه مسلم من حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوء رسول  
الله صلى عليه وسلم : «ومسح رأسه بماء غير فضل يديه»<sup>(١)</sup>.  
قال الحاكم: هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر، ولم يشاركهم  
فيها أحد»<sup>(٢)</sup>.

(١) صحيح مسلم ٢/٢١١.

(٢) تدريب الراوي ١/٢٢٢.



### ثانياً: عند اللغويين

هناك أخبار مفردة، رواها بعض أهل اللغة، لم يتوافر فيها شرط المتواتر، لأنها مسموعة عن واحد من العرب، فهل مثل ذلك يقبل ويحتج به أو يرد ولا يحتج به؟

وجدنا للغويين رأياً واضحاً في هذه الأخبار المفردة، وقد قسموا الفرد فيها إلى ثلاثة أحوال:

**الأول:** فرد لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل ويحتج به، ويقاس عليه إجماعاً.

**الثاني:** أن يكون فرداً، أي أن المتكلم واحد من العرب ويخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حاله.

**الثالث:** أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

هذه هي الأحوال الثلاثة، وسنبين رأى اللغويين فيها.

#### الحال الأول من المسموع الفرد،

##### القياس على القليل لموافقته للقياس

أن يكون فرداً، بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، فهذا يقبل، ويحتج به، ويقاس عليه إجماعاً، كما قيس على قولهم في شئ: شئ، مع أنه لم يسمع غيره، لأنه لم يسمع ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به<sup>(١)</sup>.

ففي هذا المثال أجاز اللغويون القياس على القليل لموافقته للقياس، لأنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فيجيزون القياس على القليل لموافقته للقياس، ويمنعون على الكثير لمخالفته لهم.

(١) المزهر ٢٤٨/١، الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٠٢ - ١٠٤.

قال ابن جنى: «قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئ؛ فلك من بعد أن تقول في النسب إلى قتوبة: قتي، وإلى ركوبة: ركبى، وإلى حلوبة: حلبى، قياسا على شنئى، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة لمشايتها إياها من عدة أوجه:

أحدها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة ثلاثى، ثم إن ثالث كل واحدة منهما حرف لين يجرى مجرى صاحبه، ألا ترى إلى اجتماع الواو والياء ردفين وامتناع ذلك في الألف، وإلى جواز حركة كل واحدة من الياء والواو مع امتناع ذلك في الألف، إلى غير ذلك؛ ومنها أن كل واحدة من فعولة وفعيلة تاء التأنيث، ومنها اصطحاب فعول وفعيل على الموضع الواحد، نحو: أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم، ومشى ومشو، ونهى عن الشيء ونهوا؛ فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار، جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيقة؛ فكما قالوا: حنضى قياسا قالوا: شنئى أيضا قياسا»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا إذا نسبت إلى ما كان على وزن فعولة؛ فمذهب سيبويه حذف الواو بعد حذف التاء، وإبدال ضمة العين فتحة، فتقول في النسب إلى حلوبة، وعدوة، وفروقه: حلبى، وعدوى، وفرقى، وحجة سيبويه السماع، فقد ورد عن العرب قولهم: شنئى في شنوءة؛ والقياس على نحو حنيقة؛ وخالف المبرد سيبويه، فرأى وجوب بقاء الضم والواو في فعولة لا فرق بين المذكر والمؤنث وصحيح اللام ومعتلها، فيقول في حلوبة وحلوب، وعدوة وعدو: حلوبى وعدوى؛ أما شنئى فهو شاذ لم يسمع غيره لا يجوز القياس عليه»<sup>(٢)</sup>.

ووجه نظر المبرد أن سبب التغيير في فعيلة وفعولة هو فرار العرب من توالى الأمثال الثقلاء من الكسرة والياء، ولكنهم لا يتفرون من الضمة ولا من الواو، ألا تراهم يقولون في عدو: عدوى، وفي سمرة: سمرى،

(١) الخصائص ١/ ١١٥، الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٨٩-١٩٠.

(٢) التبيين في تصريف الأسماء - أ/ أحمد كحيل ص ٢٤٢-٢٤٣.

ويقولون في عدى: عدوى، وفي نمر: نمرى، فيضرون من الكسرة والياء وييقون الضمة والواو<sup>(١)</sup>.

فسيبويه قد قاس على شنوءة وهي على وزن فعولة على شنتى، وجعلها تجرى مجرى فعيلة في القياس، على الرغم من أنه لم يرد عن العرب إلا هذه الكلمة، وهي كلمة واحدة، إلا أنه لم يرد ما يخالفها، فصارت أصلاً يقاس عليه؛ وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، وإنما يقاس على القليل لموافقته للقياس، ولا يقاس على الكثير لمخالفته للقياس.

أما المبرد فلم يجز القياس على كلمة واحدة، لأنه لم يسمع غيرها، فلا يجوز أن يقىس ويبنى الكثير بعد ذلك على القليل وهو الكلمة الواحدة المسموعة.

قال ابن جنى: قال أبو الحسن (الأخفش):

«فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد - يعنى شنوءة - قال: فإنه جميع ما جاء.

قال ابن جنى: وما أظف هذا القول من أبى الحسن: وتفسيره أن الذى جاء في فعولة هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولا، فلا غرو ولا ملام.

وأما ما هو أكثر من باب شنتى (وهو عدم القياس على الكثير لمخالفته للقياس)، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن على قياس، فقولهم في ثقيف: ثقفى، وفي قریش: قرشى، وفي سليم: سلمى، فهذا وإن كان أكثر من شنتى فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سعدى، ولا في كريم كرمى<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح المفصل - لابن يعيش ١١٦/٢.

(٢) الخصائص ١١٦/١.

وهناك خلاف بين سيبويه والمبرد فيما كان على وزن شئى، وهو كثير، ولكنه ضعيف في القياس عند سيبويه؛ جائز عند المبرد؛ قال سيبويه:

«قال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على عدالته، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس؛ فمن المعدول الذى هو على غير قياس قولهم في هذيل: هذلى، وفي فقيم كنانة: فقمى، وفي مليح خزاعة: ملحى وفي ثقيف: ثقفى»<sup>(١)</sup>.

وأما المبرد فقد أجاز القياس على ما ضعفه سيبويه، قال في المقتضب:

«واعلم أن الأسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز؛ لأنها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك؛ وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى سليم: سلمى، وإلى ثقيف: ثقفى، وإلى قريش: قرشى»<sup>(٢)</sup>.

مما سبق وجدنا أنهم قاسوا على القليل الوارد، طالما أنه جاء موافقا للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته القياس الوارد عن العرب الفصحاء.

#### الحال الثانى من المسموع الفرد

##### ما جاء عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور

في الألفاظ التى ترد عن العربى الفرد، ولكنها تكون مخالفة لما ورد عن الجمهور، وهذا النوع من ناحية القبول والرد متوقف على قائله من حيث فصاحته وعدم فصاحته.

(١) الكتاب - سيبويه ٢/٢٢٥.

(٢) المقتضب للمبرد ٢/١٢٢.

قال ابن جنى:

«أن يكون فرداً، بمعنى أن المتكلم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور؛ فينظر في حال هذا المنفرد به، فإن كان فصيحاً في جميع ما قاله ما عدا ذلك التقدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساد».

فإن قيل: فمن أين لك؟ وليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه؟

قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها. أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن أبي خليفة الفضل بن الحباب قال: قال لي ابن عون عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - كان الشعر علم القوم، ولم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشأ غلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشعر وروايته، فلم يتولوا إلى ديوان مدون، ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عنهم كثيره.

وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله. ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير.

قال ابن جنى: فلسنا نشك في بُعد لغة حمير ونحوها عن لغة ابني نزار؛ فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيسأ الظن فيه بمن سمع منه، وإنما هو منقول من تلك اللغة.

ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن جنى عن أبي علي الفارسي قال له: ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت؟ قال ابن جنى: فخصنا فيه، فلم نحل بطائل منه، فقال أبو علي: هو من لغة اليمن، ومخالف للغة ابني نزار، فلا ينكر أن يجيء مخالفًا لأمثلتهم.

وعن حماد الراوية قال: أمر النعمان فتنسخت له أشعار العرب من الطنوج - قال: وهي الكراريس - ثم دهنها في قصره الأبيض؛ فلما كان المختار بن أبي عبيد قيل له: إن تحت القصر كنزا، فاحتضره، فأخرجت تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة؛ وهذا أو نحوه مما يدل على تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغولها وتغيرها.

قال ابن جني: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده؛ فإن لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يرد وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيفه، ولا مشكاة تجمع شعاعه؛ فأما قول الشاعر: فيما أنشد أبو الحسن:

**يوم الصليفاء لم يوقون بالجار**

فإنه شبه للضرورة «لم» بـ «لا» فقد تشبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه؛ ألا ترى إلى قوله: أنشدناه:

**أجذك لم تغتمض ليلة فترقدَها مع رقّادها**  
فاستعمل «لم» في موضع الحال، وإنما ذلك من مواضع «ما» النافية للحال ...

فأما ما حكاه الكسائي عن قضاة من قولها: مررت به والمال له؛ فإن هذا فاش في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة وهذا غير الأول. فإن كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوبا في قوله، مألوفا منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد عليه، ولا يقبل منه، وإن احتمل أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة، فالصواب

أن يرد ذلك عليه ولا يتقبل منه، فعلى هذا مقام هذا الباب فاعمل عليه»<sup>(١)</sup>.

من خلال هذا النص لابن جني، عن الكلام المسموع من العربي مخالفا لما عليه الجمهور، وانفراده به دون أن يذكر لنا شيئا عن القبيلة التي سمعه منها، فينظر في حال المتكلم وفصاحته فإن كان فصيحاً قبل كل ما ورد عنه ما عدا هذا القدر الذي ذكره مخالفا للجمهور، أما هذا الذي رواه مخالفا لما عليه الجمهور فينظر فيما رواه منه، فإن كان هذا الذي ذكره يقيله القياس وتجزئه القواعد، فيجب أن نحسن الظن، ولا نخطئه، لأن ما ذكره مما يقيله القياس، ولكنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان الذي تكلم به، فيجب ألا نحمل اللفظ على فساده، لأنه ربما قد وقع على لسانه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها ودليل ذلك ما روى عن عمرو بن الخطاب - رضي الله عنه - وأبي عمرو بن العلاء في النص السابق؛ ومما يدل على ذلك قول ابن جني السابق: «فلسنا نشك في بعد لغة حمير ونحوها». أي أن لغة حمير، وهي من العربية الجنوبية، تختلف عن لغة ربيعة ومضر وهما من عربية أهل الشمال؛ ويدل على ذلك أيضاً قول أبي عمرو بن العلاء:

«ما لسان حمير وأقاصى اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا، فكيف بها على عهد عاد وثمود مع تداعيه ووهنه»<sup>(٢)</sup>.

ومما نسب إلى عربية أهل الجنوب ما جاء في قول الشاعر:

فَظَلَّتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخَيْلُهُ وَمِطْوَى مَشْتَاكَا نَ لَهُ أَرْقَانُ  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ سَكُونُ الْهَاءِ فِي قَوْلِهِ: لَهُ.

قال ابن جني: حكى أبو الحسن أن سكون الهاء في هذا النحو لغة لأزد السراة.

(١) الخصائص ٢٨٥/١ - ٢٨٠. وقارن بالمرزهر ٢٤٨/١ - ٢٤٩. الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٠٤.  
(٢) المرزهر ١٧٤/١.

ومثل هذا البيت ما روينا عن قطرب من قول الشاعر:

وأشرب الماء ما بى نضوه عطش **إلا لأن عيونهُ سيلُ واديها**<sup>(١)</sup>

فالأزد قبيلة من القبائل العربية الجنوبية التي عاشت في اليمن، وهي متفرعة من كهلان بن سبأ بن قحطان، فسبأ تفرعت إلى فرعين: حمير، وكهلان، وكل فرع منهما تفرع إلى عدة قبائل، والأزد قبيلة متفرعة من كهلان، كما أن الأزد تفرعت إلى بطون كثيرة: أزد عمان، وأزد السراة، وأزد غسان، والأوس، والخزرج، وخزاعة.

فتسكين المتحرك في الشاهدين السابقين، أى أنه عامل المتحرك في الوصل معاملة الساكن الموقوف عليه، فأجرى المتحرك في الوصل مجرى الساكن في الوقف، فهذا من قبيل اللغات التي تكلمت بها العرب، فيؤخذ بها، ولا يخطأ من تكلم بها.

أما إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة التي جاء بها مخالفا لما عليه المشهور من لغات العرب، مضعوقا في قوله، مألوقا منه اللحن وفساد الكلام، فإنه يرد، ولا يقبل منه، كما ذكر ابن جني من قبل.

والأعراب الخالص الذين ظلوا في أوطانهم مستقرين، لم يبعدوا عنها حتى لا تردد ألسنتهم بعض الألفاظ الخارجة عن فصاحة لغتهم، وظلوا محافظين على لغتهم التي نشأوا عليها في البادية؛ فإذا ورد عنهم شيء وجد فيه مخالفة للجمهور، فإنه لا يرد، بل يؤخذ به لأنهم فصحاء، ولم تتأثر لغتهم بأى مؤثر أجنبي عنها.

وهناك بعض الأعراب كان يترك البادية، وينزل إلى الحضر لقضاء مصالحه ثم يعود مرة أخرى إلى البادية بعد انتهائه من مهمته التي خرج من أجلها، ويحاول أن يظل محتفظا بعربيته التي نشأ عليها في البادية،

(١) الخصائص ١/١٢٨.



ولكن مهما تحفظ على لغته ، فلا بد وأن يصيبها شيء من التأثير بلغة أهل الحضر.

«وهناك من يتظاهر بعدم المكث في الحضر، فقد توسل ذو الرمة لأبي عمرو أن يكتف أن رآه في حانوت بالبصرة قائلاً: «اكتف على يا أبا عمرو» ولكن ماذا يجدي كتمان أبي عمرو؛ لقد كان ذو الرمة من الأعراب البداة، ولكن تردده على الحضر قد هَوَّن من أعرابيته في نظر الأصمعي الذي غمز به بقوله: قد أكل البقل والمملوح من حوانيت البصرة.

ويبدو أن ذا الرمة كان كثير التردد على البصرة، وأن رأى الأصمعي فيه صحيح، لقد رآته أيضاً عجوز، ولاحظت تردده على البصرة، فقالت له: طال تردادك على هذا البلد، أفإلى زوجة سعدت بها، أم إلى خصومة شقيت بها؟ فقال لراويته، وكان يبحث عن مطلع لقصيدة يمدح بها بلال ابن أبي بردة: جاء والله ما أريد، ثم قال:

تقول عجوزٌ مُدرَجى متروِّجاً على بابها من عند أهلى وغاديا  
إلى زوجة بالمصر أم لخصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويًا<sup>(١)</sup>

فهذا يدل على أن ذا الرمة من الذين ترددوا كثيراً على البصرة؛ وكانت البصرة بالنسبة له تعد من مواطن الحضر، وكان رأى الأصمعي فيه صحيحاً، وأنه تأثر أو كاد يتأثر بطباع أهل الحضر.

وهناك كلام لبعض الأعراب وردت فيه ألفاظ، جعلت رواة اللغة الأوائل، يسألون عن معاني هذه الألفاظ، لأن هذه الألفاظ لم يألّفوها من قبل؛ ومن ذلك حديث أم الهيثم:

«قال عمر بن خالد العثماني: قَدِمْتُ علينا عجوز من بني منقر، تكنى أم الهيثم، فغابت عنا، فسأل أبو عبيدة عنها، فقالوا: إنها عيلة، قال:

(١) طبقات النحويين والفويين ص ١٧٢. الأعراب الرواة ٥- / عبد الحميد الشقائي ص ١٠٢-١٠٤.

فهل لكم أن نأتيها؟ قال: فجئناها، فاستأذنا عليها، فأذنت لنا وقالت: لجؤا، فولجنا، فإذا عليها بُجْدٌ<sup>(١)</sup> وأهدام، وقد طرحتها عليها، فقلت: يا أم الهيثم، كيف تجدينك؟ قالت: أنا في عافية، قلنا: وما كانت عليك؟ قالت: كنت وُحْمى بِدِكَّةٍ<sup>(٢)</sup>، فشهدت مادية، فأكلت جُبْجُبِهِ<sup>(٣)</sup>، من صفيق<sup>(٤)</sup> هُلْعَة، فاعترتني زُلْخَة<sup>(٥)</sup>، فقلنا لها: يا أم الهيثم: أي شيء تقولين؟ فقالت: أو للناس كلامان: ما كلمتكم إلا الكلام العربي الفصيح<sup>(٦)</sup>.

فهؤلاء الرواة الأوائل الذين سمعوا كلام هذه المرأة، كانوا يسألونها عن معاني هذه الكلمات التي قالتها، فهذا يدل على مدى تمكن هؤلاء الأعراب أهل البداوة من اللغة، وأنهم كانوا يستعملون ألفاظا تتناسب مع طبيعة بيئتهم البدوية التي نشأوا فيها، وهذه الألفاظ التي قالتها المرأة لا يعرفها هؤلاء العلماء لأنهم أهل حضر، وإنما هذه الألفاظ التي قالتها وغيرها أيضا تستعمل في بيئة هذه المرأة الأصلية، وهم بنو منقر؛ وهذا يدل على أن الرواة لا يحيطون بكل ما قيل في اللغة، وإنما هم يعرفون ما سمعوه أو قرؤوه، وما دونهما فليس لديهم معرفة به.

وهناك بعض العلماء تسرب الشك إلى قلوبهم من ناحية الرواة، لأنهم وجدوا فيهم ضعفا لغويا، ولانت سليقتهم اللغوية، ومن هؤلاء العلماء نفطويه، يقول الزبيدي:

«كان أدبيا متفننا في الأدب، حافظا لنقاتض جرير والفرزدق وشعر

(١) البجد: جمع بجد، والبيجاد: كساء مخطط من أكسية الأعراب. انظر: الصحاح (ب ج د).

(٢) الدكة: أي تشتت الودك، وهو دسم اللحم.

(٣) الجبجبة: الكرش يجعل فيه اللحم يتزود به في الأسفار.

(٤) الصفيق: ما يصنف من اللحم، والهلعة: العناق.

(٥) الزلخة: وجع يعرض في الظهر.

(٦) المزهري ٥٢٩/٢ - ٥٤٠.

ذى الرمة وغيرهم من الشعراء، وكان يروى الحديث، وكان ضعيفا في النحو»<sup>(١)</sup>.

فالزبيدي وصفه بالضعف، وعدم براعته في النحو، وطالما كان كذلك فهو لا يجيد صناعة الكلام على الوجه الذي تقتضيه القواعد اللغوية؛ ولكن ياقوت قال فيه:

«كان نضطويه عالما بالعربية واللغة والحديث، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان زاهر الأخلاق، حسن المجالسة، صادقا فيما يرويه، حافظا للقرآن، فقيها على مذهب داود الظاهري، رأسا فيه، حافظا للسيرة وأيام الناس والتواريخ والوفيات، جلس للإقراء أكثر من خمسين سنة. وكان يبتدىء في مجلسه بالقرآن على رواية عاصم، ثم يقرئ الكتب.

وقال الداني: «أخذ القراءة عرضا عن أبي عون محمد بن عمر بن عون الواسطي وغيره»<sup>(٢)</sup>.

وربما يرجع السبب في وصف الزبيدي له بضعفه في النحو لمكانه في بغداد، وإقامته في الحضر، ولكن ليس هذا دليلا كافيا لكي يصفه بالضعف في النحو، وكيف يكون ضعيفا في النحو، وقد ألف فيه، فقد ذكر السيوطي من مصنفاته:

«إعراب القرآن، والمقنع في النحو، والمثال، والمصادر، وأمثال القرآن، والرد على القائل بخلق القرآن، والقوافي، وغير ذلك»<sup>(٣)</sup>.

#### الحال الثالث من المسموع الضرد

##### اللفظ يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره

«أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه»<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات النحويين والفقهاء ص ١٥٤.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٤٢٨.

(٣) السابق ١/ ٤٢٩.

(٤) المزهري ١/ ٢٥٠، الإصباح لا شرح الاقتراح ص ١٠٨.

فإذا انفرد المتكلم بشيء لم يسمع من غيره ولم يوافقته غيره عليه ، فينظر في حال المتكلم بذلك ، فإن كان المتكلم مما ثبتت فصاحته ، فإنه يقبل ذلك منه ولا يرد ، فربما كان الذي نطق به أخذه من لغة أخرى قديمة سبق للمتكلم بهذه الألفاظ علم بهذه اللغة ؛ وربما أن يكون المتكلم بذلك ارتجل شيئاً ، وتحدث به ، فهو لم يسمعه ، وإنما ارتجله وتأوله ، فالعربي إذا قويت فصاحته ، استطاع الارتجال والتصرف في اللغة ، وأتى بما لم يسبقه أحد في ذلك.

وممن اشتهر بالارتجال والمقدرة على ذلك «خلف بن حيان الأحمر ، كان من أعلم الناس بالشعر وأقدرهم على القافية.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، وأبو عبيدة ، وخلق كثير رواة ؛ مثل أبي خالد النميري ، وأبي الليداء ؛ وكان خلف شاعراً ، وكان وضع على عبد القيس شعراً مصنوعاً ، عبثاً منه ، ثم تقرأ فرجع عن ذلك وبينه.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمعي يقول: سمعت خلفاً الأحمر يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها :

خيل صيام وخيل غير صائمة      تحت القتام وأخرى تعلقك اللجما<sup>(١)</sup>

فخلف كان من أعلم الناس بالشعر ، كما أنه كان فصيحاً ، فاستطاع أن يرتجل ويتصرف في اللغة ، وأن يأتي بالألفاظ ويدخلها في صلب اللغة لم يقلها أحد قبله ، فمثله تقبل منه ، لأنه ثبتت فصاحته ، فربما كانت هذه الألفاظ سمعها من لغة قديمة ، لم يشاركه أحد في سماع هذه الألفاظ ؛ وقد عقد ابن جني في خصائصه باباً بعنوان:

باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح لا يسمع من غيره ، قال فيه :

(١) طيقات النحويين واللفويين ص ١٦٢ .

«وذلك ما جاء به ابن أحمر في تلك الحروف المحفوظة عنه؛ قال أحمد بن يحيى: حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي. ومنها الجبر، وهو الملك، وإنما سمي بذلك - أظن - لأنه يجبر بوجوده، وهو قوله:

اسلم براؤوقي خبيت به      وانعم صباحا أيها الجبر  
ومنها قوله: كأس رنونة، أي دائمة، وذلك قوله:

يَنَّتْ عليه الملك أطنابها      كأس رنونة وطرف طبر<sup>(١)</sup>

فما ورد عن خلف يؤخذ به، وذلك لما روى عن فصاحة خلف، فهو ممن يعتد بلغته، لأن هذه الألفاظ التي وردت عنه، تعد غريبة وإن لم تسمع من أحد إلا منه، فهي ألفاظ مقبولة يجب أن تقبل لفصاحة قائلها، وكذلك لوجود أبنيتها في اللغة، والأبنية هي الأصل الذي نقيس عليه: «وقد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كانت هذه الألفاظ المرتجلة غير مألوفة للسامع، ولم يسمعاها من قبل، وكانت هذه الألفاظ موافقة لأوزان الأبنية في اللغة، جاز أن نقبلها ولا نردها، لأنها وردت على أوزان معروفة وموجودة في اللغة، وأقرها القياس.

ومما ورد عن رؤية وأبيه، ما ذكره ابن جني فقال:

«قال أبو علي: ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة،

كما تشتق من أصول كلامها؛ قال رؤية:

هل يتجيتنى حلف سخيت      أو فضة أو ذهب كبريت

(١) الخصائص ٢١/٢ وما بعدها، فهناك الكثير من الأمثلة.

(٢) السابق ٢٥/٢.

قال: فسَخَّيت من السخت؛ كزخيل من الزحل.  
وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال درهمت الخبازي: أي صارت كالدرهم، فاشتق من درهم وهو اسم أعجمي ....  
قال ابن جنى: ومما يدل على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف؛ نحو قولهم في مثال: صمصح من الضرب: (ضربرب)، ومن القتل (قتلتل) ... ونحو ذلك. فإن قال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بدا من أن تقول: بالعربية وإن كانت العرب لم تتطرق بواحد من هذه الحروف<sup>(١)</sup>.

فكلمة (سختيت) التي وردت في بيت رؤبة هي على وزن (فعليل) وكذلك (درهم) فهو ملحق بهجرع على وزن (فعلل) وكذلك بقية الأبنية التي ارتجلها، فكلها أبنية موجودة في العربية، وليس في هذه الأبنية بناء ليس موجودا فيها، وهذه الكلمة قيس على كلمات لها وزنها في العربية، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، كما أنها وردت عن علماء مشهود لهم بالفصاحة، فتقبل منهم.

وعلماء اللغة في هذا اللفظ المسموع من الفرد. الفصيح ولم يسمع من غيره ما يوافقه ولا ما يخالفه، لم يكونوا متأثرين في ذلك بعلماء الحديث، فإن راوى الحديث إذا عهد عليه كذب أو اصطناع رد ولم يقبل منه، وذلك لأن الشروط في رواية اللغة ليست تماما كالشروط في رواية الحديث، فعلماء اللغة أجازوا الرواية عن أهل المجون والخلاعة، ولكن علماء الحديث رفضوا الرواية عنهم لأنهم ليسوا من الثقات.

كذلك رفض علماء الحديث الرواية عمن وصف بالكذب، فكل من

(١) السابق ٢٥٨/١-٢٦٠.

اخترلق خبرا ونسبه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو من قبيل الحديث الموضوع، وهذا يعد كذبا واقتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحرم أن نروى حديثا عليه لم يقله، فيرد ولا يقبل، لأنه من شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها.

وما جاء عن رؤية في مجال اللغة فهو من قبيل المصنوع، أى يقابله الموضوع عند المحدثين، والفرق بين المحدثين واللغويين، أن المحدثين رفضوا الأخذ به، أما اللغويون، فكما سبق عنهم إذا كان هذا قد ورد عمن يعتد بلغته، قبل منه ذلك، أما إذا كان غير ذلك رد ذلك ورفضوه؛ وعلى ذلك قال ابن جنى:

«لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم، أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل.. ثم قال أيضا:

والأقوى أن يقبل ممن شهرت فصاحته ما يرويه، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره... فإن لم تأخذ بها دخل عليك الشك في لغة من تستقصحه، ولا تنكر شيئا من لغته مخافة أن يكون فيها بعض ما يخفى عليك، فيعترض الشك على يقينك، وتسقط بكل اللغات ثقتك، ويكفى من هذا ما تعلمه من بُعد لغة حمير من لغة ابني نزار؛ روى الأصمعي أن رجلا من العرب دخل على ملك (ظفار) - وهى مدينة لهم، فقال له الملك: ثب، وثب بالحميرية: اجلس، فوثب الرجل، فاندفعت رجلاه، فضحك الملك، وقال: ليست عندنا عربية، من دخل ظفار حمر، أى تكلم بكلام حمير، فإذا كان كذلك، جاز جوازا قريبا أن يدخل من هذه اللغة في لغتنا وإن لم يكن لها فصاحتنا، غير أنها لغة عربية قديمة»<sup>(١)</sup>.

مما مضى وجدنا اللغويين كان هدفهم إتقان الرواية وضبطها، والتأكد من راويها، حتى يصلوا من خلالها إلى الهدف المنشود، وهو سلامتها من الخطأ واللحن والتحريف، وتنقيتها من الاختلاط بغيرها من كلام الأمم الأخرى؛ وقد وصف ابن جنى أهل البادية بالجفاء، وذلك راجع إلى البيئة التي يسكنون فيها إلا أنه وصفهم بقوة الفصاحة<sup>(١)</sup>، وذلك لسلامة لغتهم وحفظها من الخطأ واللحن الذي تسرب إلى بعض الحضر نظراً لاختلاطهم بغيرهم، فهؤلاء أهل البدول لغتهم الفصحى سليمة، لأنها لغتهم اليومية التي يتحدثون بها في كل وقت، فإذا سمعوا كلاماً يخالف لغتهم الفصحى تناكروا هذا الكلام نظراً لما فيه من الخطأ الذي لم يقع في كلامهم، كما كانوا يتداركون الألفاظ الغريبة على لغتهم التي تسربت إليها من لغة أخرى أجنبية عنها، وهذا يدل على حسهم المرهف، وسلامة السليقة عندهم؛ ومما روى من ذلك: «أن أبا مهدية سمع رجلاً من العجم يقول لصاحبه زود، فسأل أبو مهدية عنها، فقيل له: يقول له: اعجل، فقال أبو مهدية: فهلا قال له: جيهلك، فقيل له: ما كان الله ليجمع لهم إلى العجمية العربية»<sup>(٢)</sup>.

من أجل ذلك وضع العلماء القواعد بعد أن تأكدوا من تنقية اللغة من أية شوائب علق بها، فكانت هذه القواعد تصويراً لحال اللغة الصحيحة في ذلك الوقت.

وقد ورد في كتب اللغة أمثلة مفردة، تفرد بنطقها واحد من العرب، وفي مثل ذلك ينظر في حال الناطق إن كان أميناً صادقاً ثقة، أخذ بنطقه، وإن كان غير ذلك فلا يعمل بقوله؛ ومن الأمثلة التي تفرد بالنطق بها واحد من العرب، ما ذكره السيوطي فقال:

(١) السابق ٢/ ٢٧.

(٢) السابق ١/ ٢٢٩ وبه نماذج أخرى من هذا.



«قال الأصمعي: لم تأت الخَيْطَةُ في شعر ولا نثر غير بيت واحد، وهو قول أبي ذؤيب في رجل يَشْتَارُ عسلاً: تدلى عليها بين سَبٍّ وخَيْطَةٍ شديد الوُصاة نابلّ وابنُ نابلّ السَّبُّ بلغة هذيل: الحبل ....

وفي الجمهرة يقال: هو ابنُ أَجَلَى في معنى «ابنُ جَلٍّ» قال العجاج: لا قُوا به الحجاج والإضخارا به ابنُ أَجَلَى وأهْلَقَ الإسقارا

قال الأصمعي: ولم أسمع بابن أَجَلَى إلا في هذا البيت ..

وقال ابن دريد: ذكر أبو زيد أنه سمع أعرابياً يقول: نَسَيْمَاءُ بالمد. قال: والواحد إذا أتى بشاذٍ نادر لم يكن قوله حجة مع مخالفة الجميع»<sup>(١)</sup>.

### معرفة الأفراد

المقصود بذلك الأخبار المفردة التي نقلها واحد من أهل اللغة الثقات عن العرب الفصحاء، فيجب الأخذ بما رواه، لأنه موثوق به، وقد تكلم السيوطي عن هذا النوع وجعله نوعاً قائماً بنفسه وهو النوع الخامس «معرفة الأفراد» وذكر أمثلة له.

«والفرق بين المفاريد وبين الأفراد، أن اللفظ في الأفراد تضرد بنقله عن العرب واحد من أئمة اللغة، وأن اللفظ في المفاريد تضرد به واحد من العرب، فذاك في الناقل، وهذا في القائل»<sup>(١)</sup>.

وقد تحدث السيوطي عن هذا النوع وهو معرفة الأفراد، فقال: «هو ما انفرد بروايته واحد من أهل اللغة، ولم ينقله أحد غيره، وحكمه القبول إن كان المتفرد به من أهل الضبط والإتقان، كأبي زيد، والخليل، والأصمعي، وأبي حاتم، وأبي عبيدة، وأضرابهم؛ وشرطه ألا يخالفه فيه من هو أكثر عدداً منه، وهذه نبذة من أمثلته:

#### فمن إفراد أبي زيد الأوسى الأنصاري:

قال في الجمهرة: المنشبة: المال، هكذا قال أبو زيد، ولم يقله غيره.

وفيها: رجل تَطَّ، ولا يقال أظط؛ قال أبو حاتم: قال أبو زيد: مرة أظط...<sup>(٢)</sup>

ولا الصحاح: البداوة: الإقامة في البادية يفتح ويكسر، قال ثعلب: لا أعرف البداوة بالفتح إلا عن أبي زيد وحده<sup>(٣)</sup>.

قال في الجمهرة: الثرت، والجمع رتوت، وهى الخنازير الذكور،

(١) المزهر ١/ ٢٥١.

(٢) الجمهرة (ن ش ب، ط ط) والتمط، خفة اللحية من العارضين.

(٣) - الصحاح (ب د و)

ولم يجيء به غير الخليل، وقال: الحَضَضُ والحُضَضُ: دواء معروف، وذكروا أن الخليل كان يقول: الحَضَضُ، بالضاد والظاء<sup>(١)</sup>، ولم يعرفه أصحابنا، وقال: يوم بعث، سمعناه من علمائنا بالعين وضم الباء<sup>(٢)</sup>، وذكر عن الخليل بعين معجمة، ولم يسمع من غيره.

ومن أفراد يونس بن حبيب الضبي:

قال في الجمهرة: الصنتيت بمعنى الصنديد، هكذا يقول يونس، ولم يقله غيره...<sup>(٣)</sup>

وهؤلاء العلماء الذين تفردوا بألفاظ كثيرة من اللغة كثيرون كأبي عمرو بن العلاء، والفراء، وابن الأعرابي، والأزهري وشمر، والنضربن شميل، إضافة إلى الخليل، وأبي زيد والأصمعي، وغيرهم.

فالأخبار المفردة التي ترد عن هؤلاء وأمثالهم، يجب الأخذ بها ولا ترد، لأنهم أئمة مشهورون ثقات، وصفوا بالصدق والأمانة، كما أنهم أهل ضبط واتقان، وما قالوه حجة لهم ولغيرهم.

وهذا النوع يعد صحيحاً في اللغة، لأننا لو بحثنا فيما جاء مفرداً عن هؤلاء العلماء، لوجدنا أن ما قالوه ليس فيه شبهة للمخالفة عما ورد مأثوراً عن العرب، فهي متمشية مع البناء العربي، ولم تختلف عنه.

ولو قارنا هذا النوع الذي تفرد به الثقات من العلماء، لوجدناه متفقاً مع القسم الثاني من أقسام الفرد المطلق، وهو الذي يطلقون عليه: الحال التي لا يكون الفرد فيها مخالفاً، وإنما يكون الراوي حافظاً

(١) الحَضَضُ، يضم الضاد الأولى وفتحها، دواء معروف، وهو سمع من كاسير، وفي مادة (ح ظ ط) والحَضَضُ والحُضَضُ، لغة في الحَضَضُ، وهو دواء. وحكى أبو عبيد عن اليزيدي الحَضَضُ أيضاً. فجمع بين الضاد والظاء، وأنشد شمر:

أرقتن ظمآن إذا صسر لثقت

أمر من صبر ومقر وحشقت

الصباح (ح ض ظ ط)

(٢) يوم بعث بالعين أو بالعين (يوم في الجاهلية للأوس والخزرج).

(٣) راجع هذه الأمثلة وغيرها في الأزهري ١٢٩/١ - ١٣٥، الجمهرة ٢/٢١٥.

ضابطا متقنا ، فيكون خبره صحيحا. معنى ذلك أن خبر الفرد في اللغة ، طالما تقرد به واحد من أهل الضبط والإتقان فهو صحيح.

وإذا كان هؤلاء العلماء تفردوا برواية بعض الألفاظ ، فهم على صواب في ذلك ، لأنهم ما قالوا ذلك من تلقاء أنفسهم ، وإنما قالوه بعد سماعهم لهذه الألفاظ من بعض الأعراب الفصحاء الذين يعتد ويحتج بلغتهم؛ ومما ورد من ذلك ما جاء في لسان العرب قال: «امرأة شابة من نسوة شواب؛ واستدل ابن منظور على هذا الجمع بهذا القول ، فإياه وإيا الشواب»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جنى: «ذهب الفراء في (الجاه) إلى أنه مقلوب من الوجه. وروينا عن الفراء أنه قال: سمعت أعرابية من غطفان وزجرها ابنها ، فقلت لها: ردى عليه ، فقالت: أخاف أن يجوهني بأكثر من هذا. قال: وهو من الوجه ، أرادت: يواجهني ، وكان أبو علي - رحمه الله - يرى أن الجاه مقلوب عن الوجه أيضا»<sup>(٢)</sup>.

وفي المثال الأول من هذين المثالين نجد أن ابن منظور ذكر هذا الجمع ، وهذه الصيغة التي ورد بها ليست من الصيغ الواردة في جمع التكسير ، وهذا الجمع لا يكون مرتبطا في جميع أحواله بهذه الصيغ الواردة له ، وإنما هو أيضا مبني على السماع ، وهذه الصيغة التي ورد بها سمعها الخليل بن أحمد من أعرابي فصيح يحتج بكلامه ، فقيس عليه. ويمكن أن نقول ذلك في كلام الفراء ، حيث رأى أن الجاه مقلوب من الوجه ، لأنه سمع ذلك من أعرابية بنى غطفان.

وقبيلة غطفان من قبائل العرب الشمالية ، ومنازلهم كانت بنجد ،

(١) لسان العرب - لابن منظور (ش و ب) . الأعراب الرواة - للشقاقى ص ٢٧٧ .  
(٢) الخصائص ٧٢/٢ .

وهي متفرعة من قيس عيلان، وتفرع من غطفان: عيس، وذبيان، وهزارة.

ويقول الأصفهاني: «وأهل القصيم يسكنون في خيام الخوص، وهي منازل بني عيس وغيرهم.

وقال ابن خلدون: وأما بنو غطفان، فبطن عظيم متسع، ومنازلهم بنجد مما يلي وادي القرى، وجبل طيء»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن هذه الأخبار المفردة التي تفرد بنقلها أئمة اللغة المشهورون، تقبل ولا ترد، لأن الذين تفردوا بنقلها أئمة ثقات، مشهورون بالضبط والإتقان، كما أنهم رحلوا إلى البوادي، وتكلموا مع الأعراب، وسمعوا منهم في وقت مبكر، ودونوا عنهم ما سمعوه، فالخليل ابن أحمد كان عربياً، ولا يروى إلا عن العرب الخالص، ولا يروى إلا أصح اللغات، وكذلك بقية العلماء الآخرين كأبي عمرو بن العلاء، وأبي زيد، والأصمعي، وغيرهم.

وكان أهل العربية الفصيحة على مقربة من البصرة، وكانت تقام الأسواق التي يلتقى فيها الخطباء والشعراء، ويجتمع في هذه الأسواق علماء العربية وطلابها، ويسمعون الخطباء والشعراء الذين وفدوا إلى هذه الأسواق من القبائل المختلفة، كما كان العلماء يبحثون عن العربية في المريد، حيث كان اللغويون يسمعون من أبناء البادية، ويطباقون بين كلامهم وكلام أبناء الحضر.

«فسوق المريد تعد مدرسة - يأتي إليها من الحضر من يسمع، لا رغبة منه في إرضاء النزوع الفني، ولا في إلقاء قصائد تتناقلها الرواة فقط، ولكن لتدور في مسامعه الألفاظ، ويلحظ مخرجها، منهم من يعي ذلك ويحفظه، ومنهم من يدونه في ألواح حرسا عليه كشيء ثمين.

(١) بلاد العرب - للأصفهاني من ٢٤٠. تاريخ ابن خلدون ٢/٢٠٥.

سأل أبو عمرو بن العلاء تلميذه عبد الملك بن قريب الأصمعي، من أين أقيمت يا أصمعي؟ قال: من المريد. قال: هات ما معك، يقول الأصمعي: فقرأت عليه ما كتبت في الواحي، ومرت به ستة أحرف لم يعرفها، قال له أبو عمرو: شمرت في الغريب يا أصمعي<sup>(١)</sup>.

**حكم خير العدل إذا انضرد بزيادة لم يروها غيره بين المحدثين واللغويين**

**قال الخطيب البغدادي:**

مذهب الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انضرد بها.

وقال فريق آخر ممن يقبل زيادة العدل، إنما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها، وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا.

ورأى ثالث قال: تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي، فأما أن كان الذي روى الناقص ثم روى الزيادة بعد فإنها لا تقبل منه.

ورأى رابع زيادة الثقة إذا انضرد بها غير مقبولة ما لم يروها معه الحفاظ.

قال الخطيب البغدادي: والذي نختاره من هذه الأقوال أن الزيادة الواردة مقبولة على كل الوجوه معمول بها إذا كان راويها عدلاً حافظاً متقناً ضابطاً.

والدليل على ذلك اتفاق جميع أهل العلم على أنه لو انضرد الثقة بنقل حديث لم ينقله غيره لوجب قبوله، وإن لم يكن ترك الرواة لنقله إن كانوا عرفوه وذهابهم عن العلم به معارضا له قادحا في عدالة راوية ولا مبطلا له، وكذلك سبيل الانضرد بالزيادة<sup>(٢)</sup>.

(١) الأعراب الرواة - ص ١٢٩.  
(٢) انظر: الكفاية ص ٤٦٤-٤٦٦، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٠-٢٥١، تدريب الراوي ١/ ٢١٧.

فالرأى الراجح والمختار عند الفقهاء والمحدثين أن الزيادة الواردة عن فرد ثقة عدل ضابط، فهي زيادة مقبولة.

وكذلك الحال عند اللغويين، طالما أن الزيادة نقلها واحد من أهل الضبط والإتقان، يحتج بلغته، فهي مقبولة؛ ومما ورد من ذلك ما نقله السيوطي من أفراد أبي عبيدة . قال:

«يوم الأربعاء بكسر الباء، وزعم قوم أنهم سمعوا الأربعاء بفتح الباء، وأخبرنا أبو عثمان الأشنانداني عن التوزي عن أبي عبيدة الأربعاء بالضم، وزعم أنها فصيحة»<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري: «والأربعاء من الأيام، وقد حكى عن بعض بني أسد فتح الباء فيه»<sup>(٢)</sup>.

وذكر صاحب المصباح فقال: «ويوم الأربعاء ممدود وهو بكسر الباء ولا نظيره في المفردات، وإنما يأتي وزنه في الجمع وبعض بني أسد يفتح الباء، والضم لغة قليلة فيه»<sup>(٣)</sup>.

فما قاله الفيومي يؤكد صحة ما نقل عن أبي عبيدة بأن الضم لغة فيه، سمعها أبو عبيدة عن بعض الأعراب، لكنه لم ينسب هذه اللغة لأصحابها.

(١) المزهر ١/ ١٢٢.

(٢) المصباح (ر ب ج).

(٣) المصباح المتبهر / الفيومي (ر ب ج).

#### تعقيب:

مما سبق وجدنا اللغويين تأثروا بمنهج المحدثين في الأخبار المفردة، ورأينا المحدثين قسموا الفرد إلى قسمين: مطلق، ونسبي، ثم قسموا الفرد المطلق إلى أربعة أقسام:

**الأول:** يكون مخالفا لرواية من هو أحفظ منه؛ فهذا ضعيف.

**والثاني:** لا يكون مخالفا، والراوى حافظ ضابط متقن، وهذا هو الصحيح.

**والثالث:** يكون قاصرا عن هذا (أى عن الصحيح) وهو قريب من درجته، وهذا هو الحسن.

**والرابع:** يكون بعيدا عن حاله فيكون شاذا منكرا مردودا.

**ورأينا اللغويين قسموا المسموع الفرد إلى ثلاثة أقسام:**

**الأول:** أن يكون فردا، بحيث لا يكون له نظير في الألفاظ المسموعة من غيره مع إطباق العرب على النطق لموافقته للقياس اللغوى وعدم مخالفته؛ فهذا النوع مقبول على الرغم من قلته لأنه موافق للقياس؛ ولذلك أجاز العرب القياس على القليل لموافقته للقياس، ورفضوا القياس على الكثير لمخالفته للقياس.

**وهذا القسم يقابل الحال الثاني عند المحدثين من حال الفرد المطلق وهو الصحيح.**

**الثاني:** أن يكون فردا واحدا من العرب تكلم به، وخالف ما عليه الجمهور، فينظر في حال المتكلم، فإن كان فصيحاً في جميع ما أتى به ما عدا ذلك القدر الذى انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، فهذا يقبل منه، ويحسن الظن به؛ فربما أتى هذا إلى المتكلم من لغة قديمة كما وضعنا ذلك في موضعه.



وهذا القسم يقابل القسم الثالث عن المحدثين من الضرد المطلق، وهو ما يسمى بالحسن -

الثالث: أن ينفرد به المتكلم ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

وهذا القسم يقابل القسم الأول من أقسام الضرد المطلق عند المحدثين، وهو ما يسمى عندهم بالضعيف.

وسنعرض فيما يلي بشيء من التفصيل لكل من الصحيح والضعيف لأهميتهما في هذا البحث.

## المبحث الخامس الصحيح

أولاً، عند المحدثين

عرفوا الصحيح بأنه «الحديث المسند الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذاً ولا معللاً»<sup>(١)</sup>.

فاتصال السند معناه أن كل راوٍ سمع الحديث من فوقه بحيث لا يروى فيه أحد ممن لم يسمع منه مباشرة، ولذلك يقال في وصفه أيضاً بأنه متصل أو موصول، لأن إسنادَه موصول لم ينقطع. والمقصود بالعدالة في التعريف جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الراوي من حسن العقيدة، وإتيان بأوامر الشرع واجتناب ما نهى عنه، وترك كل ما يخل بالمرءة والاتصاف بمحاسن الأخلاق والورع والتقوى.

والضبط: معناه إتقان ما يرويه الراوي، متيقظاً، حافظاً لروايته إن روى من حفظه، ضابطاً لروايته إن روى من الكتاب عالماً بما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته المتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئاً.

ولا يكون شاذاً: وهو ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الثقات، فخرج بذلك المنقطع والمعضل والمعلق والمدلس والمرسل.

ولا معللاً: أي ما كان فيه أسباب خفية قاذحة، فقد ينقله مجهول عينا أو حالاً، أو معروف بالضعف<sup>(٢)</sup>.

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٥١.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٤٧-٤٩، علوم الحديث، د/ صبحي الصالح ص ١٤٥. الحديث النبوي - للصباغ ص ١٨٩.

فإذا توفرت هذه الشروط في الحديث كان صحيحاً من حيث الإسناد المتصل، وعدالة الرواة الضابطين، أما إذا فقد شرط من هذه الشروط، كالعدالة والضبط، فإن الحديث يكون ضعيفاً.

#### أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين:

##### ذكروا له ثلاثة أقسام:

الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والمتواتر.

**فالصحيح لذاته:** هو ما اشتمل من صفات القبول على أعلاها؛ وأما **الصحيح لغيره**، فهو ما صحح لأمر أجنبى عنه، إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، كالحسن، فإنه إذا روى من غير وجه، ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة، وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما اعتضد بتلقى العلماء له بالقبول، فإنه يحكم له بالصحة، وإن لم يكن له إسناد صحيح، وكذا ما وافق آية من كتاب الله تعالى أو بعض أصول الشريعة<sup>(١)</sup>.

**والمتواتر** فقد سبق أن قلنا هو الحديث الذي يرويه جمع يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب، عن جمع مثلهم في أول السند ووسطه وآخره.

والحديث المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، لأن علم الإسناد علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم، ليعمل به أو يترك، والمتواتر صحيح قطعاً، فيجب الأخذ به من غير توقف، وهو يفيد العلم بطريق اليقين<sup>(٢)</sup>.

فهو عكس الأحاد يكون له إسناد، فالمتواتر لا يكون في حاجة إلى

(١) قواعد الحديث من ٨٠.

(٢) الحديث النبوي - للمصباح من ١٩٥، علوم الحديث ٥٠ / صبحي الصالح من ١٥١-١٥٠.

إسناد، وإذا وجد له إسناد فلا يبحث عن أحوال رواته، وطرق أدائهم، لكن الأحاد يبحث عن أحوال رواته ومعرفة طرق أدائهم.

### ثانياً: عند اللغويين

اشتراط اللغويون في الصحيح الشروط السابقة التي اشترطها المحدثون في معرفة الحديث الصحيح من صحة في الإسناد والعدالة والضبط وعدم الشذوذ والعلة، وطبقوا هذه الشروط في معرفة الصحيح من اللغة.

«وضابط الصحيح من اللغة هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه على حد الصحيح من الحديث.  
ثم اشترط أهل اللغة شروطاً وقالوا: لا تلزم اللغة إلا خمس شرائط:

**أحدهما:** ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

**والثاني:** عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشرعيات.

**والثالث:** أن يكون النقل عن قوله حجة في أصل اللغة، كالعرب العاربة، مثل قحطان ومعد وعدنان؛ فأما إذا نقلوا عن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا.

**والرابع:** أن يكون الناقل قد سمع منهم حساً، وأما بغيره فلا.

**والخامس:** أن يسمع من الناقل حساً<sup>(١)</sup>.

فهذه الشروط التي وضعها أهل اللغة لمعرفة الصحيح مأخوذة عن علماء الحديث، فاشتراط اللغويون في الصحيح أولاً صحة ثبوته عن العرب الفصحاء بسند صحيح، أي أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عن فوه من أول مصدره إلى منتهاه؛ ثم اشترطوا ثانياً عدالة الناقلين، وهي نفس شروط العدالة عند المحدثين.

(١) المزهر ١/ ٥٨.

كما اشترط اللغويون أن يكون النقل عن قول حجة في أصل اللغة ، لا أن يكون من عامة القوم ، وإنما يكون النقل عن أهل الفصاحة الذين يعتد بلغتهم ، ولم تختلط بلغتهم أية شائبة تؤدي إلى ضعف لغتهم وخروجها عن الفصاحة.

وقد احتج العلماء بالفصيح الثابت عن العرب الفصحاء الذين يحتج بلغتهم ، وحددوا القبائل التي يعتد بلغتها .

قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى «بالألفاظ والحروف» :  
كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس ؛ والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ؛ ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجمله فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم<sup>(١)</sup>.

وظل اللغويون يعتدون بلغة هذه القبائل التي لم تتأثر بلغة أخرى أجنبية حتى نهاية القرن الرابع ، ولم يأخذوا عن سكان الحضرة لاختلافهم بغيرهم ، فاستبعدوا هؤلاء للحفاظ على اللغة .

قال ابن جني في الخصائص : «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر . علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل . ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر .

(١) المزهري ١/ ٢١١-٢١٢ ، الإصباح ٢/ شرح الاقتراح ص ٩٠-٩١ .

وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدّر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتفاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فقد حدد اللغويون القبائل التي يؤخذ عنها ويعتد بلغتها، ولم يفتحوا الباب أمام الرواة ليقولوا كل ما سمعوه، فلم يأخذوا عن سكان المدن، وإنما كانوا يذهبون إلى أعراب البادية، ويعيشون معهم، ويأخذون منهم الكلام الصحيح من أفواههم.

ومما يدل على أن الرواة لم يسجلوا كل ما قالته العرب، وإنما كانوا ينتقون الكلام الصحيح فقط، المعتد بفصاحته، ويهملون الكثير من الكلام شكّا منهم في فصاحة أهله؛ ما روى عن أبي عمرو بن العلاء قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم واقر لجاءكم علم وشعر كثير».

واضح أن هذا القول بصدد المروى من الفصحى، فإنه يتحدث عما قالت العرب لا الأعراب من البدو، هؤلاء الذين تستخدم لغتهم في العلم والأدب الذي يمثله الشعر آنذاك»<sup>(٢)</sup>.

ومما اشترطه اللغويون أن يكون الناقل قد سمع منهم حسا، وأما بغيره فلا، وهذا ما فعله علماء العربية الأوائل الذين ذهبوا إلى البادية، وخالطوا العرب الفصحاء، وعاشوا معهم يسمعون منهم ويدونون عنهم، كما فعل أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والأصمعي وغيرهم، ونقلوا ما سمعوه من هؤلاء العرب الفصحاء إلى الناس؛ فهؤلاء سمعوا أصوات اللغة من أفواه العرب الخالص بأذانهم، ولم يسمعوا هذه الأصوات عن غيرهم.

(١) الخصائص ٥/٢.

(٢) لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر - د/ عبد محمد الطيب ص ٦٤.

ومما يروى في ذلك، أن «أبا عمرو بن العلاء سئل عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فمر أعرابي، فأراد السائل سؤال الأعرابي، فقال له أبو عمرو: دعني، فأنا أطف بسؤاله وأعرف، فسأله، فقال الأعرابي: اشتقاق الاسم من فعل المسمى. فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسألوا أبا عمرو عن ذلك، فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل والعُجب؛ ألا تراها تمشي العِرضنة خيلاءً وتكبراً»<sup>(١)</sup>.

ومما يدل على أن علماء اللغة ملتزمون بالسماع، ولم يأخذوا بالقياس فيما قيس على كلام العرب، وإنما كانوا يسألون الأعراب الخالص فيفتونهم فيما يختلفون فيه؛ ومن ذلك ما روى عن أبي حاتم قال:

«قلت للأصمعي: أتجيز: إنك لتُبرق لي وتزعد؟ فقال: لا، إنما هو تَبْرُق وتَزْعُد، فقلت له: فقد قال الكميت:

أَبْرُقُ وَأَزْعِدُ يَا زَيْدُ ————— سد فما وعيدك لي بضائر  
فقال: هذا جُزْمَقَانِي من أهل الموصل (أصلهم من العجم)، ولا آخذ بلغته، فسألت عنها أبا زيد الأنصاري، فأجازها. فنحن كذلك إذ وقف علينا أعرابي مُخْرَم، فأخذنا نسأله. فقال أبو زيد: لستم تحسنون أن تسألوه. ثم قال له: كيف تقول: إنك لتُبرق لي وتزعد؟ فقال له الأعرابي: أفي الجخيف تعني؟ أي التهديد. فقال: نعم. فقال الأعرابي: إنك لتبرق لي وتزعد. فعدت إلى الأصمعي فأخبرته، فأنشدني:

إِذَا جَاوَزْتَ مِنْ ذَاتِ عَرَقٍ كُنَيْيَةً      فَقُلْ لِأَبِي قَابُوسٍ: مَا شئتَ فَارْعُدِ  
ثم قال لي: هكذا كلام العرب.

وقال أبو حاتم أيضاً: قرأت على الأصمعي رجز العجاج حتى وصلت إلى قوله:

(١) طبقات النحويين واللقويين ص ٣٦.

### جاءاً ترى بليتة مسحجاً

فقال: تليته، فقلت: بليتة، فقال: تليته مسحجاً، فقلت له: أخبرني به من سمعه من فلق في روبة (أي شق الفم ومخرجه) أعني أبا زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون، فقلت: جعل مسحجاً. مصدر أي تسحججاً، فقال: هذا لا يكون.

فقلت: قال جرير:

ألم تعلم مسرّجى القوافي فلاعباً بهن ولا اجتلاباً  
أي تسريحى. فكأنه توقف. فقلت: قد قال الله تعالى: ﴿وَمَرَقْنَهُمْ كُلَّ مَرَقٍ﴾<sup>(١)</sup>، فأمسك<sup>(٢)</sup>.

فكانوا لا يعتمدون على القياس إلا بعد السماع، ويشترط أن يكون السماع من عربي يحتج بلغته موثوق منه، وهذا واضح من النص السابق. فقد أجاز أبو زيد الأنصاري اللغتين. تبرق، وترعد، وأجاز الأصمعي لغة واحدة وهي «قارعد»، واستند على بيت الشعر الذي أنشده.

من أجل ذلك وجدنا اللغويين يشترطون في الناقل أن يسمع منه حساً، لا أن يبلغ عن الناقل، فيسمع من غيره، لأنه ربما يكون الذي سمع الخبر ونقله إلى الناس ليس أهلاً للنقل، فيلحق بالخبر التصحيف والتحريف وينسب ذلك إلى الناقل الذي سمعه منه، ولهذا قال ابن فارس:

«تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات ذوى الصدق والأمانة ويتقى المظنون»<sup>(٣)</sup>.

فاشترطوا السماع أولاً إلى جانب الصدق والأمانة.

(١) سبأ، من الآية ١٩.

(٢) الخصائص ٢/٢٩٢-٢٩٤.

(٣) الصحاح ٤٨، وقارن بالمزهر ٥٨/١.



وعلى هذا وجدنا اللغويين الذين التزموا بجمع الصحيح فقط في معاجمهم واقتصروا عليه، لا يدونونه إلا بعد تثبتهم من صحته؛ ومن هؤلاء الجوهرى، فعل ذلك في الصحاح، فلم يدون شيئاً من مادة معجمه إلا بعد تأكده من صحته سواء بالمشافهة والرواية أو النقل عن اللغويين الثقات، وقد وضع ذلك في مقدمته فقال:

«قد أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها، وجعل علم الدين والدنيا منوطاً بمعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه، وتهذيب لم أغلب عليه، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن الجوهرى تأثر بعلماء الحديث الذين كانوا يحاولون تنقية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مما دخله من الموضوعات؛ وممن التزم بالصحيح من اللغويين الأزهرى في تهذيبه، فقد كان هدفه تنقية اللغة من الألفاظ التي ليست منها، وكذلك كان اختيار ابن دريد في الجمهرة، حيث بين في مقدمته بأنه اختار له الجمهوز من كلام العرب، وكذلك ابن فارس في معجميه: المجمل، والمقاييس، وذكر فيهما بأنه التزم الواضح والصحيح من كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

ويرى السيوطي «أن غالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح، بل جمعوا فيها ما صح وغيره، وينبهون على ما لم يثبت غالباً، وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى؛ ولهذا سمي كتابه بالصحاح»<sup>(٣)</sup>.

(١) الصحاح ٢٢/١، المزهري ٩٧/١.

(٢) معجمات العربية مادتها ومناهجها - د/ عيد محمد الطيب ص ٢٩٢.

(٣) المزهري ٩٧/١.

## المبحث السادس الضعيف

### الضعيف عند المحدثين

الضعيف كما سبق أن ذكرناه هو ما لم تتحقق فيه شروط الصحة، ولا شروط الحسن.

ولما كان صفات القبول متعددة، وكان ضعف الحديث يرجع إلى فقدان صفة منها أو أكثر، فإن للحديث الضعيف أنواع متعددة، منها: الموضوع، والمقلوب، والشاذ، والمنكر، والمعلل، والمضطرب، والمنقطع، وغير ذلك مما تكفلت به كتب علوم مصطلح الحديث بالشرح والتفصيل.

وهذه الأنواع التي ذكرها العلماء للحديث الضعيف تندرج تحت أصليين أساسيين:

**أحدهما:** يتصل بسبب سقط في سند بعض الرواة، ومن هذا النوع: المعلق، والمرسل، والمعضل، والمنقطع، والمدلس.

**والنوع الثاني:** يتصل بسبب طعن في الراوي، ومن هذا النوع: الموضوع، والمتروك، والمنكر، والمعروف، والمعلل، والمدرج، والمقلوب، والمقطوع ...

وهذه الأنواع المذكورة لن نتوقف عند كل نوع منها، وإنما سنقف عند بعضها، وذلك بحسب ضرورة البحث ومتطلباته، والأنواع التي نتناولها هي التي ورد ذكرها عند علماء اللغة حتى نعرف مدى تأثير منهج علماء الحديث في منهج علماء اللغة، أو تأثيرهم بما وضعوه من قواعد لضبط النص وسلامته، وما إذا كان بينهم فرق في استخدام هذه المصطلحات.

وقبل أن نعرض لهذه الأنواع سنتحدث عن الضعيف عند اللغويين على الإجمال.

### الضعيف عند اللغويين

استخدم علماء اللغة مصطلح «الضعيف» وعرفوه بأنه: «ما انحط عن درجة الفصيح»<sup>(١)</sup>.

وعلماء اللغة الأوائل جعلوا مدار الفصاحة في الكلمة قائما على شيوعتها وكثرة استعمال العرب لها، وهذا ما ذكره ثعلب في كتابه «الفصيح» فقال:

«هذا كتاب اختيار الفصيح، مما يجرى في كلام الناس وكتبهم؛ فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك؛ ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك؛ فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما»<sup>(٢)</sup>.

فمدار الفصاحة عند هؤلاء قائم على كثرة الاستعمال للكلمة وشيوعها على ألسنة الناطقين بها، ولكن هذا لا يعد مقياسا تقاس به فصاحة الكلمة، لأن هناك كلمات كثيرة فصيحة، ولكنها مجهولة وليست مشهورة، أو معروفة إلا عند قلة قليلة من المتكلمين، ولا يعرفونها إلا عن طريق المعجم. فهذه مثلا كلمات عربية فصيحة استعملت في العصور الأولى، ثم بعد ذلك على امتداد العصور المتلاحقة تنوسيت هذه الكلمات وسقطت من استعمال المتكلمين وذلك للفارق الزمني، وظروف العصر وما يتطلبه من استعمال ألفاظ معينة، فمثل هذه الكلمات التي تركت لا نقول عنها بأنها ليست فصيحة لعدم كثرة استعمال الناس لها.

(١) الفزهر ١/٢١٤.

(٢) السابق ١/١٨٥.

ولكن المتأخرين من علماء البلاغة وضعوا ضابطاً يعرف به فصاحة الكلمة، قال الخطيب القزويني: «الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي.

فالتنافر منه أن تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، وعسر النطق بها؛ كما في لفظ «الهَجْع»؛ وهناك من التنافر ما هو دون ذلك في الثقل كما في لفظ «مستشزرات» في قول امرئ القيس:

غدا نرثه مستشزرات إلى العلا      تضل العقاص في مثني ومرسل  
فقرب مخارج الحروف في «مستشزرات» أدى إلى الثقل، وكذلك توسطت الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة، والزاي وهي مجهورة<sup>(١)</sup>.

أما الغرابية التي تخل بفصاحة الكلمة، فإن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بالتنقيير عنها في كتب اللغة المبسوطة؛ ومثلوا لذلك بما روى عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمارة، فاجتمع عليه الناس، فقال: ما لكم تكأ كأتهم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعو عني. أي اجتمعتم، تنحوا<sup>(٢)</sup>.

فهناك كثير من الكلمات لا يقف الباحث على معناها إلا بالرجوع إلى المعجم والبحث والتنقيب عن معناها، ولا يعني ذلك أنها توصف بعدم الفصاحة، لأن وحشية الكلمة ويُغدها ليس مخرلاً بفصاحتها. والوحشية التي تسبب الغرابية نوعان: وحشية قبيحة ووحشية حسنة، أما القبيحة فهي المستكرهة في الذوق العام لعدم تداولها على ألسنة العرب الخالص وهم أهل البادية، فهي مخلة بالفصاحة مثل «تكأكأتم». والوحشية

(١) الإيضاح في علوم البلاغة مع بقية الإيضاح - للخطيب القزويني ٥/١. وانظر: سر الفصاحة - لابن سنان الخفاجي ص ٥٤.  
(٢) الإيضاح ٧/١.

الحسنة التي تجعل الكلمة غريبة، وغير مخلة بالفصاحة، وذلك أن تكون الكلمة متداولة بين العرب الخالص وهم أهل البادية، ولم تكن متداولة بين غيرهم، ويدخل في هذا النوع غريب القرآن والحديث.

أما الأمر الثالث المخل بفصاحة الكلمة، «وهو مخالفة القياس، فكفك الإدغام في قول الشاعر:

الحمد لله العلى الأجلل

فالقياص: الأجل، بالإدغام.

وزادوا في شروط الفصاحة<sup>(١)</sup>: خلوصه من الكراهة في السمع، بأن يمج الكلمة، وينبو عن سماعها، كلفظ «الجرشي» في قول أبي الطيب:

كريم الجرشي شريف النسب

وقال الخطيب القزويني: كون الكلمة فصيحة، أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربييتهم لها كثيرا، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها، فالمراد بالفصيح ما كثر استعماله في السنة العرب<sup>(٢)</sup>.

فالكلمة تكون فصيحة إذا خلت من التناظر، والغرابية، وعدم مخالفة القياس اللغوي، فإذا فقد شرط من هذه الشروط في الكلمة أخرجها من فصاحتها لإخلالها بشرط من شروط فصاحتها. وهذا يجعل الكلمة غير مطردة في الاستعمال على السنة العرب، وإنما يكون نطقها عند فرد واحد تكلم بها، فمعنى ذلك أن الكلمة لو كانت مخالفة للقياس اللغوي، وشاع استعمالها فهي تعد فصيحة، طالما أن هذه المخالفة وردت في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: «استحوذ عليهم الشيطان»، فقلة الاستعمال وحدها هي التي تخرج الكلمة من فصاحتها.

(١) انظر هذه الشروط في: سر الفصاحة - لابن سنان ص ٦٧ وما بعدها.

(٢) المزهري ١٨٥/١ - ١٨٧.

ومن أمثلة الضعيف التي ورد ذكرها في كتب اللغة كثيرة، وقد ذكر السيوطي الكثير منها، ومما ذكره ما نقله عن صاحب ديوان الأدب، فقال: «اللّهجة لغة في اللّهجة وهي ضعيفة».

وأنبذ نبيذا لغة في نَبَذَ. وانتفع لونه ضعيفة في امتنع. وتمندل بالتمنديل لغة ضعيفة في تندل. وواخاه لغة في آخاه وهي ضعيفة؛ والامتحاء لغة ضعيفة في الامحاء وفيه: الجَلْدُ أن يسليخ الحوَار فيُلَيِّسَ جلده حوَارًا آخر.

وقال ابن الأعرابي: الجَلْدُ والجَلْدُ واحد، وهذا لا يعرف...

وفي الصحاح: المِزْرَاب لغة في المِزْرَاب، وليست بالفصيحة؛ ولَغَب بالكسر يَلْغَب لغة ضعيفة في لَغَب يَلْغَب. والإعراس لغة قليلة في التعريس، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل<sup>(١)</sup>.

فضعفت اللغة وعدم شيوعها وانتشارها وقلة استعمالها جعلها ضعيفة، ولم ترق إلى درجة الفصحى؛ لأن هذه اللغة التي وردت بما أنها وردت عن قبيلة لا يعتد بكلامها لعدم توافر الشروط اللازمة للاحتجاج بلغتها، فربما أن هذه القبيلة اختلطت بغيرها من القبائل الأخرى المجاورة لها التي لم تتوافر لغتها شروط الاحتجاج، أو ربما أن القبائل المجاورة لها ليست عربية فصيحة.

ولذلك ورد في الصحاح قوله: يقال: نبذت نبيذا، أي اتخذته. والعامة تقول: أنبذت<sup>(٢)</sup>.

فأنبذ لغة العامة، واللغة الفصحى نَبَذَ.

وفي المصباح قال: لَغَب لَغَبًا من باب قتل ولُغُوبًا تَغِب وأعيا، ولَغَب لَغَبًا من باب تعب لغة<sup>(٣)</sup>.

(١) المزهر ١/٢١٤-٢١٥.

(٢) الصحاح (ن ب ذ).

(٣) المصباح المنير (ل غ ب).

ومما وصف بالضعف ما جاء في شرح الفصيح لابن درستويه قوله:  
جمع الأم أمات لغة ضعيفة غير فصيحة، والفصيحة أمهات<sup>(١)</sup>.

قال الفيومي: «وأم الشيء أصله، والأم الوالدة، وقيل أصلها أمه،  
ولهذا تجمع على أمهات، وأجيب بزيادة الهاء وأن الأصل أمات.

قال ابن جنى: دعوى الزيادة أسهل من دعوى الحذف، وكثر في  
الناس أمهات، وفي غير الناس أمات للفرق، والوجه ما أورده في البارع أن  
فيها أربع لغات (أم) بضم الهمزة وكسرهما، و (أمة) و (أمه) فالأمهات،  
والأمات لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى ولا حاجة إلى دعوى،  
حذف ولا زيادة»<sup>(٢)</sup>.

فالضعيف عند أهل اللغة هو ما خالف الصحيح، وكان غير مشهور  
في الاستعمال، فعدم شهرة الكلمة يؤدي إلى ضعفها، كما هو الحال في  
أمهات، وأمات؛ فالمشهور والأكثر أمهات.

وهناك بعض اللغات التي وصفت بالضعف تفسر على أنها من قبيل  
تداخل اللغات، فيأتي صاحب هذه اللغة بالماضي من باب وبالمضارع من  
باب آخر كما في لَغَب بالكسر يَلْغَب لغة ضعيفة في لَغَب يَلْغَب.

وقد يرد في الكلمة لغتان فصيحتان وردتا عن العرب الفصحاء،  
ولكن إحدى اللغتين منتشرة والأخرى قليلة الشيوع رغم فصاحتها،  
فتوصف بالضعف لعدم شيوعها وقلتها، أو قد يرد في الكلمة لغتان وتكون  
إحدهما رديئة عن الأخرى فتكون ضعيفة، ومن ذلك ما ذكره السيوطي  
عن البطليوسي فقال:

«المشهور في كلام العرب: ماء مِلْح، ولكن قول العامة مَالِح لا يُعَدُّ  
خطأً، وإنما هو لغة قليلة.

(١) المزهر ١/٢١٥.

(٢) المصباح (أ م م).

وقال ابن درستويه: قول العامة خَرَصْتُ بالكسر أحرص لغة معروفة صحيحة، إلا أنها في كلام العرب الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل<sup>(١)</sup>.

وذكر الفيومي في المصباح فقال:

وَحَرَصَ عليه حرصاً من باب ضرب إذا اجتهد، وَحَرَصَ على الدنيا من باب ضرب أيضاً، ومن باب تعب لغة إذا رغب رغبة مذمومة فهو حريص، وجمعه حَرَاص.

وفي مادة (م ل ح) قال: وسمك مَلَحَ وَمَمْلُوحٌ وملح وهو المَقْدَدُ، ولا يقال مَالَحَ إلا في لغة رديئة<sup>(٢)</sup>.

### من أنواع الضعيف عند المحدثين واللقويين

#### ١- المتروك عند المحدثين

يوصف الحديث بالمتروك وذلك إذا كان الطعن في الراوي بسبب اتهامه بالكذب، فلذلك سمى الحديث متروكاً.

وعرف علماء الحديث المتروك بأنه «ما يرويه متهم بالكذب، ولا يعرف إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، أو معروفاً بالكذب في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو الغفلة»<sup>(٣)</sup>.

ومثاله: حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي وعمار قالاً: كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفه من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

(١) المزهري ٢١٥/١-٢١٦.

(٢) المصباح (ح ر ص. م ل ح).

(٣) قواعد التحديث ص ١٢١.



قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر: متروك الحديث<sup>(١)</sup>.

### المتروك عند اللغويين

وهو ما كان قديما من اللغات، ثم ترك واستعمل غيره.

ومن أمثلة ما جاء في الجمهرة:

كان أبو عمرو بن العلاء يقول: مَضْنَى، كلام قديم قد تُرك؛ قال ابن دريد: وكأنه أراد أن أمضنى هو المستعمل.

قال في الجمهرة: حَوَّان يوم من أيام الأسبوع من اللغة الأولى، وحَوَّان شهر من شهور السنة العربية الأولى.

وفي الصحاح: جَفَّات القدر: كفأتها وصَبَبْتُ ما فيها، ولا تقل أجفأتها.

وأما الحديث الذى فيه: «فَأَجْفَتُوا قُدُورَهُمْ بما فيها»، فهي لغة مجهولة؛ فهذا يحتمل أن يكون من أمثلة المتروك، ويحتمل أن يكون من أمثلة المنكر.

وقال الكسائي: محبوب من حبيب، وكأنها لغة قد ماتت؛ كما قيل: دمت أدام، ومت أموت، وكان الأصل أن يقال: أمارت وأدام في المستقبل، إلا أنها قد تركت.

قال في الجمهرة: أسماء الأيام في الجاهلية: السبت: شَبَّار؛ والأحد: أَوَّل؛ والاثنين: أَهْوَنَ وَأَوْهَد؛ والثلاثاء: جُبَّار؛ والأربعاء: دِبَّار؛ والخميس: مَوْس؛ والجمعة: عَرُوبَة.

وأسماء الشهور في الجاهلية: المؤتمر وهو المُحَرَّم؛ وصفر وهو ناجِر، وشهر ربيع الأول وهو حَوَّان، وقالوا: حَوَّان؛ وربيع الثانى وهو

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١١٨-١١٩.

وَبَيْصَان؛ وجمادى الأولى الحَنِين؛ وجمادى الآخرة: رَبَّى ورجب: الْأَصَم؛  
وشعبان: عَادِل؛ ورمضان: نَاتِق، وشوال: وُعِل؛ وذو القعدة: وَزَنَة؛ وذو  
الحجة: بُرَك<sup>(١)</sup>.

وقال الجوهري: «يقال: إنهم لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة  
القديمة سَمَّوها بالأزمنة التي وقعت فيها، فوافق هذا الشهر (وهو شهر  
رمضان) أيام رَمَض الحَرِّ، فسمى بذلك»<sup>(٢)</sup>.

فالمتروك عند اللغويين هو ما كان مستعملاً قبل ذلك من اللغات في  
القرون الأولى، ثم بعد ذلك ترك واستعمل غيره من الألفاظ، كما مر بنا  
في الأمثلة السابقة؛ ولو راجعنا إلى معاني كلمات أسماء الأيام في الجاهلية  
لوجدناها تدل على هذا الاستعمال القديم؛ فقد سبق ذكر سبب تسمية  
العرب لشهر رمضان بهذا الاسم؛ وأما باقى الأيام فقد قال الجوهري  
في الصحاح في مادة (ج ب ر):

وَجَبَّار أيضاً: اسم يوم الثلاثاء من أسمائهم القديمة.

وفي مادة (د ب ر) قال:

وَدِبَّار بالضم: اسم يوم الأربعاء من أسمائهم القديمة.

وفي مادة (أ ن س) قال:

والإيناس: خلاف الإيحاش، وكذلك التأنيس؛ وكانت العرب تسمى  
يوم الخميس: مؤنسا.

ولو راجعنا أسماء الشهور العربية في المعجم، لوجدنا أن هذه  
الأسماء القديمة كانت لها دلالة لغوية واجتماعية عند العرب الأوائل،  
فسموا كل شهر بالزمن الذي وقع فيه؛ فمن أسماء الشهور العربية:  
ناجِر، وهو شهر صفر.

(١) انظر: الجوهري ١٠٦/١ (م ض ش)، ٢٤٢/٢ (غ و ن)، الصحاح، المواد التي ذكرها، وراجع: المزهر  
٢١٩-٢٤٢/١ وبه أمثلة أخرى.  
(٢) الصحاح (ر م ض).

قال الجوهرى في الصحاح في مادة (ن ج ر):

والنَجْر، بالتحريك: عطش يصيب الإبل والغنم عن أكل الحبة فلا تكاد تروى من الماء... ومنه شهر ناجر، وهو كل شهر في صميم الحر، لأن الإبل تنجر في ذلك الشهر.

وفي مادة (ص م م) قال:

وكان أهل الجاهلية يسمون رجباً شهر الله الأصم؛ قال الخليل: إنما سمي بذلك لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث، ولا حركة قتال، ولا قعقة سلاح؛ لأنه من الأشهر الحرم.

وهكذا بقية أسماء الشهور العربية؛ هذه الأسماء وغيرها كانت مستعملة في القديم، ثم تركت بعد ذلك واستبدلت بأسماء أخرى جديدة تناسبها، وقد يكون سبب إهمال وترك الأسماء القديمة واستبدال أسماء أخرى بها راجعاً إلى لفظها وعدم فصاحتها؛ يقول السيوطي:

«الفرق بين هذا النوع (يقصد به الضعيف والمنكر والمتروك)، وبين النوع الثاني (يقصد بالثاني ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت) أن ذلك فيما هو ضعيف من جهة النقل وعدم الثبوت، وهذا فيما هو ضعيف من جهة عدم الفصاحة مع ثبوته في النقل؛ فذاك راجع إلى الإسناد، وهذا راجع إلى اللفظ»<sup>(١)</sup>.

## ٢- المنكر عند المحدثين

عرف علماء الحديث المنكر بأنه: «الحديث الذي لا يعرف منته من غير راويه، وكان راويه بعيداً عن درجة الضابط»<sup>(٢)</sup>.

أو هو الحديث الذي ينفرد به راوٍ فحُش غَلَطُهُ، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه، أو ضعفت الثقة فيه بما لا يتحمل معه تفرد.

(١) المزهري ٢٢٠/١.

(٢) تدريب الراوي ٢١٠/١-٢١١.

#### الفرق بين الشاذ والمنكر:

الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن أولى منه؛ والمنكر ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة.

ومن هذا يتبين أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف<sup>(١)</sup>.

فالمنكر عند المحدثين هو ما رواه الضعيف مخالفاً لأهل الثقة من الرواة؛ وهذا الراوى الذى تفرد برواية الحديث المنكر فخالف الثقات قد يكون من الرواة الثقات الذين احتج بروايتهم أهل الصحيح، ولكنه خالف الرواة الثقات في غير الرواية كما ذكر السيوطي في رواية همام بن يحيى<sup>(٢)</sup> فحكم على الحديث بالنكارة، لأنه خالف الناس في روايته.

وحكموا على الحديث بالنكارة أيضاً إذا لم يكن راوية من أهل الثقة والإتقان، فطالما أنه ليس ثقة، قد يكون راوياً فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ضعفت الثقة فيه وغير ذلك من الأسباب التي لا تؤهله للانفراد بالرواية، فيحكم على روايته بالضعف لأنها منكورة. لعدم اكتمال شروط الراوى؛ ومثال ذلك أيضاً:

«ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات وهو غير ثقة - عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«من أقام الصلاة وآتى الزكاة، وحج البيت، وصام، وقرأ الضيف، دخل الجنة».

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١١٩-١٢٠.

(٢) الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة من رواية همام بن يحيى عن ابن جريج عن الزهري. عن أنس قال، كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمه. قال أبو داود، هذا حديث منكر. وإنما يعرف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه، قال، والوهم فيه من همام ولم يوه إلا همام. تدريب الراوى ٢١١/١-٢١٢.

قال أبو حاتم: هو منكر، لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً وهو المعروف<sup>(١)</sup>. والمنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المترولين<sup>(٢)</sup>.

### المنكر عند اللغويين

المنكر عند اللغويين أضعف من الضعيف وأقل استعمالاً، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه.

ومن أمثلة المنكر ما جاء في الجمهرة:

قال قوم: يَلْقُ الدابة، وهذا لا يعرف في أصل اللغة.

وفيها قال قوم: نَبَلَة واحدة النبل، وليس بالمعروف<sup>(٣)</sup>.

وفي الصحاح: جَرَعَت الماء بالفتح لغة أنكرها الأصمعي، والمعروف جَرَعَت بالكسر.

وفي المقصور للقي: يقال: سقط على خَلَاوَى القفا وَخَلَاوَة القفا وَخَلَاوَى القفا.

وقال أبو عبيدة: يجوز أيضاً على خَلَاوَة القفا: (وسطه)، وليس بالمعروفة<sup>(٤)</sup>.

والسبب في إنكار مثل هذه الأمثلة أنها لم ترد عن العرب، وهذه الأمثلة مخالفة للمأثور والوارد عن العرب.

ففي الصحاح قال: وفرس أَبْلَقٌ، وفرسٌ بَلَقَاءٌ، وقد أَبْلَقَ ابْلِقَاءً. وَبَلَقَتْ الباب وأبْلَقَتْه، إذا فتحت كنهه فانبثق<sup>(٥)</sup>.

(١) المعروف هو ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الضعيف.

(٢) تدريب الراوي ٢١٢/١، مباحث في علوم الحديث - اللقطان ص ١٢٠.

(٣) الجمهرة ٢٢٠، ٢٢٨/١ (ب ل ق، ن ب ل).

(٤) المزهر ٢١٨-٢١٩/١.

(٥) الصحاح (ب ل ق).

وكذلك قال إن «ثَبْلَة» ليس بالمعروف، لأن «الثَّبْل»: السهام العربية، وهي مؤنثة ولا واحد لها من لفظها، بل الواحد سهم، فهي مفردة اللفظ مجموعة المعنى<sup>(١)</sup>.

وفي المصباح قال: جَرَعَت الماء جرعا من باب نَعَج، وَجَرَعَت أَجْرَع من باب نَعِب لغة، وهو الابتلاع<sup>(٢)</sup>.

وأما قول أبي عبيدة: يجوز أيضا على حلاوة القفا، وليست بالمعروفة؛ والسبب في عدم معرفتها ما ذكره صاحب المصباح فقال: والحلواء: التي تؤكل تمد وتقصر بفتح الواو<sup>(٣)</sup>.

فالشائع فيها حَلَاوَى على أنها ممدودة، فتجمع على فَعَالَى؛ وأما إذا كان مقصورة فتعامل معاملة في الجمع، ووصفت اللغة الثانية بأنها ليست معروفة أي منكورة، لأن الكلمة ممدودة وليست مقصورة.

### ٣- المرسل والمنقطع عند المحدثين

علماء الحديث يعرفون المرسل بأنه: ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، أي ما سقط منه الصحابي.

فالعلماء متفقون على أن قول التابعي الكبير: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وفعله، يسمى مرسلا، فإن انقطع قبل التابعي واحد أو أكثر، لا يسمى مرسلا، بل يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم، فإن سقط قبله فهو منقطع، وإن كان أكثر فمُعْضَل<sup>(٤)</sup> ومنقطع.

وهناك اختلاف بين العلماء في الاصطلاح والعبارة لا في المعنى، فالمحدثون خصوا الحديث المرسل بالاول، وهو ما سقط منه التابعي

(١) انظر: المصباح. والمصباح (ن ب ل).

(٢) المصباح (ج ر ع).

(٣) السابق (ح ل و).

(٤) هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

أو الصحابي. والفقهاء والأصوليون عموماً، إذا أن كل منقطع عندهم مرسل على أي وجه كان انقطاعه<sup>(١)</sup>.

ومثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب البيوع، قال: حدثني محمد بن رافع، حدثنا حجين، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن المزانية»<sup>(٢)</sup>.

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم دون أن يذكر الوسيلة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم، فقد أسقط من إسناده هذا الحديث آخره، وهو من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط منه غيره كتابي مثلاً<sup>(٣)</sup>.

أما المنقطع، فقد عرفوه بأنه: ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه<sup>(٤)</sup>.

سواء ترك ذكر الإسناد من أوله أو وسطه أو آخره، وعلى ذلك فإن الحديث يكون منقطعاً، والمنقطع يشمل المرسل والمفضل.

#### ومثال المنقطع:

ما رواه أبو داود عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال وهو على المنبر: «يا أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف».

(١) تدريب الراوي ١/١٦٧-١٦٨.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ٤/٢٨٧، صحيح مسلم ٣/١١٧٥، فيض القدير ٦/٤١٨.

(٣) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١٠٦.

(٤) تدريب الراوي ١/١٧٩.

فهذا الحديث سقط من وسط إسناده واحد لأن ابن شهاب لم يدرك عمر رضى الله عنه<sup>(١)</sup>.

### المرسل والمنقطع عند اللغويين

ذكر ابن الأنباري في لمع الأدلة فصلا بعنوان: في قبول المرسل والمجهول، فقال فيه:

«اعلم أن المرسل هو الذى انقطع سنده، نحو أن يروى ابن دريد عن أبي زيد. والمجهول هو الذى لم يعرف قائله، نحو أن يقول أبو بكر بن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي.

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول، لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر لم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله؛ وذهب بعضهم إلى قبول المرسل والمجهول، لأن الإرسال صدر ممن لو أسند لقبيل، ولم يتهم في إسناده، فكذلك في إرسالهن فإن التهمة لو تطرقت إلى إرسالهن لتطرقت إلى إسناده، وإذا لم يتهم في إسناده، فكذلك في إرساله ...

قال ابن الأنباري: قلنا هذا اعتبار فاسد، لأن المسند قد صرح فيه باسم الناقل وأمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف المرسل، وكذلك أيضا النقل عن المجهول لم يصرح أيضا فيه باسم الناقل، ولا يمكن الوقوف على حقيقة حاله بخلاف ما إذا صرح باسم الناقل، فبان بهذا أنه لا يلزم من قبول المسند قبول المرسل، ولا من قبول المعروف قبول المجهول<sup>(٢)</sup>.

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان، ص ١٠٩-١١٠.

(٢) لمع الأدلة ص ٩٠-٩٢.



المرسل والمنقطع والمجهول عند أهل اللغة سواء، لأن كلا منها يعنى انقطاع السند وعدم اتصاله، فالمرسل انقطع سنده والمنقطع أيضا مقطوع سند نقله، والمجهول مقطوع سند نقله ولا يعرف من أين تم نقله، فهو مجهول، ولم تتحقق فيه العدالة، والمنقطع عند علماء الحديث هو الذي لم يتصل إسناده، فهو مجهول الإسناد والجهل بالإسناد يوجب الجهل بعدالة الراوى، فمن لا يذكر لا يعرف عدله كما قال أهل اللغة؛ هل هذا الراوى عدل ثقة، أو أنه متهم بالكذب في غير الحديث النبوى، أو أنه يأتى بالحديث مخالفا للقواعد اللغوية، أو كثير الغلط، أو الفسق، أو نحو ذلك.

ومن أمثلة المرسل ما جاء في الجمهرة لابن دريد:

يقال: فَسَأْتُ الثَّوْبَ أَفْسُوهُ فَسَأْتُ إِذَا مَدَدْتَهُ حَتَّى يَتَفَرَّرَ؛ وأخبر الأصمعي عن يونس قال: رَأَى أَعْرَابِي مَخْتَبِئًا بِطَيْلَسَانَ فَقَالَ: علام تقسؤم؟ - وابن دريد لم يدرك الأصمعي<sup>(١)</sup>.

فابن دريد لم يدرك الأصمعي، لأن ابن دريد ولد سنة ٢٢٢هـ بالبصرة، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات سنة ٣٢١هـ<sup>(٢)</sup>.

والأصمعي كان متقدما على ابن دريد، فكما تذكر كتب الطبقات أن الأصمعي توفي سنة ست عشرة ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة في صفر، وفي بعض الحكايات في رمضان<sup>(٣)</sup>.

معنى ذلك أن الأصمعي ولد سنة ١٢٥هـ، أي أنه ولد قبل ابن دريد بما يزيد عن مائة عام، وتوفي قبل ولادته بحوالى سبع سنين؛ فابن دريد

(١) جمهرة اللغة ٢/٢٨٦، المزهري ١/١٢٥.

(٢) بقية الوعاة ١/٨٦.

(٣) طبقات النحويين واللقويين ص ١٧٤.

لم يعاصر الأصمعي ولم يسمع منه، وهذا الخبر الذي رواه ابن دريد عنه به سقط في آخره وهو الراوي الذي رواه عن الأصمعي وسمعه منه؛ فهذا خبر مرسل لسقوط آخر راو منه.

ومن أمثلة المنقطع: ما ذكره ابن دريد في أماليه قال: أخبرنا الأشناداني عن التوزي عن أبي عبيدة قال: اجتمع عند يزيد بن معاوية أبو زبيد الطائي، وجميل بن معمر العذري، والأخطل التغلبي، فقال لهم: أيكم يصف لي الأسد صفة في غير شعر، فقال كل واحد منهم يصف الأسد كما طلبه يزيد في وصفه منهم<sup>(١)</sup>. ثم قال السيوطي في آخر الخبر: هذا منقطع، أبو عبيدة لم يدرك يزيد.

فالخبر منقطع، فالذي أخبر به أبو عبيدة معمر بن المثنى عن يزيد بن معاوية. وسبب انقطاع الخبر أن يزيد بن معاوية توفي سنة ٦٤هـ؛ وأما أبو عبيدة فقد ولد سنة ١١٢هـ، أما تاريخ الوفاة فاختلف فيه، فقيل سنة تسع، وقيل ثمان، وقيل إحدى عشرة ومائتين من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

والتوزي هو عبد الله بن محمد بن هارون التوزي من أكابر أئمة اللغة، وكان من أكثر الناس رواية عن الأصمعي، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين<sup>(٣)</sup>. وأما الأشناداني فهو سعيد بن هارون الأشناداني، ويكنى أبا عثمان، اللغوي الراوية البصري، كان واسع الرواية، روى عن ابن دريد. ولم تذكر كتب التراجم شيئاً عن ولادته ووفاته<sup>(٤)</sup>.

فهذا الخبر منقطع، لأن الذي أخبر به عن يزيد هو أبو عبيدة، وأبو عبيدة لم يعاصر يزيد بن معاوية، لأن أبا عبيدة ولد بعد وفاة يزيد

(١) انظر الخبر كاملاً في المزهري ١٢٥/١-١٢٩.

(٢) طبقات النحويين واللفويين ص ١٧٥، بغية الوعاة ٢/٢٩٤.

(٣) بغية الوعاة ٢/٦١.

(٤) ترجم له السيوطي مرتين، انظر: السابق ١/٥٩١، ٢/١٢٧، والزبيدي في طبقات النحويين واللفويين ص ١٨٢- لم يذكر له ترجمة.

بحوالي ثمان وأربعين سنة، فإسناد الخبر هنا منقطع سقط من وسط  
إسناده أكثر من واحد، لأن أبا عبيدة كما قلنا لم يدرك يزيد بن معاوية.

#### ٤ - الموضوع عند المحدثين

الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كذبا، وهذا النوع شر أنواع الحديث الضعيف، وتحرم  
روايته مع العلم بوضعه في أى معنى كان إلا مبينا، لحديث مسلم: «من  
حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين»<sup>(١)</sup>.

ويعرف الحديث الموضوع بإقرار واضعه، أو ما ينزل منزلة إقراره،  
أو قرينة في الراوى، كأن يكون الراوى رافضيا والحديث في فضائل أهل  
البيت، أو وجود قرينة في المروى مثل كون الحديث مخالفا للعقل بحيث  
لا يقبل التأويل، فالأحاديث الموضوعية يشهد بوضعها ركافة لفظها  
ومعانيها.

ومن الأحاديث الموضوعية ما رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم،  
عن أبيه، عن جده مرفوعاً: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت  
عند المقام ركعتين»؛ ومثل:

«لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»<sup>(٢)</sup>.

فسمى ذلك موضوعاً لطعن في راويه وهو الكذب على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم.

ومن الأسباب التي أدت إلى وجود الحديث الموضوع، استمالة قلوب  
العامة من الناس بالقصص والمواعظ التي ترغبهم في عمل المعروف،

(١) صحيح مسلم ٩/١، وعزاه السيوطي في الجامع الصغير لأحمد بن حنبل، ومسلم، وابن ماجه.  
انظر: فيض القدير ١٥١/٦ عن سمرة ورمز له بالصحة

(٢) تدريب الراوى ٢٤٦/١، مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١١٥.

وتبعدهم عن المنكر؛ ومن الأسباب الانتصار للمذهب، ولا سيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وأكثرهم كذبا الرافضة، فقد سئل عنهم الإمام مالك فقال: «لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون»؛ ومما روي: «أنا ميزان العلم، وعلى كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وفاطمة علاقته، والأئمة منا عمود توزن فيه أعمال المحبين لنا والمبغضين لنا»<sup>(١)</sup>.

والوضع ظاهرة أدبية عامة عرفها العرب، كما عرفتھا الأمم الأخرى التي لها تاريخ أدبي.

ولقد بدأ الوضع والكذب في الحديث النبوي الشريف في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٢)</sup>.

وجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المنقع بن الحصين فقال: يا رسول الله إن الناس خاضوا في كذا وكذا، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال: «اللهم لا أحل لهم أن يكذبوا علي». قال المنقع فلم أحدث بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا حديثاً نطق به كتاب أو جرت به سنة، يكذب عليه في حياته فكيف بعد موته؛ وقد تنبه الصحابة في الصدر الأول إلى شيوع الكذب والوضع في الحديث، حتى إن سعد بن أبي وقاص حينما سئل عن شيء في الحديث استعجم وقال: إني أخاف أن أحدثكم واحداً فتزيدوا عليه المائة<sup>(٣)</sup>.

لذلك كان علماء الحديث لا يدونون الحديث إلا إذا تأكدوا وثبتوا منه ومن رواته، وهؤلاء العلماء كانوا على جانب كبير من الوعي والاطلاع،

(١) السابق ص ١١٦، ١١٧.

(٢) عزاء السيوطي في الجامع الصغير لأحمد بن حنبل، والبخاري ومسلم والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ومصادر أخرى كذلك. ورواته كثيرون، ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير ٦/ ٢٧٨.

(٣) مصادر الشعر الجاهلي - د/ ناصر الدين الأسد ص ٢٢٢.

وكانوا يحفظون الصحيح والشاذ والضعيف والموضوع والمرسل والمنكر والمتروك، وغير ذلك من أنواع الحديث، حتى لا يختلط عليهم الحديث الصحيح بالضعيف، وكانوا يفرقون بين كل نوع منها، كما أن علماء الحديث درسوا رواية الحديث، وتعرفوا على أحوالهم وأخلاقهم معرفة تمكنهم من الحكم بالصدق أو بالكذب فيما يروونه.

### المصنوع عند التفويين

وهو يقابل الموضوع عند علماء الحديث، وقد وقع المصنوع في اللغة كثيرا، وأدخل في سياق الكلام، ونسب إلى ناس لم يقولوه، ولكنه ألصق بهم ودُس في كلامهم، والذي يقوم بهذا العمل ليس رجلا عاديا، وإنما لابد أن يكون رجلا عالما وخبيرا بأمور اللغة وأسرارها.

وقد وقع المصنوع في اللغة وفي الشعر أيضا، وكان هناك من ينحل شعرا ويصنعه ويضيفه إلى شعر الشاعر، والشاعر لم يقل هذا المصنوع على شعره؛ قال ابن فارس:

«حدثنا علي بن إبراهيم عن المحدثين عن أبيه عن معروف بن حسان عن الليث عن الخليل قال: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة للبس والتعني»<sup>(١)</sup>.

والنحارير جمع نحير، والنحير هو العالم المتقن الماهر البصير بكل شيء في أمور اللغة، ومما يدل على ذلك، ما روى عن أبي على القالي، قال: «كان خلف الأحمر يقول القصائد الغر، ويدخلها في دواوين الشعراء فيقال:

إن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التي أولها:

أَقِيمُوا بَنِي أُمَيٍّ صُدُورَ مَطِيئِكُمْ      فَبَانِي إِلَى أَهْلِ سِوَاكُمْ لَأَمِيلُ  
هِيَ لَهُ.

قال أبو حاتم: كان من العلماء بالشعر بالبصرة أبو عمرو بن العلاء، وخلف الأحمر، والأصمعي، وأبو عبيدة، وخلق كثير رواة، مثل أبي خالد النميري، وأبي البيداء، وكان خلف شاعرا، وكان وضع على عبد القيس شعرا مصنوعا، عبثا منه، ثم تَقَرَّأَ، فرجع عن ذلك وبيَّته.

(١) الصحاح ص ٤٨، المزهري ١/ ١٧١.

وقال أبو حاتم: سمعت الأصمعي يقول: سمعت خلفا الأحمر يقول: أنا وضعت على النابغة هذه القصيدة التي يقول فيها:  
 خيلٌ صيَّامٌ وخيلٌ غيرُ صائمةٍ      تحت القَتَامِ وأخرى تَغْلُكُ اللُّجَمَا<sup>(١)</sup>  
 فهذا دليل على أن صناعة الشعر وانتحاله لا يقوم بها إلا عالم باللغة شاعر، ولم يكن الانتحال بيتا أو بيتين فقط، وإنما قصائد كاملة كانت تنظم وتوضع وتنسب إلى من يريدون أن يلصقوها به؛ ومن كان مشهورا برواية الشعر وانتحاله حماد الراوية؛ فقد كان غير ثقة ولا مأمونا عند البصريين. قال عنه ابن سلام:

«وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية، وكان غير موثوق به، كان ينحل شعر الرجل وغيره ويزيد في الأشعار، أخبرني أبو عبيدة عن يونس قال: قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة، فقال: ما أظرفتنى شيئا، فعاد إليه فأنشدني القصيدة التي في شعر الحطيئة مديح أبي موسى<sup>(٢)</sup> فقال: ويحك يمدح الحطيئة أبا موسى شعرا لا أعلم به وأنا أروى للحطيئة، ولكن دعها تذهب في الناس»<sup>(٣)</sup>.

«وقال أبو حاتم: كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يصنعون الشعر، ويقتنون المصنوع منه، ويُسيبونه إلى غير أهله، وقد حدثني سعيد بن هريم البرجمي، قال: حدثني من أثق به أنه كان عند حماد حتى جاء أعرابي فأنشده قصيدة لم تعرف، ولم يدر لمن هي؛ فقال حماد: اكتبوها، فلما كتبوها، وقام الأعرابي، قال: لمن ترون أن نجعلها؟ فقالوا أقوالا، فقال حماد: اجعلوها لطرفة»<sup>(٤)</sup>.

(١) طبقات النحويين والنفويين من ١٦٢-١٦٣، المظهر ١/١٧٦-١٧٧.

(٢) أنشده للحطيئة في أبي موسى الأشعري يمدحه، جمعت من عامر فيها ومن جثن ومن تميم ومن سام ومن حام مستحقيات رواها جحا فلها

(٣) طبقات الشعراء - لابن سلام من ٤٠-٤١، المظهر ٢/٤٠٦-٤٠٧.

(٤) المظهر ٢/٤٠٦-٤٠٧.

فالشعر صناعة كغيره من الصناعات الأخرى، وكل صناعة لا يعرفها إلا أهلها، والشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم والعارفون بأموره، والرواة له، العارفون به، وهؤلاء يعرفون المصنوع من غيره، ويردون المصنوع من الصحيح، ويعرفون المفتعل، كما أن هؤلاء الرواة نقاد، يروون الشعر وينتقدونه، ومما يدل على ذلك «ما أخبر به ابن سلام قال، أخبرني أبو عبيدة أن داود بن متمر بن نيرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الجلب والميرة، فأتيته أنا وابن نوح، فسألناه عن شعر أبيه متمر، وقمنا له بحاجته، وكفيناه ضيعته، فلما نقد شعر أبيه جعل يزيد في الأشعار ويضعها لنا؛ وإذا كلام دون كلام متمر، وإذا هو يحتدي على كلامه، فيذكر المواضع التي ذكرها متمر، والوقائع التي شهدها، فلما توالى علمنا أنه يفتعله»<sup>(١)</sup>.

من خلال هذا النص، نرى أن أبا عبيدة عرف المصنوع من الصحيح مما رواه داود من شعر أبيه متمر، وعلم أن المصنوع كلام خال من الفائدة ليس فيه ترابط وتناسق بينه وبين الصحيح؛ فهؤلاء الرواة للشعر نقاد له في الوقت نفسه حكاهم على ما يروونه عن الشعراء، فإذا رايهم شيء من الشك فيما يروونه انتقدوه، وبيّنوا الصحيح من الموضوع المكذوب فيه؛ ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سلام قال: «حدثني يحيى بن سعد القطان قال: رواة الشعر أعقل من رواة الحديث، لأن رواة الحديث يروون مصنوعا كثيرا، ورواة الشعر سادة ينشدون المصنوع ينتقدونه ويقولون: هذا مصنوع»<sup>(٢)</sup>.

ومن الأمثلة التي وردت مصنوعة في الشعر ما روى أن السيدة «عائشة» - رضی اللہ عنہا - سألت من صاحب هذه الأبيات:

(١) طبقات الشعراء ص ٢٩-٣٠، المزهري ١/ ١٧٥.

(٢) المزهري ١/ ١٧٥.



جزى الله خيرا من إمام وبارك  
فمن يسع أو يركب جناح نعام  
قضيت أمورا ثم غادرت بعدها  
وما كنت أخشى أن تكون وفاته  
فقالوا: مزرّد بن ضرار. قالت عائشة: فلقيت مزرّدا بعد ذلك فحلف  
بالله ما شهد تلك السنة الموسم<sup>(١)</sup>.

ومما روى أن أبا عمرو بن العلاء ذكر أن الإصبع العدواني قال يرثي قومه:  
وليس المرء في شيء من الإبرام والتقص  
إذا فغل شيئا غا له يقضى وما يقضى  
جديد العيش ملبوس وقد يوشك أن يقضى  
ثم نص على أنه لا يصح من أبيات ذي الإصبع الضادية هذه إلا  
الأبيات التي أنشدها وأن سائرها منحول، على حين نرى أبا الفرج  
الأصفهاني يورد من هذه القصيدة غير الأبيات المتقدمة نحو من أربعة  
وعشرين بيتا آخره<sup>(٢)</sup>.

«وروى عن المازني قال: سمعت اللاحقي يقول: سألتني سيبويه: هل  
تحفظ للعرب شاهدا على أعمال فعل؟ قال: فوضعت له هذا البيت:  
خبر أمورا لا تضيقوا من ما ليس منجيه من الأقدار  
وأنشد المبرد في الكامل:  
أقبل سئل جاء من أمر الله يخرّد حرّد الجنة الغلة  
وقال أبو اسحاق البطليوسي في شرحه يقال: إن هذا الرجز لحنظلة  
ابن مطيح، ويقال: إنه مصنوع صنعه قطرب محمد بن المستنير»<sup>(٣)</sup>.

(١) مصادر الشعر الجاهلي - ص ٢٢٤.

(٢) السابق ص ٢٢٦.

(٣) المزهري ١٨٠/١ - ١٨٢.

فالشعر المصنوع مكذوب فيه على قائله ، ونسب إلى شاعر ، وهذا الشاعر الذي نسب إليه لم يقله ، ولكنه انتحل. وألحق به؛ فالطعن هنا يكون في الراوي الذي نسب شعرا إلى شاعر لم يتلفظ به ، أو في القائل الذي قاله وانتحل ونسبه إلى من شاء.

وهناك ألفاظ مفردة وردت مصنوعة ، ومن ذلك :

قال ابن دريد في الجمهرة: قال الخليل: أما ضَهِيدٌ ، وهو الرجل الصلب ، فمصنوع لم يأت في الكلام الفصيح<sup>(١)</sup>.  
والذي ورد في الصحاح: ضَهْدَتُهُ فهو مَضْهُودٌ ومَضْطَهَدٌ ، أي مقهور مضطر<sup>(٢)</sup>.

وزعم قوم أن اشتقاق شراحيل من شرحل ، وليس بثبت ، وليس للشرحلة أصل<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك: البُدُّ: الصَّنَمُ الذي لا يُعْبَدُ ، ولا أصل له في اللغة<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن فارس: الأَلَطُ: نبت<sup>(٥)</sup> ، أظن أنه مصنوع<sup>(٦)</sup>.

فكلمة: شراحيل كما في الصحاح اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة ، لأنه بزنة جمع الجمع ، وينصرف عند الأخفش في النكرة ، فإن حَقَرْتَهُ انصرف عندهما ، لأنه عربي ، وفارق السراويل لأنها أعجمية.

- وأما البُدُّ ، فقال: الصنم ، فارسي معرب؛ أي ليس بعربي.

- والأَلَطُ: الذي سقطت أسنانه ، أو تأكلت وبقيت أصولها<sup>(٧)</sup>.

(١) الجمهرة لابن دريد ١٤٤/٢ ، المزهري ١٨٢/١ .

(٢) الصحاح (ش هـ د) .

(٣) الجمهرة ٢٢٨/٢ .

(٤) الجمهرة ٢٣٦/١ .

(٥) مجمل اللغة ١٠٢/١ (أ ل ط) .

(٦) راجع المزهري هذه الأمثلة ١٨٢/١ .

(٧) راجع الصحاح في المواد التالية ، (ش رح ل ، ب د د ، ل ط ط) .

ومما ورد مصنوعا ما جاء على وزن فَعْلُون، فقالوا: «ليس في الكلام فيعلون إلا حيزبون: العجوز؛ وقيدحون: سىء الخلق، وديديون: اللهو.

قال ابن دريد: لا أحسب في الكلام غير هذه الثلاثة. قال: وقد جاءت كلمتان مصنوعتان في هذا الوزن، قالوا: عَيْدُ شُون: دُوَيْبَة، وليس بثبت، وصَيْخَدُون: قالوا: الصلابة، ولا أعرفهما»<sup>(١)</sup>.

فالمصنوع من الألفاظ في اللغة هو ما خالف الأصول الواردة عن العرب، فقد تكون المخالفة في اللفظ، أى في بنيته، كما في ضَهيد فهو مصنوع كما قال الخليل، لأنه لم يرد بهذه الصورة، وكذلك وردت المخالفة في معنى هذا اللفظ.

ومما ورد مصنوعا فجاء مخالفا في معناه: الأُلط، فقليل بأنه ثبت، ولم يرد بذلك وإنما هو الذى سقطت أسنانه أو تأكلت.

ومما ورد مصنوعا فجاء مخالفا للبنية: البُد، وهو الصنم، فهو ليس عربيا.

##### ٥- الشاذ عند المحدثين

الشاذ عند الشافعى وجماعة من علماء الحجاز هو ما رواه الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يَرَوَى ما لا يَرَوَى غيره.

وقال الخليلي: والذى عليه حفاظ الحديث، أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمتروك، وما كان عن ثقة توقف فيه ولا يحتج به؛ وقال الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع<sup>(٢)</sup>.

فمطلق التفرد في الحديث لا يجعله شاذاً، وإنما يكون الحديث شاذاً إذا تفرد به راو وخالف بروايته ما رواه العامة.

(١) الجوهرة ١٠٤/٢، المزهري ٥٩/٢.

(٢) تدريب الراوى ٢٠٤/١، ٢٠٥.

وأما قول الخليلي فإنه يجعل الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غيره، فما كان عن غير ثقة فمترك، لأن الطعن هنا وجد في الراوى فيترك الحديث، ولذلك وصف بالمترك، وهو الحديث الذى في إسناده راو متهم بالكذب.

ووصف الراوى بالكذب لأنه لم يأت بالحديث إلا من جهته، ويأتى به مخالفا للقواعد المعروفة التى استنتجها العلماء من نصوص الشريعة، ويمكن أن يكون الراوى قد وصف بالكذب في كلامه العادى.

وقول الحاكم: هو ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع.

قال السيوطى: «ويغاير المعلل بأن ذلك وقف على علته الدالة على جهة الوهم فيه، والشاذ لم يوقف على علة كذلك، فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي.

وقال النووى: وما ذكرناه (أى الخليلي والحاكم) مشكل بأفراد الضابط كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»، والنهى عن بيع الولاء وغير ذلك مما في الصحيح، فالصحيح فيه التفصيل: فإن كان بتفرده مخالفاً أحفظ منه وأضبط، كان شاذاً مردوداً وإن لم يخالف الراوى، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بضبطه كان تفرده صحيحاً، وإن لم يوثق بضبطه ولم يبعد عن درجة الضابط كان حسناً، وإن بعد كان شاذاً منكراً مردوداً، والحاصل أن الشاذ المردود: هو الفرد المخالف والفرد الذى ليس في روايته من الثقة والضبط ما يجيز به تفرده»<sup>(١)</sup>.

فالشذوذ في الحديث هو ما تفرد به راو وخالف عامة الرواة بروايته، فالتفرد في رواية الحديث لا يجعل الحديث شاذاً، وإنما المخالفة في الرواية هي من أسباب الشذوذ فيه.

(١) السابق ٢٠٥/١-٢٠٧.

والحديث الشاذ يقابله في الاصطلاح الحديث المحفوظ، «وهو ما رواه الأرجح صفة أو عدداً أو غير ذلك من وجوه الترجيح الأخرى مخالفاً للرأى»<sup>(١)</sup>.

والشذوذ في الحديث إما أن يكون شذوذاً خارجياً، وهذا يتعلق بالسند والرواة، وإما أن يكون شذوذاً داخلياً، يتعلق بالمتن ومدى موافقته للثابت من القرآن والسنة؛ فإذا كان الشذوذ في السند أو في المتن فهذا هو المحفوظ.

مثال الشذوذ في السند: «ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس، أن رجلاً أتته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه»<sup>(٢)</sup>.

وتابع ابن عيينة على وصلة ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، ولم يذكر ابن عباس؛ قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة. فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه، وعرف من هذا التقدير: أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في حد الشاذ بحسب الاصطلاح.

ومثال الشذوذ في المتن، ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأصمعي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضجع عن يمينه»<sup>(٣)</sup>.

قال البيهقي: خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا، فإن الناس

(١) مباحث في علوم الحديث - للقطان ص ١٢١.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ٤٢٢/٤، وابن ماجه في سننه ٩١٥/٢.

(٣) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أبي داود والترمذي. وابن حبان في صحيحيهما ورمز له بالصحة. فيض القدير ٥٠٠/١.

إنما رَوَّه عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ»<sup>(١)</sup>.  
فعبد الواحد بن زياد من الثقات، ولكنه تفرد بروايته لهذا الحديث، فروي أمرا لم يروه غيره.

### الشاذ عند النفويين

ذكر علماء اللغة أن الكلام المسموع الوارد عن العرب ينقسم إلى قسمين: مطرد وشاذ.  
قال ابن جني:

«وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم: التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، ألا ترى أن هناك كرا وفرا، فكل يطرد صاحبه ....  
وأما مواضع (ش ذ ز) في كلامهم: فهو التفرق والتفرد من ذلك قوله:

يتركن شذآن الحصى جوا فلا

أي ما تطاير وتهاافت منه. وشذ الشيء يشذ ويشذ شذوذا وشذا، وأشذذته وشذذته أيضا أشذه (بالضم لا غير)، وأبأها الأصمعي وقال: لا اعرف إلا شاذا أي متفرقا. وجمع شاذ شذاذ؛ قال:

كبعض من من الشذاذ

هذا أصل هذين الأصلين في اللغة. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على ستمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»<sup>(٢)</sup>.

(١) تدريب الراوي ٢٠٧/١-٢٠٨.

(٢) الخصائص ٩٦-٩٧، وقارن بالمرزهر ٢٣٦/١-٢٣٧.

مما سبق نجد أن هناك علاقة بين المعنى اللغوي لهاتين الكلمتين، وبين المعنى الاصطلاحي لهما، فكل ما جاء موافقا لأبنية اللغة وقواعدها فهو مطرد، وجعلوا الكلمات التي فارقت بابها وانفردت عنه إلى غيره لورود سماع جاء فيها عدوا ذلك شاذًا، لأنه خالف بذلك المعروف والمأثور عن العرب، ثم ذكر ابن جني أقسام الكلام، فقال:

«اعلم أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو الغاية المطلوبة، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد؛ (أي وهذا هو الصحيح المقصود الموافق لقواعد العربية والوارد عن العرب).

ومطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من: يذر ويدع؛ وكذلك قولهم: مكان مُبْقِل، وهذا هو القياس، والكثير في السماع باقل، والأول مسموع أيضا، قال أبو ذؤاد لابنه ذؤاد: يا بني ما أعاشك بعدى؟ فقال ذؤاد:

أعاشني بعدك وادِ مُبْقِلُ أَكُلُ مِنْ حِوْذَانِهِ وَأَنْسِلُ  
وحكى أبو زيد في كتاب «حيلة ومحالة»: مكان مُبْقِل؛ ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا؛ نحو قولك: عسى زيد قائما أو قياما. هذا هو القياس؛ غير أن السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا؛ وذلك قولهم: عسى زيد أن يقوم، و«عسى الله أن يأتي بالفتح»؛ أنشدنا أبو على:

أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ مُلْحًا دَائِمًا لَا تَعْدُكُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَانِمًا  
ومنه المثل السائر: عسى الغُويُّرُ أَنْبُؤَسَا<sup>(١)</sup>.

هذا النوع الثاني المطرد في القياس، الشاذ في الاستعمال، أي أن

(١) الخصائص ١/ ٩٧-٩٨، المزهري ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

الشذوذ جاء إليه من ناحية السند، لأن السند جاء بما خالف المأثور عن العرب في الصحيح، فالماضي من: يذر ويدع، جاء على القياس من ناحية الصياغة اللغوية، أي مطردان، لكنهما في الاستعمال شاذان، لأن «أصل المضارع الكسر، (فيدع الأصل: يُوْدِع) ومن ثم حذفت الواو ثم فُتِحَ لمكان حرف الحلق؛ وقال بعض المتقدمين، وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضى (يَدْع) ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد وعروة ومقاتل وابن أبي عبيدة ويزيد النحوى «ما وَدَعَكَ رَبُّكَ» بالتخفيف؛ وفي الحديث «لينتهين قوم عن وَدْعِهِم الجُمُعَات»، أي عن تركهم؛ فقد رويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ونقلت من طريق القراء، فكيف يكون إماتة، وقد جاء الماضي في بعض الأشعار وما هذه سبيله، فيجوز القول بقلّة الاستعمال ولا يجوز القول بالإماتة<sup>(١)</sup>. وكذلك القول في يَذَر، فإذا أريد الماضي منه قيل: تَرَكَ، وربما استعمل الماضي على قلة، ولا يأتي منه اسم الفاعل.

وأما قولهم: مكان مُبْقِل. فقالوا عنه بأنه القياس، وسمع فيه «بأقل» وحكموا على سماعهم الصيغة الثانية وهي صيغة فاعل بأنها شاذة في الاستعمال؛ والسبب في ذلك أن «مُبْقِل» اسم فاعل من غير الثلاثي؛ واسم الفاعل إذا صيغ من غير الثلاثي فإنه يصاغ على صيغة مضارعه، أي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل: دحرج، مدحرج؛ فكذلك «مُبْقِل» اسم فاعل من أبقل فيصاغ على وزن مُفْعِل، وهذا هو القياس، لكنه قد يستعمل فاعل بمعنى مفعول، أي يستغنى عن مفعول بصيغة فاعل، وهذا في اسم الفاعل من غير الثلاثي، وهذا شاذ مثل: أيفع الغلام فهو يافع، كما استغنى بمُفْعِل عن فاعل من الثلاثي، فقالوا: حب فهو محب<sup>(٢)</sup>.

(١) المصباح (و د ع).

(٢) التبيان في تصريف الأسماء - د/ كحيل ص ٦١، ٦٠.



ومما هو ضعيف في الاستعمال مجيء خبر عسى اسما صريحا، ولكن الوارد في القياس أن أفعال المقاربة لا يكون خبرها إلا مضارعا، مثل: كاد الماء يغلي، عسى الفرج أن يأتي، لكنه ورد مجيء الخبر اسما بعد «عسى» كما في البيت السابق، والشاهد فيه: إن عسيت صائما، حيث ورد مجيء خبر «عسى» مفردا، وهو «صائم» وهذا نادر، وكان القياس أن يكون الخبر مضارعا، وكذلك المثل السائر: عسى الغوير أبوسا. فهذا نادر كذلك<sup>(١)</sup>.

**والنوع الثالث:** «المطرود في الاستعمال، الشاذ في القياس؛ نحو قولهم: أَخَوَصَ الرَّمْتُ، واستصوبت الأمر، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: يقال: استصوبت الشيء، ولا يقال استصبت الشيء؛ ومنه استحوذ، وأغفلت المرأة، واستنوق الجمل، واستنيست الشاة، وقول زهير.

هنالك إن يُسْتَحْوَلُوا المال يُحْوَلُوا»<sup>(٢)</sup>

وعد هذا النوع مطردا في الاستعمال، شاذا في القياس، مثل أخوص، واستصوب، وغيرهما - لأن هذه الأفعال، جاءت عينها حرف علة، أي أن الفعل فيها معتل العين، فهو أجوف، وهذا الفعل يدخله الإعلال بالنقل، ومن مواضع الإعلال بالنقل، «أن يكون الفعل أجوف ماضيا أو مضارعا أو أمرا، فإذا تحركت عين هذا الفعل، وكانت العين واوا أو ياء، وقبلها ساكن صحيح، واستوفت بقية الشروط، فجاء صحيح اللام غير مضعفها ولم يكن فعل تعجب، وجب أن تنقل الحركة من العين إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو: أقام وقيم وأقم، والأصل: أقوم، ويُقوم، وأقوم، فنقلت فتحة الواو في أقام إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم

(١) توضيح النحو - د/ عبد العزيز فاخر ٥٨/٢.

(٢) الخصائص ٩٨/١.

قلبت الواو ألفا ، وفي يقوم نقلت كسرة الواو إلى القاف الساكنة ، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر ، وفي أقم حذفت العين بعد النقل والقلب لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

أما هذه الأفعال أخوص ، واستصوبت ، واستحوز ، وأغيلت ، واستنوق ، واستتست ، وغير ذلك. هذه الأفعال وغيرها مما جاء على صيغتها حكم عليها بأنها مطردة في الاستعمال ، شاذة في القياس ؛ وسبب الشذوذ أن هذه الأفعال تحقق فيها شرط الإعلال بالنقل كاملة ، ولكنها لم تل بل جاءت مصححة شذوذاً عن القياس وربما جاءت هذه الأفعال على أصلها الأول وهي مصححة لم تل «بقصد التنبية على الأصل ، فتحفظ هي نظائرها ولا يقاس عليها ، وهذا رأي الجمهور»<sup>(٢)</sup>.

فهذه الأفعال وما جاء على مثالها شاذة في القياس لا يجوز أن نقيس عليها طالما أن شروط الإعلال بالنقل تحققت فيه ، ولكنه جاء مخالفاً للوارد والمسموع . فيكتفى بالمسموع فقط ولا نقيس عليه لأنه شاذ عن القاعدة الخاصة به ، وهذا البناء الشاذ في القياس مطرد في الاستعمال وورد منه أفعال كثيرة.

**والنوع الرابع:** «الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً. وهو كتنميم مفعول ، فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مَضْبُون ، ومسلك مَدْبُوف ، حكى البغداديون؛ فرس مَقْبُود ، ورجل مَعْبُود من مرضه ، وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه ، ولا يحسن أيضاً استعماله إلا فيما استعملته فيه العرب إلا على وجه الحكاية»<sup>(٣)</sup>.

(١) المنهج العربي في الإبدال والإعلال - د/ إبراهيم البيهقي ص ١١٥ .

(٢) السابق ص ١١٧ .

(٣) الخصائص ٩٨/١ - ٩٩ .

اسم المفعول إذا صيغ من الفعل الأجوف الواوى كقال، والياثى كباع، يقال: مقول، ومبيع، والأصل مَقُول ومَبِيع بزنة مفعول، فنقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها فالتقى ساكنان عين الكلمة وواو مفعول فوجب حذف إحداهما؛ واختلف العلماء في المحذوف.

فسيبويه يرى أن المحذوف الساكن الثاني، وهو واو مفعول، والأخفش يرى أن المحذوف هو الساكن الأول وهو عين الكلمة؛ وعلى هذا فمَقُول تصير على كلا الرأيين إلى: مقول بزنة مَفْعَل عند سيبويه، ومَقُول عند الأخفش، وهكذا يكون حال الأجوف الواوى.

أما مَبِيع فتصير عند سيبويه إلى مَبِيع بضم الباء، فنقلت الضمة كسرة لتسلم الياء فتصير إلى مَبِيع بزنة مَفْعَل. وعند الأخفش بعد حذف العين تصير إلى مَبُوع، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء للفرق بين الواوى والياثى، فتصير: مبيع بزنة مَفِيل، وهكذا يكون حال الأجوف الياثى<sup>(١)</sup>.

هذه كيفية صياغة اسم المفعول من الأجوف الواوى والياثى، وهذا هو القياس، ومع ذلك فقد روى «أن بنى تميم - على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي - يتمون مفعولا من الياثى فيقولون: مخيوط ومكيول؛ وقول الشاعر:

قد كان قومك يزعمونك سيِّداً وإخبال أنك سيِّد مغيون  
وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكانها تفاعلة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولا منها على

(١) التبيان - د / كحيل ص ٦٥-٦٦.

أصله؛ وإن كان أثقل من الياء، وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود، ورجل معوود من مرضه؛ وأنشدوا فيه:

**والمسك في عتير مدووف**

ولهذا نظائر كثيرة؛ إلا أن هذا سمتها وطريقها<sup>(١)</sup>.

فإذا كان قد ورد عن بني تميم أنهم يسمون اسم المفعول من الفعل الأجوف اليائي، فيقولون: مبيوع ومديون، فجاءوا به على أصله في موضع يجب فيه الإعلال والحذف، وقد ورد ذلك عندهم في الأجوف اليائي فقط، وذلك لخفة الياء عن الواو، أما الواو فقد اتفقوا على أن اسم المفعول لا يأتي منها تاماً لثقلها، فلم يتموه، وما جاء من الواوى تاماً مثل مصوون، ومدووف وغيرهما فهذا شاذ.

ومن الواجب أن نعرف تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائي والواوى على صيغة «مفعول» هذا هو الأصل، لكن يجب أن نعرف أنه أصل مرفوض في القياس، لأن مجيء اسم المفعول على هذه الصيغة فيه ثقل في النطق، وذلك لاجتماع ساكنين فيه، ولا بد من التخلص من التقاء الساكنين مع حدوث تغيير في صيغة مفعول كما مر من قبل، وهذا هو المسموع من كلام العرب، لأن اللغة تؤخذ بالسمع.

قال ابن فارس: «تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللغة عنهم على ممر الأوقات، وتؤخذ تلقناً من ملقن، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات»<sup>(٢)</sup>.

فاللغة تؤخذ بالسمع، وما وصلنا من لغة العرب فهو عن طريق السماع، وإذا كان القياس يبيح شيئاً وورد السماع بشيء آخر فيجب أن نقف عند المسموع، ولا يجب أن نتخذ هذا السماع أصلاً نقيس عليه، ولهذا يقول ابن جنى:

(١) الخصائص ١/ ٢٦٠-٢٦١.  
(٢) الصحاح ٤٨، المزهري ١/ ١٤٤-١٤٥.

«واعلم أن الشيء إذا اطرده في الاستعمال وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، فلا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساع: استسوغ، ولا في استباع: استبيع، ولا في أعاد: أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: أَخَوَصَ الرَّمْتُ؛ فإن كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله.

من ذلك امتناعك من: وَذَر، وَوَدَعَ؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما؛ نحو: وزن ووعد؛ لو لم تسمعها....

ومن ذلك استعمالك «أن» بعد كاد نحو: كاد زيد أن يقوم؛ وهو قليل شاذ في الاستعمال، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس»<sup>(١)</sup>.

فاللفظ إذا كان مطرداً في الاستعمال وشذ في القياس، فالمسموع لا يتخذ قاعدة نقيس عليه بقية الألفاظ، وإنما نقف عند اللفظ على حالته، وما لم يرد فيه سماع عن العرب فيجری على القياس.

وإذا كان اللفظ شاذاً في السماع، مطرداً في القياس، فطالما أن اللفظ ذاته لم يرد فيه سماع عن العرب، فيجب علينا أن لا نقيسه على المطرد في باب، ولا مانع من أن نقيس غير هذا اللفظ على باب، مثال ذلك كما قال ابن جني:

«وزن ووعد لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود:

بُهِتَ شَعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ضَالَهُ فِي الْحِصْبِ حَتَّى وَدَعَهُ  
فَشَاذٌ، وكذلك قراءة بعضهم ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾؛ فأما قولهم: وَدَعَ الشيء يَدَعُ - إذا سكن - فأتدع؛ فمسموع مُتَّبَع. وعليه أنشد بيت القرزدي:

(١) الخصائص ١/٩٩/١٠٠.

وَعَصُ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ      مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَخَّتٌ أَوْ مُجَلَّفٌ  
فمعنى «لم يدع» - بكسر الدال - أى لم يَدْعُ ولم يثبِت..<sup>(١)</sup>  
لأن الفعل وَدَعَ يَدْعُ أُمِيَّتَ ماضيه، ولذلك لا يقال وَدَعَهُ، وإنما يقال  
تركه<sup>(٢)</sup>.

#### ٦- الغريب عند المحدثين

هو ما رواه رَآو متفرد بروايته، فلم يروه غيره، أو انفرد بزيادة في  
متنه، أو إسناده، سواء انفرد به مطلقاً، أو بقيد كونه عن إمام شأنه  
أن يجمع حديثه لجلالته وثقته وعدالته، كالزهري وهشام بن عمار وسمى غريباً  
لأنفراد راويه عن غيره<sup>(٣)</sup>.

فالغريب هو الذى تفرد بروايته راو واحد، أو انفرد بزيادة متنه  
أو إسناده، فمن رواه أكثر من واحد سمي عزيزاً، وإذا رواه جماعة سمي  
مشهوراً.

قال ابن الصلاح: وينقسم الغريب إلى غريب متنا وإسنادا وهو  
الحديث الذى تفرد برواية متنه راو واحد؛ وإلى غريب متنا كالحديث  
الذى متنه معروف مروى عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم  
بروايته عن صحابي آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن متنه غير  
غريب؛ ومن أمثلته حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي  
داود، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد  
الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إنما الأعمال بالنيات»؛  
فهذا الحديث إسناده غريب ومتنه صحيح، فهو وصف بالغرابية في طرفه  
الأول من الإسناد، ووصف بالشهرة في طرفه الآخر، لأن عبد المجيد

(١) السابق ٩٩/١.

(٢) الصحاح (ودع).

(٣) تدريب الراوى ١٦٧/٢، قواعد التحديث ص ١٢٥.

أخطأ فيه وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه . وهذا مما أخطأ فيه الثقة؛ ولا يوجد حديث غريب مشهور غريباً متناً فقط لا إسناداً إلا إذا اشتهر الفرد قرواه عن المنفرد كثيرون صار غريباً مشهوراً غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد طرفيه المشتهر وهو الأخير، كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>.

هذا بالنسبة للغريب والعزیز والفرق بينهما، وهما من أقسام الحديث الأحاد لكن هناك نوع آخر، وهو غريب الحديث؛ وقد عرفوه بأنه «ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة الفهم لقلة استعمالها. وهو قنٌ مهمٌ يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه صعب، فليتحذر خائضه، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبيت؛ فقد روى أن أحمد بن حنبل سئل عن حرف منه فقال: «سلوا أصحاب الغريب فإنني أكره أن أتكلم في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظن فسأخطئ»؛ وسئل الأصمعي عن معنى حديث: «الجار أحق بسقبة»، فقال: أنا لا أفسر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن العرب تزعم أن السَّقْبَ اللزيق»<sup>(٢)</sup>.

فليس المقصود بغريب الحديث غرابة اللفظ نفسه، وإنما الغريب هو ما غاب معناه، وأصبح بعيداً عن الفهم لقلة استعماله ولا يفهم إلا بعد التنقيب في المعاجم بحثاً عن معنى هذا اللفظ الذي غاب معناه عن القاري، وغريب الحديث يندرج تحته النادر لأن ألفاظ الحديث ليست كلها غريبة، وإنما اللفظ الغريب يكون نادراً جداً، قد يوجد في الحديث لفظ نادر، وقد لا يوجد؛ وقد أكثر العلماء من التأليف في غريب الحديث، فمنهم ألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والنضر بن شميل،

(١) مقدمة ابن الصلاح من ٤٥٦-٤٥٧، تدريب الراوي ١٦٩/٢-١٧٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح من ٤٥٨، تدريب الراوي ١٧١/٢.

والأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، والخطابي،  
والزمخشري، وابن الأثير، وغيرهم كثيرون.

فالكتب التي ألفت في غريب الحديث كانت تقوم على جمع الكلمات  
التي يغيب معناها عن بعض الناس، فتفسر لهم، وهذه الكتب جمعت  
هذه الكلمات ورتبتها ترتيباً منظماً يسهل على الباحث الرجوع إليها.  
ويصل إلى ما يريد معرفته من معاني ألفاظ الحديث النبوي الشريف.

#### الغريب عند اللغويين

ورد في المعجم: غَرِبَ الشخص بالضم غرابة، بَعَدَ عن وطنه فهو  
غريب فعيل بمعنى فاعل وجمعه غرباء، وأغرب بالألف دخل في الغربة،  
مثل: أنجد إذا دخل نجداً، وأغرب جاء بشيء غريب، وكلام غريب بعيد  
من الفهم<sup>(١)</sup>.

فالغريب عند علماء اللغة البعيد عن الفهم، ولا يدرك معناه إلا  
بالبحث عنه في بطون الكتب والمعاجم التي توضح ذلك، والغرائب جمع  
غريبة، وهي بمعنى الحوشى.

وتحدثنا فيما مضى عن الغرابة التي تخل بفصاحة الكلمة، وضرينا  
أمثلة لهذا النوع الذي لا يعرف معناه إلا بعد البحث عن معناه في كتب  
المعاجم.

وقد تكون الكلمة غريبة لا يفهم المراد منها إلا على وجه بعيد، فيبحث  
عن معنى الكلمة الاشتقاقي كما في كلمة «مُسْرَج» في قول العجاج.

ومقللة وحاجباً مزججاً وفاحماً ومزسناً مسرّجاً  
فإنه لم يعرف ماذا أراد بقوله: مُسْرَجاً، حتى اختلف في تخريجه؛  
فمن قائل يقول إنها نسبة إلى حداد يقال له سريج بمعنى أنه في الاستواء

(١) المصباح (غريب).



والدقة كالسيف السريجي، وقيل من السراج، أي كالسراج في البريق واللمعان، وهذا التشبيه مخالف للمشهور عند البلاغيين، لأن اسم المفعول معناه ذات وقَعَ عليها الفعل، فاستعماله هنا في التشبيه غير مألوف في كلامهم؛ ووجه البعد في التخريج هو أن مجرد النسبة لا يدل على التشبيه، فجعلها للتشبيه هنا بعيد<sup>(١)</sup>.

ومما ورد من أمثلة للغريب ما نقله السيوطي قال:

- الخازي: السُّنُور عن ابن الأعرابي قال: وهو من أغرب الأشياء، والمشهور أنه اسم للذباب، ولذا يأخذ الإبل في حلوقها، ولُتِبَتْ<sup>(٢)</sup>.

- الوَطْبُ: وعاء اللبن مشهور، وكذلك المَحْقَن، وهو غريب.

- وفي المجلد لابن فارس: الإبرة معروفة، وأبرته العترب: ضربته بإبرتها، وإبرة الذراع مستدقها، والإبار: تلقيح النخل، ونخلة مأبورة ومؤبرة، وتأبر النخل قبل الإبار، وذلك كله مشهور.

ومما يستغرب قليلاً: المآبر وهي النماثم الواحد مَبْرَة.

- وفيه: الجود: الجوع، سمعت القطان يقول: سمعت علياً يقول: هذا أعزب حرف فيه، يريد في باب الجوع<sup>(٣)</sup>.

ونحن لو راجعنا بعض هذه الألفاظ الغريبة في المعاجم، لوجدنا أن بعض المعاني الغريبة التي وردت تفسيراً لبعض الألفاظ لم ترد في المعاجم بهذا التفسير، وذلك مثل: الخازي الذي ورد عن ابن الأعرابي بأنه السُّنُور؛ ففي الصحاح يقول: الخازي: ذباب.

**وقال الأصمعي:** الخازي حكاية لصوت الذباب، فسماه به؛ وقال

ابن الأعرابي: تَبَّتْ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر، المطول - للتفان في ص ١٨، شرح التلخيص ٨٥-٨٦/١ مطبعة السعادة - ط - الثانية ١٢٢٢ هـ.

(٢) الصحاح (ج و ز).

(٣) مجمل اللغة ٨٢/١ (أ ب ر)، ٢٠٢/١ (ج و د)، وانظر، المزهري ٢٢٨-٢٢٩.

(٤) الصحاح (ج و ز).

فالمعنى الغريب هو السَّنَوْر، ولذلك لم يرد في المعجم، وإنما الذي ورد المعنيان الآخران، وهما الذباب، والتب، ونسب الثاني لابن الأعرابي.

أما المعنى الذي ذكره ابن فارس حيث قال: ومما يستغرب قليلاً: المآبر وهي النماثم، الواحد مَبْرَة؛ فقد ورد في الصحاح بهذا المعنى، وفيه «والمآبر واحدتها مَثْبِرَة، وهي النميمة وإفساد ذات البين»<sup>(١)</sup>.

وهناك بعض الكلمات قُسِّرَت بمعنى غريب جداً فلم نجده في المعجم، فابن فارس قسّر الجود بالجوع.

وفي المعجم وجدنا: الجواد بالضم: العطش... والجودة: العطشة. وفي مادة (ج و ع): الجوع: نقيض الشبع<sup>(٢)</sup>.

ولم نجد الجود بمعنى الجوع، وإنما الجوع ضد الشبع، فقد قسّر اللفظ بضده.

مما سبق نجد أن اللفظ الغريب المعنى يكون في حاجة إلى البحث عن معناه في بطون الكتب حتى يستوضح معناه المراد والحقيقي له.

(١) السابق (أ ب ر).

(٢) السابق ج و د ج و ع.

### من مصطلحات اللغويين

استخدم اللغويون بعض المصطلحات التي رددوها مع بعض الأمثلة ، منها ما استعمل عندهم بقولهم: لم يصح ، ولم يثبت؛ واستخدمت هذه المصطلحات إما أن يكون استخدامها طعنا في السند ، أو ليس له وجه صحيح في اللغة.

وقد تكلم السيوطي عن ذلك في النوع الثاني ، فقال:

«معرفة ما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، هذا النوع يقابل النوع الأول الذي هو الصحيح الثابت؛ والسبب في عدم ثبوت هذا النوع عدم اتصال سنده لسقوط راو منه ، أو جهالته ، أو عدم الوثوق براويته لفقد شرط القبول فيه ، أو للشك في سماعه.

ومن أمثلة هذا النوع التي وردت ، ولكنها لم تقبل لسقوط راو وعدم اتصال السند فيها ، ما جاء في الجمهرة ، ونقله السيوطي أيضا ، ومنه:

- في بعض اللغات: تَبَحَّتْ شفة الإنسان تَبَحًا إذا وَرِمَتْ ، وليس بالثبث<sup>(١)</sup>.

- وفيها: استعمل ضَبَّجَ ضَبْجًا ، إذا ألقى نفسه بالأرض من كلال أو ضرب ، وليس بثبت<sup>(٢)</sup>.

- وفيها: بَتَّ يَبْتُ بَتًا: إذا أقام بالمكان ، وليس بالثبث<sup>(٣)</sup>.

- وفيها: هَتَأَ الشيء يَهْتَأُ إذا كسره وطأ برجله ، زعموا ، وليس بثبت<sup>(٤)</sup>.

(١) الجمهرة ٢٠١/١.

(٢) السابق ٢١١/١.

(٣) السابق ١٩٩/٢.

(٤) السابق ٤٢/١ ، وراجع المزهري ١٠٢/١-١٠٤.

فهذه الألفاظ التي رويت بهذا المعنى، ليس هذا هو المعنى العام لها الوارد عن العرب الفصحاء والمعمول به عند أهل اللغة، ولكن هذه الألفاظ بهذه المعاني التابعة لها وردت عن رواة مجهولين غير معروفين، فمثل ذلك يرفض ولا يقبل لعدم معرفة راويه، ولا عمن نقله، أو من الذى قال بهذا، ومثل هذه الألفاظ وغيرها لو بحثنا عن المعنى العام لها في المعجم لوجدنا لها معنى غير ذلك؛ ففى الصحاح قال في مادة (ث ب ط):

ثَبَّطَهُ عن الأمر تثبيطاً: شغله عنه، ومنعه تخذيلاً ونحوه، مثل: أثبطه المرض، إذا لم يَكْدَ يفارقه.

فلعدم معرفة الراوى وعدم معرفة مصدر المعنى لذلك، فأصبح غير ثابت وغير معروف، فبذلك فقد شرط القبول، وهو عدم معرفة سنده، - ومثاله ما روى من ذلك ولم تصح روايته لسقوط راو منه، أو جهالته، أو لعدم الوثوق بروايته، ما جاء في الجمهرة:

- ناقة رجاء ممدود زعموا، إذا كانت مرتجة السنام، ولا أدري ما صحته<sup>(١)</sup>.

- وفيها: زعم قوم من أهل اللغة أن القشبة: ولد القرد، ولا أدري ما صحته<sup>(٢)</sup>.

- وفيها: الهَيِّقُ: نبت زعموا، ولا أدري ما صحته<sup>(٣)</sup>.

- وفيها: القَلْسُ: حَبَلٌ من لَيْفٍ أو خُوصٍ، ولا أدري ما صحته<sup>(٤)</sup>.

(١) الجمهرة ٢/٢٢٢.

(٢) السابق ١/٢٩٢.

(٣) السابق ١/٢٢٥.

(٤) السابق ٢/٤٢.

- وفيها: الهَرَوُ لا أصل له في العربية، إلا أن مالكا جاء بحرف أنكره أهل اللغة، قال: هَرَوْتُ اللحمَ أَنْضَجْتُهُ، وإنما هو هَرَأْتُهُ<sup>(١)</sup>.

- وفيها: الطائر الذي يسمى اللَّقْلَقُ، ما أدري ما صحته<sup>(٢)</sup>.

وغير ذلك الكثير من هذه الأمثلة التي ليست صحيحة لأنها لم ترد بهذا المعنى في المعجم، فمثل ذلك أخبار مفردة لا يعرف أين مصدرها كما أنها مخالفة للمأثور عن العرب.

فلو رجعنا إلى المعجم وبحثنا عن معاني بعض هذه الألفاظ، لوجدنا عكس ذلك؛ ففي الصحاح في مادة (رج و) قال:

- والرجاء من الأمل ممدود؛ يقال: رَجَوْتُ فلانا رَجْوَاً وَرَجَاءً وَرَجَاوَةً... والرجاء مقصور: ناحية البئر وحافتها. وكل ناحية رَجْأ. يقال منه: أَرَجَيْتُ.

- وفي مادة (ه ب ق) لم يرد لفظ الهَبَقُ فيه، وإنما فيه الهَبْنِيقُ: الوصيف.

- وفي مادة (ق ل س) قال: القَلْسُ: حبل ضخيم من ليف أو خوص من قلوس السفن؛ والقَلْسُ أيضا: القَذْفُ... وقال الخليل: القَلْسُ ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء.

- وفي مادة (ل ق ق) قال: واللَّقْلَقُ: اللسان. واللَّقْلَقُ: الصوت... واللَّقْلَقُ: طائر أعجمي طويل العنق يأكل الحيات، وربما قالوا اللَّقْلَقُ، والجمع اللَّقَالِقُ.

- وفي مادة (ه ر و): وهروته بالهراوة وَتَهَرَيْتُهُ، إذا ضربته بها.

(١) السابق ٢/ ٤٢٢.

(٢) السابق ١/ ١٦٢، وراجع المثلث في المزهري ١٠٤/ ١-١٠٧.

وهكذا وجدنا أن المعنى المتداول في المعاجم لهذه الألفاظ وغيرها مختلف كل الاختلاف عن هذا المعنى الذي لم يعرف أين مصدره، ولا ندرى ما صحته.

ومما روى من ذلك ولم يقبل، وذلك للشك في سماعه أو لاختلاف الرواة، ما ذكره ابن دريد، فقال:

- قال أبو حاتم: الأتَان: مقام المُسْتَقَى على فم الرُّكِيَّة، فسألت عبد الرحمن فقال: الإتان بكسر الألف. قال ابن دريد: والكف عنها أحب إلى لاختلافهما<sup>(١)</sup>.

- وقال: سمعت عبد الرحمن بن أخي الأصمعي يقول: أرض جُلُخْطاء - الظاء معجمية والخاء غير معجمة - وهي الصلبة التي لا شجر بها، وخالفه أصحابنا فقالوا: الجُلُخْطاء، بالخاء معجمة، فسألته فقال: هذا رأيته في كتاب عمي. قال ابن دريد: وأنا أَوْ جَل من هذا الحرف، وأخاف ألا يكون سمعه.

وقال سيبويه: جُلُخْطاء بالجيم والخاء والطاء، فلا أدري ما أقول فيه<sup>(٢)</sup>.

- وفي الصحاح يقال: ورَضَت الدجاجة إذا كانت مرخمة على البيض؛ ثم قامت فذرقت بمرة واحدة ذرها كثيرا<sup>(٣)</sup>.

قال الأزهري في التهذيب؛ بعد أن حكى هذه المقالة عن الليث وزاد، وكذلك التوريض في كل شيء، هذا الحرف عندي قريب، والذي يصح فيه التوريض بالصاد.

أخبرني المنذر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء، ورص الشيخ بالصاد

(١) الجوهرة ٤٦٥/٢.

(٢) السابق ٤١٢/٢.

(٣) الصحاح (ورض).

إذا استرخى فأبدى؛ وحكى عن ابن الأعرابي نحوه؛ قال: أَوْرَصَ وَوَرَّصَ  
إذا رمى بغطائه، قال الأزهرى: فهذا هو الصحيح، ولا أعرف الحرف  
بالضاد<sup>(١)</sup>.

ثم قال السيوطى: ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثيرا مما  
حكاه ابن دريد<sup>(٢)</sup>.

أى لولا حسن الثقة بهؤلاء العلماء لأهمل الكثير من الألفاظ التى  
رووها ولم تثبت أو لم تصح، وهذه الألفاظ المروية عندهم لا يعرف  
الكثير منها من أين مصدرها، أو راويها، فهى تعد مجهولة إلا قلة معدودة  
نسبت إلى أفراد معدودة، أما الباقى فلا نعرف عنها شيئا، والتى نسبت  
فقد كان لحدوث شك فى راويتها.

(١) المزهر ١/١١٠.

(٢) السابق ١/١١٢.

## المبحث السابع معرفة الأسماء والألقاب وما يتعلق بها

### أولاً: عند المحدثين

١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب من الصحابة والرواة والعلماء هذا النوع مما يتصل بضبط الأسماء ومعرفة أصلها وبيان الاسم من اللقب، والهدف من ذلك هو الوقوف على حقيقة الاسم حتى نتعرف من خلال هذا الاسم على ذلك الراوى وبيان حقيقته، هل هو من الرواة الثقات الذين توافرت فيهم الشروط اللازمة للرواية أم لا؟ وهذا يدل على مدى الدقة التي التزم بها علماء الحديث لكي يصلوا من خلالها إلى النص الصحيح.

ولهذا فإن معرفة هذا النوع مليح في كتب الحفاظ المصنفة في الرجال، مجموعاً مفرقاً في أواخر أبوابها؛ وهو على أقسام ثلاثة:

#### الأول: في الأسماء:

فمن ذلك: أَحْمَدُ بْنُ عَجَّيَانَ الهمداني، صحابي ذكره ابن يونس؛ وعَجَّيَانَ كنا نعرفه بالتشديد على وزن عُلَيَّان، ثم وجدته بخط ابن الفرات، وهو حجة: عَجَّيَانَ، بالتخفيف على وزن سُفَيَانَ.. ومن ذلك: شَمْعُونُ بْنُ زَيْدٍ أَبُو رِيحانة: بالشين المنقوطة والعين المهملة، ويقال: بِالْفَيْنِ المعجمة؛ قال أبو سعيد بن يونس: وهو عندي أصح - أحد الصحابة الفضلاء.

#### القسم الثاني: الكنى المفردة، فمنها:

أَبُو الْعُبَيْدَيْنِ، مُصَغَّرٌ مثنى، واسمه معاوية بن سَبْرَةَ من أصحاب ابن مسعود. له حديثان أو ثلاثة.



أبو المدَّة: بكسر الدال المهملة وتشديد اللام ولم يوقف على اسمه ،  
روى عنه الأعمش وابن عيينة وجماعة ، ولا نعلم أحد تابع أبا نعيم الحافظ  
في قوله إن اسمه عبيد الله المدني...

**القسم الثالث: الأفراد من الألقاب، فمثالها:**

«سفينة» مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة: لَقَبُ  
قَزْد، واسمه مهران على خلاف فيه.  
«مَنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ» وهو بكسر الميم عن «الخطيب» وغيره، ويقولونه  
كثيراً بفتحها، وهولقب، واسمه عمرو<sup>(١)</sup>.

#### معرفت الأسماء والكنى

والمراد بهذه الترجمة، بيان أسماء ذوى الكنى. والمصنف في ذلك  
يُؤَيِّب كتابه على الكنى مبينا أسماء أصحابها، وهو فن مطلوب لم  
يزل أهل العلم بالحديث يعنون به ويتحفظونه ويتطارحونه فيما بينهم  
وينتقصون من جهله.

**وأصحاب الكنى فيها على ضربين:**

**الضرب الأول:** الذين سُمُوا بالكُنَى فاسماؤهم كُناههم لا أسماء لهم  
غيرها.

وينقسم هذا الضرب إلى قسمين:

**أحدهما:** من له كنية أخرى سوى الكنية التى هى اسمه، فصار كأن  
للكنية كنية، وذلك طريف عجيب. وهذا كَأَبِي بَكْرٍ بن عبد الرحمن بن  
الحارث بن هشام المخزومي، أحد فقهاء المدينة السبعة. وكان يقال له:  
راهب قريش، اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمن...

**الثاني:** من هؤلاء من لا كنية له غير الكنية التى هى اسمه: مثاله

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٦٢-٥٦٩، تدريب الراوى ٢/٢٤٨-٢٥٥.

أبو بلال الأشعري الراوى عن شريك وغيره، روى عنه أنه قال: ليس لى اسم، اسمى وكنيتى واحد.

#### الضرب الثانى:

الذين عرفوا بكناهم ولم يوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها هل هى كُنَّا هُم أو غيرها، مثاله من الصحابة: أبو أناس: بالنون، الكنانى، ويقال: الديلى، من رهط أبى الأسود الديلى: ويقال فيه: الدؤلى بالضم والهمزة مفتوحة فى النسب عن بعض أهل العربية، ومكسورة عند بعضهم على الشذوذ فيه...

#### الضرب الثالث:

الذين لقبوا بالكنى ولهم غير ذلك كنى وأسماء: مثاله: على بن أبى طالب - رضى الله عنه، يلقب بأبى تراب، ويكنى أبا الحسن...

#### الضرب الرابع:

من له كنيستان أو أكثر، مثال ذلك: عبد الله بن عبد العزيز بن جريج، كانت له كنيستان أبو خالد وأبو الوليد...

#### الضرب الخامس:

من اختلف فى كنيته فذكر له على الاختلاف كنيستان أو أكثر، واسمه معروف، مثاله: أسامه بن زيد: حب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل: كنيته أبو زيد، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو خارجة...

#### الضرب السادس:

من عرفت كنيته واختلف فى اسمه، مثاله من الصحابة: أبو بصرة الغفارى، على لفظ البصرة البلدة: قيل اسمه وهب بن عبد الله، وقيل: وهب الله بن عبد الله ...

#### الضرب السابع:

من اختلف في كنيته واسمه معا، وذلك قليل: مثاله: سفينة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قيل اسمه عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران، وكنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري.

#### الضرب الثامن:

من لم يختلف في كنيته واسمه وعرفا جميعا واشتهرا: ومن أمثلته: أئمة المذاهب ذوو أبي عبد الله، مالك، ومحمد بن إدريس الشافعي...

#### الضرب التاسع:

من اشتهر بكنيته دون اسمه، واسمه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث، مثاله: أبو إدريس الخولاني، اسمه: عمرو بن عبد الله<sup>(١)</sup>.

كما تناول علماء الحديث معرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، وكذلك معرفة الألقاب المحدثين ومن يذكر معهم، والسبب في تناولهم ذلك أن هذه الألقاب كثيرة، ومن لا يعرفها يشك في أنها أسامى، فيجعل من ذكر باسمه في موضع ويلقبه في موضع آخر شخصين.

ولذلك كان الهدف عند علماء الحديث من تناولهم لهذه الأنواع السابقة كلها، التثبت من اسم الراوى ومعرفته، هل هو ممن تقبل روايته ويؤخذ عنه نظرا لاكتمال الشروط التي يجب توافرها في الراوى أم لا، فمعرفة الراوى نقف من خلالها على أن هذا الراوى ثقة عدل ضابط أم لا.

#### ٢- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

تناول المحدثون هذا النوع بالدراسة، لأنه من خلاله يعرف صحة

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٧ وما بعدها، تدريب الراوى ٢/ ٢٥٦-٢٦٢.

الحديث وسقمه، ولهم في ذلك مؤلفات تحدثت عن الثقة والضعيف من هؤلاء الرواة.

قال الرازي: «لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، فوجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة؛ ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنقل الرواة، حق علينا معرفتهم، ووجب الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبوت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بديتهم، أهل ورع وتقوى وحفظ للحديث وإتقان به وتثبت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل»<sup>(١)</sup>.

فاهتم المحدثون بالبحث عن أحوال الرواة، «وأول من تكلم في الرجال: شعبة بن الحجاج؛ ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

قال ابن الصلاح: وهؤلاء يعني أنه أول من تصدى لذلك وعنى به. وإلا فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً، متقدم ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجوز ذلك صونا للشرعية ونفياً للخطأ والكذب عنها؛ وكما جاز الجرح في الشهود جاز في الرواة. ورويت عن أبي بكر بن خلاد قال: قلت ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول لي: لِمَ لَمْ تَذُبْ الكذب عن حديثي.

(١) الجرح والتعديل - للرازي ٥/١.

وعلى الآخذ في ذلك أن يتقى الله تبارك وتعالى ويتثبت ويتوقى التساهل كيلا يجرح سليما ويسم بريئا بسمة سوء يبقى عليه الدهر عازها<sup>(١)</sup>.

فالثقات هم الرواة الذين وصفوا بالأمانة والدقة في روايتهم، وأن روايتهم متفقة مع رواية الثقات المعروفين في الضبط والإتقان.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا بسبب يفسره ويوضحه، لأن الناس مختلفون فيه، فبعضهم يطلق الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا وليس بجرح في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه لبحث فيه: أهو جرح أم لا.

قال ابن الصلاح: «وقد أخطأ فيه غير واحد على غير واحد، فجرحوهم بما لا صحة له، من ذلك جرح أبي عبد الرحمن النسائي لأحمد بن صالح وهو حافظ إمام ثقة لا يعلق به جرح، أخرج عنه البخاري في صحيحه، وقد كان من أحمد إلى النسائي جفاء أفسد قلبه عليه، وروينا عن أبي يعلى الخليلي الحافظ قال: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه.

قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا، كان وجهه أن عين السخط تبدى مساوىء لها في الباطن مخارج صحيحة تعمى عنها بحجاب السخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه.

وقال ابن الصلاح في المحاسن: كان أحمد بن الصالح، منع النسائي حضور مجلسه، فلعل ذلك كان سببا لما تقدم<sup>(٢)</sup>.

فلا يجوز أن يجرح الراوى لأغراض نفسية، وإنما الواجب أن يجرح

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٥٤-٦٥٦.

(٢) السابق ص ٦٥٦-٦٥٧.

بصفات تسقط عنه صفة العدالة والضبط والإتقان، فيجرح من وصف بالضعف في روايته فهو ليس بقوى؛ أو من وصف بالكذب، فهذا ساقط لا يكتب حديثه لكذبه، أو من روى عنه الناس وسطاً مُقَارَبُ الحديث مضطرب لا يحتج به، مجهول، لا شيء، ليس بذلك القوى، فيه أو في حديثه ضعف<sup>(١)</sup>.

#### ٢- معرفة طبقات الرواة والعلماء

الطبقة في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين في السن وفي لقاء الشيوخ - أي التلقى عن المشايخ - وعلى هذا قَرَّبَ شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما في النسبة إلى جهة، ومن طبقتين بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها<sup>(٢)</sup>.

فالمضابط في هذا التقسيم الذي يتناول الجماعة الواحدة: اجتماع أفراد تلك الجماعة في صفة واحدة، ففي طبقة الصحابة تلتقى جماعات متعددة فيها السابقون إلى الإسلام تارة، وفيها المهاجرون تارة أخرى، وفيها الذين شهدوا المشاهد والمعارك تارة ثالثة، فأبو بكر يعد مثلاً من طبقة الصحابة، ومن طبقة السابقين، ومن طبقة المبشرين بالجنة، ومن طبقة المهاجرين، وكل من اشترك معه في وصف من هذه الأوصاف كان معه في طبقته<sup>(٣)</sup>.

فالرواة لا بد من تباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهيزة والتنقيير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح. ويعرف من كان منهم عدلاً في نفسه من أهل الثبوت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه فهؤلاء هم أهل العدالة

(١) تدريب الراوي ٢٠٨/٩ - ٢٠٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٦٧.

(٣) علوم الحديث ومصطلحه د/ صبحي الصالح ص ٣٥٠.

ومنهم الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت فهذا يحتج بحديثه أيضاً ، ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط ، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد.. ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام؛ ومنهم من قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم - ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم بالكذب ، فهذا يترك حديثه وتطرح روايته وتسقط<sup>(١)</sup>.

ومن أشهر كتب الطبقات التي ألفت في ذلك: كتاب الطبقات الكبير لابن سعد.

«وقد حاول ابن حجر العسقلاني أن يحصر طبقات الرواة منذ عصر الصحابة إلى آخر عصر الرواية ، فوصف اثنتي عشرة طبقة ليس فيها إلا من كانت له رواية في الكتب الستة؛ ومعرفة طبقات الرواة تزيل كثيراً من اللبس، وتحول دون تداخل الأسماء والكنى المتشابهة ، وتقف الباحث على صور التدليس والانقطاع والإرسال»<sup>(٢)</sup>.

وهذه الطبقات المتعددة لكل طبقة منها أوصاف معينة ، بحيث إذا اكتملت هذه الأوصاف في الراوي أو العالم عُُدَّ من هذه الطبقة التي اكتملت فيه شروطها. فمثلاً طبقة التابعين عرفوا التابعي بأنه هو الذي لقي صحابياً.

ومعرفة طبقات الرواة والعلماء وتصنيفهم إلى أنواع متعددة من الطبقات ، تحتاج من الباحث أن يكون على معرفة ودراية بتاريخ المواليد والوفيات لكل راو وعالم ، حتى يعرف متى وُلِدَ ، وعلى من تتلمذ وتلقى العلم ، ويعرف ممن أخذ عنه العلم ، وإذا كانت له مؤلفات يعرفها ، ويعرف سنة وفاته ، أي قد تتشابه وتتداخل الأسماء والكنى ، فلا يستطيع

(١) الجرح والتعديل - للرازي ١/٧٠٦.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه - د/ صبحي الصالح من ٢٥٠-٢٥١.

الباحث أن يفرق بين المتشابه والمتداخل في الطبقات إلا من خلال معرفة المواليد والوفيات وعمن أخذوا، ومن أخذوا عنهم، فمن خلال معرفة هذه الأمور كلها يقف الباحث على طبقة الراوي ويحددها.

وعلى هذا وجدنا المحدثين اهتموا بدراسة الأحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء، كما درسوا الأسماء والكنى وغيرهما مما يتصل بمعرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى وألقاب المحدثين.

وكان هدف المحدثين من دراسة هذه الأنواع ضبط الأسماء والتفريق بين الاسم واللقب والكنية والنسبة، وإظهار الاسم واضحا حتى لا يكون هناك غموض فيه، فلا يفرق بين هذا الراوي ومن اتفق معه في الاسم أو اللقب أو الكنية، وقد يكون المتفق ممن وصف بجرح فيه، فيوضع مع هؤلاء الثقات نظرا لعدم التأكد من معرفته.

ويمكن القول أن علماء الحديث كانوا يريدون أن يعرفوا كل شيء عن الراوي بما في ذلك اسمه أو لقبه أو كنيته أو نسبته، ويحققوا في شيء يخص الراوي، لأنه يروى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أمر يخص العقيدة، ولا بد من التأكد من راوي ذلك. لكي يستخرجوا الأحكام الشرعية مما سمعوه منه.

### ثانياً: عند اللغويين

#### ١- معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب

تناول اللغويون الأسماء والكنى والألقاب والأنساب، وبيّنوا من اشتهر بكنيته أو لقبه أو نسبه من علماء اللغة والنحو والشعر، وكذلك وضعوا الألقاب وأسبابها، ومعرفة الأنساب، تناولوا ذلك بالدراسة والبحث عن أصل الألقاب والأنساب وأسبابهما، ليفرقوا بين الاسم



الصريح واللقب والكنية ومن نسب إلى قبيلة أو بلد أو وطن أو غير ذلك مما نسب إليه.

هذا النوع عند اللغويين تناولوه في أربعة فصول كما ذكر السيوطي:

**الفصل الأول:** في معرفة اسم من اشتهر بكنيته أو لقبه أو نسبه؛ وهو نوعان:

**أحدهما:** فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو:

من ذلك: أبو الأسود الدؤلي: قال أبو الطيب اللغوي: اختلف في اسمه، فقال: عمر بن شبة: اسمه عمرو بن سفيان<sup>(١)</sup> بن ظالم، وقال الجاحظ: اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أبو عمرو بن العلاء: اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً: أصحها زَبَان<sup>(٣)</sup>، (بزاي معجمة) والبقية: جَبَر، جُنَيْد، جَزء، حَمِيد، زَبَان، عُنَيْبَة، عثمان، عَزِيان، عُقْبَة، عَمَّار، عَيَّار، عِيْنَة، فائد، قَبِيصَة، محبوب، محمد، يحيى، وقيل: اسمه كنيته.

وسبب الاختلاف فيه أنه كان لجلالته لا يُسأل عن اسمه...

**القسم الثاني:** فيما يتعلق بشعراء العرب الذين يحتج بهم في العربية.

ومن هؤلاء الشعراء: امرئ القيس بن حُجْر الكندي: في اسمه أقوال، قيل عدى، وقيل: مُلَيْكَة، وقيل: حُنْدَج.

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٢١.

(٢) قال الجاحظ: وكان أبو الأسود الدؤلي، واسمه ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان. خطيباً عالماً. وكان قد جمع بين شدة العقل وسوابب الرأي وجودة اللسان. وقول الشعر والفكر. انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/٣٢٤.

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٢٥.

النايعة الذبياني: اسمه زياد بن معاوية.

النايعة الجعدى الصحابي: اسمه قيس بن عبد الله.

الأعشى: اسمه ميمون بن قيس .... وغيرهم.

**الفصل الثاني: في معرفة كنية من اشتهر باسمه أو لقبه أو نسبته**

**وهو قسمان أيضا:**

**أحدهما: في شعراء العرب، ومن هؤلاء:**

زهير بن أبي سلمى: أبو يُجَيْر.

أوس بن حجر: أبو شُرَيْح.

لييد بن ربيعة: أبو عُقَيْل.

طرقة ابن العبد: أبو عمرو .... وغيرهم.

**والقسم الثاني: في أئمة اللغة والنحو:**

**ومن هؤلاء:**

ميمون الأقرن: قال الخليل: كان يكنى أبا عبد الله.

سيبويه: قال أبو الطيب: كان يكنى أبا بشر، وأبا الحسن وأبا

عثمان، وأثبتها أبو بشر.

قطرب: أبو علي .... وغيرهم.

**الفصل الثالث: في معرفة الألقاب وأسماؤها**

**وهو قسمان:**

**أحدهما: ألقاب شعراء العرب.**

قال ابن سلام: إنما سمي الفرزدق تشبيها لوجهه بالخُبْرَة؛ وإنما

سمي الراعي لكثرة وصفه الإبل، وحُسن نَفْثه لها.

علقمة الضحل بن عبدة لقب الضحل، لأن امرؤ القيس خاصمه في شعره إلى امرأته، فحكمت عليه لعلقمة فطلقها، وتزوجها علقمة فسمى الضحل لذلك، وقيل: بل كان في قومه آخر يسمى علقمة الخصى، ففرقوا بينهما بهذا الاسم<sup>(١)</sup>.

ومن الشعراء من لقب ببيت شعر قاله حتى لا يعرف إلا بهذا اللقب، ومن هؤلاء منبه بن سعد بن قيس بن مضر، وهو أغصُر، وإنما سمي أعصر بقوله:

أَصْمِيرُ إِنْ أَبَاكَ شَيْبَ رَأْسِهِ كَرَالِيَالِي وَاحْتِلَافِ الْأَعَصِرِ<sup>(٢)</sup>

ومنهم جابر بن قيس الحارثي، سمي المحدث بقوله:

وَاحْجِجْتُمُو بِالرَّكِبِ عَنَا وَقَلْتُمْ سَقَطْنَا عَلَى أُمِّ الرُّبَيْقِ الْمَحْدَقِ

ومنهم مالك بن جناب الكلبي، سمي الأصم بقوله:

أَصَمُّ عَنِ الْخَنَاءِ إِنْ قِيلَ يَوْمًا وَلَا ضَيْرَ الْخَنَاءِ أَلْقَى سَمِيْعًا

.... إلخ.

وهناك من تعددت أسماؤهم أو كناه أو ألقابه، ومنهم:

عبدالله بن الصمة. أخو دُرَيْد بن الصمة، قال أبو عبيد في مقاتل الفرسان: كان له ثلاثة أسماء وثلاث كنى، وكان اسمه عبد الله ومعبدًا وخالدا، ويكنى أبا فُرْعَانَ، وأبا أَوْفَى، وأبا دُقَافَةَ .. وغيره كثير.

القسم الثاني: ألقاب أنمة اللغة والنحو، ومنهم:

عنيسة الفيل:

قال الزمخشري في ربيع الأبرار: لُقِّبَ بذلك لأن معدان أبيه كان يروض فيلاً للحجاج.

(١) الشعر والشعراء - لابن قتيبة ٢١٨/١ - ٢١٩.

(٢) طبقات الشعراء - لابن سلام ص ٣٦.

الميرد:

قال السيرافي: لما صنف المازني كتابه الألف واللام سأل الميرد عن دققة وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فانت الميرد (بكسر الراء) أي المثبت للحق، فغيره الكوفيون، وفتحوا الراء.

نقطويته:

اسمه إبراهيم بن محمد بن عرفة، لقب بذلك تشبيها بالنقط، لدمامته وادمته، وجعل على مثال سيبيويه....

#### الفصل الرابع: في معرفة الأنساب

وهو أقسام: أحدهما: المنسوب إلى القبيلة صريحا:

كأبي الأسود الدؤلي من ولد الدؤل بن بكر بن كنانة.

قال السيرافي: قيل في النسب إلى دؤل دؤلي (بالفتح) كما قالوا في نمر نمرى (بالفتح) استثقالا للكسرة، ويجوز تخفيف الهمزة فيقال: الدؤلي، بقلب الهمزة واوا محضة، لأن الهمزة إذا انفتحت وكان قبلها ضمة خففت بقلبها واوا<sup>(١)</sup>.

الثاني: المنسوب إلى القبيلة ولاء.

كسيبيويه، يقال له الحارثي لأنه مولى بنى الحارث بن كعب بن عمرو بن خالد بن أدد .....<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المنسوب إلى البلد والموطن.

كالسجستاني أبي حاتم سهل بن محمد، منسوب إلى سجستان<sup>(٣)</sup>.

الرابع: المنسوب إلى جد له.

(١) أخبار النحويين البصريين - السيرافي، ص ٢٢.

(٢) طبقات النحويين واللقويين ص ٦٦.

(٣) السابق ص ١٩٤.

كالأصمعي، نسب إلى جده أضمع، وهو باهلي النسب<sup>(١)</sup>.

وهناك من أنواع الفصل الرابع من نسب إلى لباسه كالكسائي، أو من نسب إلى اسمه واسم أبيه كالنميري الشاعر، وهناك من نسب إلى من صحبه كاليزيدي، ومن نسب إلى مالك غير معتق كالرياشي أبي الفضل عباس بن الفرخ، قال السيرافي:

«هو مولى محمد بن سليمان الهاشمي، ورياش رجل من جذام، كان أبو العباس عبداً له»<sup>(٢)</sup>.

فبقى عليه نسبه إلى رياش؛ وهناك من نسب إلى بعض أعضائه لكبره، كالرؤاسي محمد بن الحسن الكوفي، سمى بذلك لأنه كان كبير الرأس، وهناك من نسب إلى أمه، من ذلك محمد بن حبيب، هي أمه ولا يعرف أبوه<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا وجدنا علماء اللغة تأثروا بما وضعه علماء الحديث لأنفسهم في البحث وطبقوه في بحثهم، لأن اللغة هي الوسيلة الأولى لفهم الحديث النبوي الشريف فلا بد من الحفاظ على سلامة اللغة ونقائها، ومعرفة رواتها وما يتصل بهم، من ضوابط الرواية حتى يصلوا بالنص اللغوي إلى الهدف المنشود له، وهو صحة نسبه ونقائه وسلامته وخلوه من الاختلاط بغيره من كلام الأمم الأخرى، وكما مر بنا من قبل فقد كان علماء اللغة يتحرون الدقة في توثيق النص، والتأكد من عروبة قائله.

## ٢- معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء

تناول اللغويون دراسة العلماء والرواة ومعرفة أخبارهم والتثبت منهم حتى يكونوا على معرفة ودراية بما يأخذونه عنهم ويسمعونه منهم.

(١) السابق ١٦٧.

(٢) أخبار التحويين البصريين ص ٩٨-٩٩.

(٣) انظر الأمثلة السابقة وغيرها في المظهر ٢١٨/٢-٢٤٧.

والسبب في ذلك أن العرب في الجاهلية وعصر صدر الإسلام كانوا يتحدثون اللغة على سجيته، وكانت اللغة في هذا الوقت في عنفوان قوتها وشبابها، وحينما انتشر الإسلام في الأمصار المفتوحة ودخل أهلها الإسلام، وبدأوا يتعلمون العربية لأنها أصبحت لغة دينهم الجديد، ساد اللحن في ألسنتهم، نظرا لدخول السنة كثيرة ومتنوعة في الإسلام، فزال الإعراب الذي يوضح معاني الكلمات، ويبين مدلولها. ولهذا فقد ورد عن «عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: تعلموا العربية فإنها تشيب العقل، وتزيد في المروءة؛ وروى عن عمر أيضا أنه قال: تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن.

وقال مالك بن أنس: الإعراب خلى اللسان؛ فلا تمنعوا ألسنتكم خليها»<sup>(١)</sup>.

فلما كثر اللحن وانتشر على السنة المتحدثين باللغة، بدأ العلماء يتنبهون لهذا الخطر، وقاموا بدراسة العلماء وأخبارهم وما يتصل بهم، وظهرت المدارس اللغوية، وبدأوا يفرقون بين البصري والكوفي، وأصبح لكل مدرسة منهجها في البحث والتتقيب، فكان لابد من التفريق والتمييز بينهما؛ قال أبو الطيب اللغوي:

«قد غلب اللحن وفشا، حتى إن كثيرا من أهل دهرنا لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد، وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصبغي، أو أبي سعيد السكري، أو أبي سعيد الضريير. ويحكون المسئلة عن الأحمر، فلا يدرون: أهو الأحمر البصري، أو الأحمر الكوفي، ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني، ولا يفصلون بين أبي عمر عيسى ابن عمر الثقفي، وبين أبي عمر صالح بن إسحاق الحضرمي.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٢.

ويقولون: قال الأخفش: فلا يفرقون بين أبي الخطاب الأخفش، وأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش البصريين، وبين أبي الحسن على بن المبارك الأخفش الكوفي، وأبي الحسن على بن سليمان الأخفش صاحب محمد ابن يزيد وأحمد بن يحيى<sup>(١)</sup>.

ومن يقوم بدراسة أحوال السلف لا بد أن يكون عارفاً وملماً بأخبارهم، فليس أي فرد يقوم به، ولا بد للباحث في ذلك أن يلتزم بالحيلة والحذر ولا يتعامل على واحد منهم، لأن التعامل يذهب الحقيقة، ويضلل القارئ فلا يوقفه على معرفة ما يريد.

قال ابن جنى في باب صدق النقلة، وثقة الرواة والحمل:

«هذا موضع من هذا الأمر، لا يعرف صحته إلا من تصور أحوال السلف فيه تصورهم، ورأهم من الوفور والجلالة بأعيانهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاده له، وعلم أنه لم يوفق لاختراعه، وابتداء قوانينه وأوضاعه، إلا البر عند الله، الحظيظ بما نوه به، وأعلى شأنه، أولاً يعلم أن أمير المؤمنين علياً - رضي الله عنه - هو البادي والمنبه عليه، والمنشئ والمرشد إليه، ثم تحقق ابن عباس - رضي الله عنه - به، واقتفاء أبي الأسود - رحمه الله - إياه، هذا بعد تنبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضه على الأخذ بالحظ منه، ثم تتالى السلف عليه، واقتفائهم آخراً على أول طريقة، ويكفى من بعد ما تعرف حاله، ويتشاهد به من عفة أبي عمرو بن العلاء ومن كان معه ومجاورا أزمانه<sup>(٢)</sup>.

فاشترط ابن جنى في القائم بدراسة أخبار العلماء والرواة أن يكون باراً عدلاً حتى يثبت الحقائق كما وجدها، لا أن يثبتها كما يراها هو

(١) المظهر ٢/٣٩٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٩٠-٣٩١.

لأغراض في نفسه، أو كما يراها إرضاء لغيره من الناس، لأن ذلك تغيير للحقائق.

وعلى هذا قام العلماء بدراسة العلماء والرواة وأحوالهم، وذكروا شيئاً من أخبارهم ملتزمين الحيطة والحذر حتى لا يحددوا عن الحق، وقسموهم إلى طبقات على حسب أزمانهم وبلادهم، مع ذكر تاريخ ميلادهم ووفاتهم؛ ومن هذه الكتب التي قامت بذلك كتاب: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩هـ.

فقد ذكر في مقدمته: «أن أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله أمره بتأليف كتاب يشتمل على ذكر من سلف من النحويين واللغويين في صدر الإسلام، ثم من تلاهم من بعد إلى زماننا هذا، وأن أطبقهم على أزمانهم ومدد أعمارهم وتاريخ وفاتهم على قدر الإمكان في ذلك، وبحسب الإدراك له، وأجلب جملة من نتف أخبارهم، وتاريخ وفاتهم، والحكايات المتضمنة لفضائلهم، المشتملة على محاسنهم، ليكون ذلك شكراً لجميل سعيهم، وحميد مقامهم»<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قام الزبيدي بتقسيم النحويين إلى طبقتين: الأولى طبقة النحويين البصريين وعدد طبقاتهم ست طبقات؛ ولغويين وقسمهم إلى قسمين: لغويين بصريين، وجعل طبقاتهم سبع طبقات؛ ولغويين كوفيين وعدد طبقاتهم خمس طبقات.

ثم تكلم عن النحويين واللغويين المصريين وجعلهم ثلاث طبقات، وتحدث عن النحويين واللغويين القرويين وعددهم أربع طبقات؛ وأخيراً تحدث عن النحويين واللغويين الأندلسيين وجعلهم ست طبقات.

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٧.



وكذلك ألف أبو سعيد السيرا في كتابه: أخبار النحويين البصريين؛ وكذلك قام أبو عبيد محمد بن سلام الجمحي المتوفى سنة (٢٣١هـ) في كتابه طبقات فحول الشعراء، قام بترتيب نحاة البصرة، وكذلك فعل ابن النديم في الفهرست حيث ذكر نحاة البصرة، ثم ذكر نحاة الكوفة بعد البصريين، وقال: إنما قدمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ<sup>(١)</sup>.

وقد ألف السيوطي كتابه: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جمع فيه صفوة ما دون في هذا الشأن من الكتب التي سبقته، بالإضافة إلى ما انتقاه من الكتب الأخرى كالتاريخ والأدب وغيرهما، فكان يذكر اسم اللغوي وتاريخ مولده ووفاته، وعمن أخذ وروى، كما أنه كان يبين الآخذين عنه، ويذكر مصنفاًته.

وإذا كان العلماء اهتموا بدراسة العلماء من النحويين واللغويين، فقد اهتموا بدراسة الشعراء وتقسيمهم إلى طبقات كما فعل ابن سلام في طبقات الشعراء، وقسم الشعراء إلى طبقتين: جاهليين، وعدد طبقاتهم عشر طبقات؛ وإسلاميين وجعل عدد طبقاتهم عشر طبقات أيضاً.

ثم جاء بعده ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) وألف كتابه: الشعر والشعراء، وتكلم فيه عن المشهورين من الشعراء الذين يعرفهم أهل الأدب، ويحتج بأشعارهم، ولكنه لم يقسمهم إلى طبقات، وإنما «أخبر فيه عن الشعراء وأزمانهم، وأقدارهم، وأحوالهم في أشعارهم، وقبائلهم، وأسماء آبائهم، ومن كان يعرف باللقب أو بالكنية منهم. وعما يستحسن من أخبار الرجل ويستجد من شعره، وما سبق إليه المتقدمون

(١) أخبار النحويين البصريين ص ٥ مقدمة المحقق.

فأخذ عنهم المتأخرون. وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي يختار الشعر عليها ويستحسن لها<sup>(١)</sup>.

فمثل هذه الترجمة، تزيح الغموض واللبس عن هذا العلم المترجم له، لأنها تكشف لنا شيئاً عن حياته العلمية، وتوضح هل هو من الموثوق بهم الذين يؤخذ عنهم أو لا.



## المبحث الثامن المؤتلف والمختلف

### أولاً: عند المحدثين

تناول علماء الحديث هذا الفن بالدراسة والتحقيق، وكرهوا عدم معرفته لأهل العلم من المحدثين، فتركه قبيح بالنسبة لهم، لأن عدم معرفته يوقع المحدث في خطأ.

قال النووي: «هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه، وهو ما يتفق في الخطّ دون اللفظ»<sup>(١)</sup>.

وهذا الفن الغاية منه ضبط أسماء الرواة والمحدثين، وهو ما أئتملت خطأ واختلف لفظاً من الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب.

«قال على بن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء، ووجهه بعضهم بأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده»<sup>(٢)</sup>.

والهدف من دراسة هذا الفن ومعرفته عند علماء الحديث هو الأمن من التصحيف الذي يلحق هذه الأسماء والألقاب والكنى المتفقة في الخط والمختلفة في اللفظ وسيلته الضبط بالعبارات، وهذا الضبط لا يكون في جميع حروف الاسم المتفق في الخط، وإنما يكون الضبط في الحرف الذي يحتاج إلى ضبط ليفرق بينه في هذا الاسم، وحينما يقع في

(١) تدريب الراوي ٢/ ٢٧٤.

(٢) شرح نغمة الفكر - لابن حجر ص ٦٦.

غيره المتفق معه في الخط، فينص على الحرف نفسه بالحركة المضبوط بها حتى يكون هناك فارق بينهما في اللفظ.

والكتب التي ألفت في هذا الفن، تناول فيها أصحابها ضبط الأسماء المتفقة في الخط، فبعضها اعتمد على ضبط القلم بالشكل، أي أنه لم ينص على الحركة بالرسم، وبعض هذه الكتب كان ينص على الضبط بالعبارة، والضبط بالنص على الحركة كتابة يكون في غاية الدقة لسلامته من التصحيف، وخلوه من مأخذ الضبط بالنص على الحركة بالشكل.

ومن الكتب التي ألفت في هذا الفن عند المحدثين وأحسنها وأكملها كتاب الإكمال لابن ماكولا.

قال السيوطي: «وأتمه الحافظ أبو بكر بن نقطة بذييل مفيد، ثم ذيل على ابن نقطة الحافظ جمال الدين بن الصابوني، والحافظ منصور بن سليم، ثم ذيل عليهما الحافظ علاء الدين بن مغلطاي، بذييل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبيد الله الذهبي مجلداً، سماه مشتبّه النسبة فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر فألف: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، فضمنه وحرره وضبطه بالحرف واستدرك ما فاتّه في مجلد ضخّم، وهو أجل كتب هذا النوع وأتمها»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فإن علماء الحديث لم يلتزموا بهذا الضبط في جميع الأعلام والألقاب والكنى والأنساب التي وردت لجميع الرواة، وإنما كان الضبط عندهم منتشرًا لأضابط في أكثره، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً.

(١) تدريب الراوي ٢/ ٢٧٤-٢٧٥.

قال النووي: «وهو منتشر لا ضابط في أكثره، وما ضبط قسمان:

أحدهما: على العموم (أي من غير اختصاص بكتاب معين) كسلام كله مشدد إلا خمسة: والد عبد الله بن سلام، ومحمد بن سلام شيخ البخاري، الصحيح تخفيفه، وقيل: مشدد، وسلام بن محمد بن ناهض، وسماء الطبراني سلامة، وجد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي الجبائي.

قال المبرد: ليس في كلام العرب سلام مخفف إلا والد عبد الله بن سلام الصحابي، وسلام بن أبي الحقيق، قال: وزاد آخرون: سلام بن مشكم، خمار في الجاهلية، والمعروف تشديده؛ «عمارة» ليس فيهم بكسر العين إلا أبن بن عمارة الصحابي، ومنهم من ضمه، ومن عداه جمهورهم بالضم، وفيهم جماعة بالفتح وتشديد الميم... (هذا في الأسماء).

(وفي الكنى) أبو عبيدة: كله بالضم (وليس هناك أحد يكنى أبا عبيدة بالفتح)، السقَر: بفتح الفاء كنية وبإسكانها في الباقي.... الجمال: كله بالجيم في الصفات إلا هارون بن عبد الله الجمال قبالة، وجاء في الأسماء أبيض بن جمال، وجمال بن مالك بالحاء، وغيرهما....

القسم الثاني: ما وقع في الصحيحين أو الموطأ: يسار، كله بالمشاء ثم المهملة إلا محمد بن بشار قبالموحدة والمعجمة، وفيها سيّار بن سلامة وابن أبي سيّار - بتقديم السين. «بشر» كله بكسر الموحدة وإسكان المعجمة إلا أربعة فضمنمتها وإهمالها؛ عبد الله بن يسر الصحابي، ويسر بن سعيد....

والأنساب مثل: «الأيلي» كله بفتح الهمزة وإسكان المثناة «البزار» بزاينين إلا خلف بن هشام البزار، والحسن الصباح بن الصباح، فأخرهما راء. «البصري» بالياء مفتوحة ومكسورة إلى البصرة إلا مالك بن أوس

ابن الحَدَثَانِ النَّصْرِي، وعبد الواحد النَّصْرِي، وسالما مولى النَّصْرِيِّين  
شبالنون...<sup>(١)</sup>

وهكذا اهتم المحدثون بهذا الفن من المؤلف والمختلف من الأسماء والألقاب والكنى والأنساب، وألفت الكتب فيه خوفا من التصحيف الذي يصيب الأسماء، وقد كانوا ينصون على الحرف الذي يمكن أن يقع فيه التصحيف حتى يكون هناك فرق بين الحرف المؤلف والمختلف فيه كما وجدنا في الأمثلة مثل: «يسار» بالياء المثناة يليها السين المهملة، وهذا يكون فرقا بينه وبين «بشار» فهذا بالباء الموحدة يليها الشين المعجمة، فقد كانوا ينصون على ضبط الحروف بالإعجام.

وكذلك ينصون على الضبط بالحركة في الاسم أو في غيره، لأن الحركة تكون فارقا بين الأسماء المتحدة في البنية المختلفة في اللفظ، فمن خلال ذكر الحركة والنص عليها يفرق بينهما، مثل: «سَلَام» و«سَلَام» فالأول بتشديد اللام على وزن «فَعَال»، والثاني بتخفيف اللام على وزن «فَعَال»، فلولا ذكر الحركة والنص عليها لما كان هناك تفريق بين «سَلَام» بتشديد اللام، و«سَلَام» بتخفيفها، ومن خلال ذكر الحركة والنص عليها يسلم الاسم المتحد في البنية من التصحيف والتبديل مع غيره من الأسماء المتحدة معه في البنية، ولكنها تختلف عنه في اللفظ.

#### ثانيا: عند اللغويين

تناول اللغويون المؤلف والمختلف بالدراسة تأثرا بعلماء الحديث، وحتى لا يقع تصحيف في الأسماء التي اتفقت رسما واختلفت نطقا، سواء كان مرجع الاختلاف النقط أم الشكل، ومعرفة هذا الفن أيضا مهم عند علماء اللغة حتى لا يتطرق إلى الأسماء المتفقة رسما والمختلفة نطقا أي تصحيف، فأشد التصحيف هو ما يقع في الأسماء كما قال علماء الحديث.

(١) السابق ٢٧٤-٢٩٢.

وقد تناول السيوطي هذا النوع، وجعله في ثلاثة فصول:

**الأول:** فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو؛ **والثاني:** فيما يتعلق بشعراء العرب. **والثالث:** فيما يتعلق بالقبائل؛ وقد آلف الأمدى كتابا في المؤتلف والمختلف.

واعتمد اللغويون في ضبطهم للأسماء التي اتفقت رسما واختلفت نطقا على الضبط بالحروف وليس الضبط بالقلم؛ والضبط بالحروف طريقة يأمن فيها اللبس والتصحيح، فهم ينصون على الحرف المؤتلف في الشكل ومختلف في النطق، فيقولون: بالياء الموحدة، أو بالياء التحتية، وهكذا كما سنذكر من أمثلة، هذا بالنسبة للحروف.

أما بالنسبة للحركات فكانوا يوضحون حركة كل اسم من هذه الأسماء المؤتلفة في الأصوات، ولكنها تختلف في الضبط والنطق، ومثال ذلك «مُلِيح» بضم الميم وفتح اللام، ويفتح الميم وكسر اللام.

**واليك أمثلة من الفصول التي ذكرها السيوطي:**

- فمن أمثلة الفصل الأول الذي يتعلق بأئمة اللغة والنحو، قال:

- من ذلك: الأُيُذِي والأُنْدَى. الأول بالياء الموحدة المشددة والذال المعجمة جماعة، والثاني بالنون الساكنة والذال المهملة عبد الله بن سليمان بن حفظ الله.

- الأنباري والأبياري. الأول بالنون ثم الموحدة أبو محمد القاسم ابن محمد بن بشار، والثاني بالموحدة ثم المثناة التحتانية على بن سيف المصري.

- ومن ذلك: السَّجْزَى والشَّجْرَى. الأول بالسين المهملة المكسورة وسكون الجيم وبالزاي، والثاني بالشين المعجمة المفتوحة وفتح الجيم وبالراء، أبو السعادات هبة الله بن الشجرى...



- ومن أمثلة الفصل الثاني المتعلق بشعراء العرب:

**قال الأمدى في كتاب المؤتلف والمختلف:**

زياد في الشعراء جماعة: منهم النابغة الذبياني، ولهم شاعر يقال له زياد (بالذال المعجمة) بن عزيز بن الحويرث بن مالك بن واقد.  
- أما الفصل الثالث الذي يتعلق بالقبائل، فمن أمثلته التي نقلها السيوطي:

**قال القالي في أماليه:**

- حدثنا أبو بكر بن الأنباري، حدثني أبي عن أشياخه قال: كل ما في العرب عُدُس، (بفتح الدال) إلا عُدُس بن زيد فإنه بضمها.  
- وكل ما في العرب سُدُوس (بفتح السين) إلا سُدُوس بن أضَمع في طييء..

**ومما ورد في ذلك:**

- كل شيء في العرب مُغاوية سوى مَغَوِيَّة بن امرئ القيس بن جسر في قضاة، وسوى مَغَوِيَّة، وهو أجرم بن ناهش في خثعم.  
- وكل شيء في العرب فَهْم بالفاء إلا فَهْم بن الجابر من همدان فإنه (بالقاف).  
- وكل شيء من قبائل العرب فهو غَنَم (بالغين والنون) إلا غَنَم بن الرُّيعة بن رشدان بن قيس من جهينة، فإنه بالعين والياء.  
- وكل شيء في العرب أسيد فهو على فعيل سوى أَسِيد بن عمرو في بني تميم، فإنه على مثال التصغير، وسوى سَيِّد بن رزان في قيس فإنه على مثال فَعَل.

- وكل شيء في العرب خَلِيف (بالخاء المعجمة) إلا خَلِيف بن مازن في خثعم فإنه بالخاء المهملة<sup>(١)</sup>.

وهكذا قام اللغويون بدراسة المؤتلف والمختلف في الأسماء، وينصون على الحرف المؤتلف في البنية المختلف في لفظه، ويوضحون إعجامة حتى يكون فارقا، وهذا في إعجام الحروف، وفي الضبط كانوا يبينون الحركة وينصون عليها.

(١) انظر في هذه الأمثلة وغيرها: المظهر ٤٤٧/٢-٤٥٢.



## المبحث التاسع المتفق والمفترق

أولاً: عند المحدثين

وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آباؤهم فصاعداً خطأ ولفظاً، وتختلف أشخاصهم، فيجب أن يفرق بينهم حتى لا يختلط الضعيف بالثقة.

وهذا النوع متفق في اللفظ والخط معاً بخلاف النوع الذي قبله وهو المؤلف والمختلف، فإن فيه الاتفاق في الخط مع الاختلاف في اللفظ. «وفائدة معرفة هذا النوع خشية أن يظن الشخصان واحداً»<sup>(١)</sup>. فربما يعرف المتعدد على أنه شخص واحد، فمعرفة هذا النوع واجب حتى يؤمن الوقوع في اللبس في الأشخاص المتفقة في ذلك، وحتى يفرق بين هؤلاء المشتركين، فربما يكون أحدهم ضعيفاً، فيضعف الثقة، ويوثق الضعيف، فمعرفة ذلك واجب حتى يعرف الضعيف من الثقة.

والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوهما «من قبيل ما يسمى في أصول الفقه (المشترك). وزلَّ بسببه غير واحد من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغلط في كل علم»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يقابل المشترك اللفظي عند علماء اللغة، «وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة. ومثال ذلك: العم: أخو الأب، والعم: الجمع الكثير»<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح نخبة الفكر ص ٦٦.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٦١٢.

(٣) المزهر ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

والمتفق والمفترق عند علماء الحديث من الأسماء والأنساب وغيرهما على سبعة أقسام، كما ذكرها ابن الصلاح؛ فقال:

**القسم الأول:** المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله: الخليل بن أحمد: ستة، فأولهم: النحوي البصري صاحب العروض.

قال المبرد: قَتَشَ المفتشون فما وُجِدَ بعد نبينا صلى الله عليه وسلم من اسمه أحمد قبل أبي الخليل بن أحمد ... والثاني: أبو بشر المزي البصري، والثالث: أصبهاني روى عن زَوْج بن عُباد وغيره؛ والرابع: أبو سعيد السجزي القاضي الحنفي المشهور بخراسان ... والخامس: أبو سعيد البستي القاضي المهلب. فاضل روى عن الخليل السجزي...، والسادس: أبو سعيد البستي أيضا الشافعي، دخل الأندلس وحدث عن أبي حامد الإسفرائيني..

**القسم الثاني:** المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم أو أكثر من ذلك؛ ومن أمثلته:

أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة كلهم في عصر واحد يروون عن يسمى عبد الله:

أحدهم القطيعي أبو بكر الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، الثاني: السقطي أبو بكر يروي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل بن إبراهيم الدورقي. الثالث: دينوري، روى عن عبد الله بن محمد بن سنان؛ الرابع: طرسوسي روى عن عبد الله بن جابر الطرسوسي...

**القسم الثالث:** ما اتفق من ذلك في الكنية والنسبة معا:

مثاله: أبو عمران الجوني اثنان: عبد الملك التابعي، وموسى ابن سهل البصري...

**القسم الرابع: عكس هذا؛ ومثاله:**

صالح بن أبي صالح: أربعة: أحدهم: مولى التوأمة بنت أمية بن خلف، والثاني: أبوه أبو صالح السَّمَانُ ذكوان الراوى عن أبي هريرة، والثالث: صالح بن أبي صالح السَّدُوسى، روى عن على وعائشة، والرابع: صالح بن أبي صالح مولى عمر بن حريث..

**القسم الخامس: المفترق ممن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم:**

مثاله: محمد بن عبد الله الأنصارى: اثنان متقاربان في الطبقة أحدهما الأنصارى المشهور القاضى روى عنه البخارى، والثاني: كنية أبو سلمة ضعيف...

**القسم السادس: ما وقع فيه الاشتراك في الاسم خاصة أو الكنية خاصة وأشكل مع ذلك لكونه لم يذكر بغير ذلك.** كحماد، وعبد الله وشبهه؛ فإذا قيل بمكة: عبد الله، فهو ابن الزبير، أو بالمدينة فابن عمر، وبالكوفة ابن مسعود، وبالبصرة ابن عباس، وبخرسان ابن المبارك....

**القسم السابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة؛ ومن أمثلته:** الأُمْلَى والأُمْلَى.

الأول إلى آمل طبرستان. قال أبو سعيد السمعاني: أكثر أهل العلم من أهل طبرستان من آمل؛ والثاني إلى آمل جَيْحُون. شَهَرٌ بالنسبة إليها عبد الله بن حماد الآملى، روى عنه البخارى في صحيحه.

قال ابن الصلاح: ووراء هذه الأقسام، أقسام أُخَرُ لا حاجة بنا إلى ذكرها. ثم إن ما يوجد من المتفق المفترق غير مقرون ببيان، فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيرا ما يأتى مميزا في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوى والمروى عنه، وربما قالوا في ذلك بظن لا يقوى،

كما حدث القاسم بن زكريا المطرّز يوماً بحديث: عن أبي همام أو غيره عن الوليد بن مسلم عن سفيان، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: من سفيان هذا؟ فقال: هذا الثوري. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عيينة.

فقال له المطرّز: من أين قلت؟ فقال: لأن الوليد قد روى عن الثوري أحاديث معدودة محفوظة وهو ملء بابل عيينة<sup>(١)</sup>.

من خلال هذه الأقسام التي ذكرها علماء الحديث في المتفق والمفترق، وجدنا مدى حرصهم على التفريق بين هذه الأسماء والألقاب والكنى التي اتفقت مخافة الوقوع في الخطأ، وحتى يميزوا بين هؤلاء الرواة الثقات وبين غيرهم من الرواة الضعفاء.

### ثانياً: عند اللغويين

تناول اللغويون المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب والكنى كما فعل المحدثون مخافة الوقوع في الخطأ وعدم التفريق بين المتفق منها، فوقفوا أمام المشترك من الأسماء والألقاب والكنى ليفرقوا بين كل منهم، وحتى يعرف من السابق منهم وهكذا.

وقد تناول أهل اللغة المتفق والمفترق في ثلاثة فصول، كما فعلوا في المؤلف والمختلف؛ وإليك نماذج مما ذكر عندهم:

#### الفصل الأول فيما يتعلق بأئمة اللغة والنحو:

##### الأخفش أحد عشر نحويًا،

أحدهم: الأخفش الأكبر أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد أحد شيوخ سييويه.

والثاني: الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سييويه مات سنة عشر ومائتين.

(١) راجع مقدمة ابن الصلاح ص ٦١٢-٦٢١، تدريب الراوي ٢/ ٢٩٢-٢٩٤.

النفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

**والثالث:** الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان من تلامذة المبرد وثلعب، مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

**والرابع:** أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني مصنف غريب الموطأ، مات قبل الخمسين ومائتين.

**والخامس:** أحمد بن محمد الموصلي أحد شيوخ ابن جني، مصنف كتاب تحليل القراءات.

**والسادس:** خلف بن عمرو اليشكري البَلَنَسِي. مات بعد الستين وأربعمائة.

**والسابع:** عبد الله بن محمد البغدادي من أصحاب الأصمعي.

**والثامن:** عبد العزيز بن أحمد الأندلسي من مشايخ ابن عبد البر.

**والتاسع:** علي بن محمد الإدريسي. مات بعد الخمسين وأربعمائة.

**والعاشر:** علي بن إسماعيل بن رجاء الفاطمي.

**والحادى عشر:** هارون بن موسى بن شريك القاري. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين.

وذكر السيوطي فائدة قال: حيث أطلق أبو عبيد في الغريب المصنف أبا عمرو فهو الشيباني، فإن أراد أبا عمرو بن العلاء فَيُدَّه، وحيث أطلق البصريون أبا العباس فالمراد به المبرد، وحيث أطلقه الكوفيون فالمراد به ثعلب...

**الفصل الثاني فيما يتعلق بشعراء العرب:**

... النوايح: أربعة فيما ذكر ابن دريد في الوشاح.



نابغة بنى ذبيان زياد بن معاوية ، ونابغة بنى جعدة قيس بن عبد الله ،  
ونابغة بنى الحرث يزيد بن أبان ، ونابغة شيبان جمل سعدانه...

#### الطرمّاح ، اثنان :

أحدهما الطرمّاح بن حكيم ؛ والآخر الطرمّاح الأجاني.

#### الفصل الثالث فيما يتعلق بالقبائل :

قال ابن حبيب في كتاب متفق القبائل.

في قيس عيلان شكّل بن الحرث ، وفي بنى كلب شكل بن يربوع.

وفي بنى مضر : الغوث بن مَر بن أد ، وفي بنى بجيلة الغوث بن أنمار ،

والغوث بن طيء.

وفي خزاعة : كليب بن حبشية ، وفي تميم كليب بن يربوع ، وفي هوازن

كليب بن ربيعة بن عامر ، وفي تغلب كليب بن ربيعة بن الحرث....

وفي قضاة عُذرة بن سعد ، وفي كلب عُذرة بن زيد اللات ، وعذرة

ابن عدى ، وفي الأزد : عذرة بن عداد .... وغير ذلك مما ذكر من أمثلة<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا كان اللغويون قد عرفوا المتفق والمفترق من الأسماء والألقاب

وغيرهما فيما يتصل بأئمة اللغة والنحو ، أو فيما يتعلق بشعراء العرب ،

أو ما يتعلق بالقبائل ، ووضحوا ذلك وفرقوا بين المتفق منها ، ومن خلال

ذلك استطاع اللغويون أن يصفوا هؤلاء ، ويعرفوا أماكنهم ومواطنهم

وسنة الوفاة عند بعضهم ، ويعرفوا المتفق في القبائل والشعراء.

(١) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المظهر ٢/٤٦٠-٤٦١.

## المبحث العاشر التصحيف والتحريف

### أولاً، عند المحدثين

تكلم علماء الحديث عن المصحف والمحرّف، فبعضهم سَوَّى بينهما، وهو رأي جمهور العلماء والمتقدمين من المحدثين، لأن المَحْزُور الذي يدور عليه المعنى الأوَّلُ للتصحيف والتحرّيف هو التغيير في الكلمة، وبعض العلماء فرق بينهما، وهو الحافظ بن حجر، فقال:

**التصحيف:** هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط، وذلك لأن الآخذ عن الصحيفة لا يمكنه التفريق بين لفظ الكلمة في السياق، وصورة كلمة غير منقوطة يقرؤها الصّحفي على غير وجهها مثل: «فحمة» إذا لم تنقط يقرؤها فحمة، ويقرؤها فحمة، ولا يضبط هذا إلا التلقى من أفواه الشيوخ<sup>(١)</sup>.

ثم قسموا الحديث المصحف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١ - **تصحيف في السند، ومثاله:** حديث شعبة عن «العوام بن مَرَجَم» بالراء والجيم، صحفه ابن معين فقال بالزاي والحاء.

٢ - **تصحيف في المتن، ومثاله:** حديث زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم: «احتجر في المسجد» أي اتخذ حجرة من حصير أو نحوه يصلي فيها، صحفه ابن لهيعة فقال: احتجج.

وهذان القسمان يطلق عليهما «تصحيف لفظ» كما قال السيوطي.

وهناك قسمان آخران للمصحف باعتبار منشئه، وهذان النوعان

سماهما السيوطي: تصحيف بصر وسمع، وهما:

(١) تصحيقات المحدثين - للعسكري ٢٩/١، الحديث النبوي - للصبّاغ ص ٢٣٩.

١ - تصحيح بَصَرٍ في متن الحديث نفسه، مثاله: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال»<sup>(١)</sup> صحفه الصولى فقال: شيئاً بالمعجمة؛ فصحف «ستا» إلى شيئاً فهذا تصحيح بصر بأن يشته الخطل على بصر القارىء، إما لرداءة الخطل، أو عدم نقطه.

٢ - تصحيح السمع، ويكون منشؤه ضعف السمع، أو بُعد السامع، أو أن يكون الاسم واللقب أو الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه بالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً، فيشتبه على السمع، كحديث عن عاصم الأحول، رواه بعضهم فقال: واصل الأحدث.

وقد يكون التصحيح في المعنى كقول محمد بن المثنى: «نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم» يريد أن النبي صلى الله عليه وسلم، صلى إلى عنزة، فتوهم أنه صلى على قبلتهم، وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يديه، وأعجب من ذلك ما ذكره الحاكم عن أعرابي أنه زعم أنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى شاة، صحفها عنزة، بسكون النون<sup>(٢)</sup>.

أما التحريف: فهو ما حدث فيه التغيير في الشكل، سمي مُحَرَّفًا، مثل حديث جابر: «رمى أُنْبَى يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم».

صحفه غندر وقال فيه (أُنْبَى) بفتح الهمزة وبالإضافة؛ والصواب «أُنْبَى» بضم الهمزة وتشديد الياء وهو أنبى بن كعب.

ومثل حديث رواه مسلم في مقدمة صحيحة .. «قال شبابة وسمعت

(١) الحديث عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى أحمد بن حنبل. عن أبي أيوب، ورمز له بالصحة. انظر: فيض القدير ٢٠٨/٦.

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٤٧١ وما بعدها، تدريب الراوي ١٧٨/٢-١٧٩، تصحيقات المحدثين ٤١/١، الحديث النبوي - للصياغ ص ٢٢٩، مباحث في علوم الحديث للقطان ص ١٢٩.

القدوس يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الروح غرضاً، فقيل: أى شيء هذا؟ قال: يعنى تتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح<sup>(١)</sup>.

ومعنى الروح: النسيم وهو تحريف قبيح، وصوابه «الروح» بضم الراء، و «غرضاً» بالغين والراء المفتوحين ومعناه: نهى أن يتخذ الحيوان الذى فيه الروح هدفاً للرمى<sup>(٢)</sup>.

ومن الكتب التى ألفت في ذلك: التصحيف للدارقطني، وتصحيفات المحدثين، للعسكري، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي البستي، وغير ذلك.

وقد ذكر الخطابي في مقدمة كتابه السبب الذى دفعه إلى تأليف كتابه، فقال:

«هذه ألفاظ من الحديث يرويها أكثر الناس والمحدثين ملحونة، ومحرفة، أصلحناها لهم، وأخبرنا بصوابها، وفيها حروف تحتمل وجوهاً، اخترنا منها أبينها وأوضحها، والله الموفق للصواب، لا شريك له»<sup>(٣)</sup>.

#### ومن الأمثلة التى وردت فيه ما ذكره فقال:

فأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة، رضى الله عنها: ليست حيضتُك في يدك. يفتحون الحاء وليس بالجيد، والصواب حيضتُك - مكسورة الحاء، والحيضة: الاسم أو الحال، يريد ليست نجاسة الحيض وأذاه في يدك، فأما الحيضة، فالمرة الواحدة من الحيض، والدفعه من الدم<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم ١/١٩٠.

(٢) الحديث النبوي للصبياغ ص ٢٤٠.

(٣) إصلاح غلط المحدثين - للخطابي البستي ص ٤٤-٤٥.

(٤) السابق ص ٤٦-٤٧.

ومما ورد فيه، ما ذكره في الغسل فقال:

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم في الجمعة: «من غَسَلَ واغتسل».

يرويه بعضهم: غَسَلَ بالتشديد للسين، من غَسَلَ، وليس بالجيد، وإنما هو: غَسَلَ بالتخفيف، ومنهم من أجاز غَسَلَ - بالتشديد - على معنى: غَسَلَ نفسه، وغَسَلَ غيره ويتأول على وجهين:

**أحدهما:** أن يكون أراد به اتباع اللفظ، والمعنى واحد، كما قال في الحديث: استمع وأنصت ومشى ولم يركب.

**والوجه الآخر:** أن يكون قوله: غَسَلَ أراد غسل الرأس، وخص الرأس بالغسل أولاً، لما على رؤوسهم من الوسخ، والشعر وغيره، ولحاجتهم إلى معالجته وتنظيفه، فأما الاغتسال: فإنه عام للبدن كله، وقيل في وجه التشديد، أنه أراد به الجماع، أي: جامع زوجته، واغتسل، ثم خرج إلى الجمعة ليكون أملك لنفسه<sup>(١)</sup>.

مما سبق ذكره من أمثلة للتصحيف والتحريف وجدنا علماء الحديث عالجوا هذه القضية ووضعوها نصب أعينهم، حتى يصلوا بالحديث إلى الهدف المنشود منه، وهو سلامة اللفظ، وأداؤه على الوجه الصحيح له، والوصول من خلال ذلك إلى المعنى الحقيقي والمطلوب منه، وبهذا يتحقق في الحديث سلامة اللفظ، واستقامة المعنى، فتستقيم الأحكام المستنبطة من الحديث. فأى تغيير في حرف من الكلمة في الحديث، يؤدي إلى تغيير في المعنى، وإذا تغير اللفظ أو المعنى، فهذا دليل أن الحديث ليس صحيحاً، وكما وجدنا في الأمثلة السابقة، أن أى تغيير في الحركة أو في الحرف يحول المعنى عن أصله المراد له.

(١) السابق ص ٥٦-٥٧.

### ثانياً: عند اللغويين

اهتم علماء اللغة بالتصحيح والتحريف الوارد فيها ، وكان السبب في ذلك راجعاً إلى أن الخط العربي في بدايته كان يكتب مهملاً بدون نقط ولا شكل ، فليست هناك علامات تفرق بين الحروف المتشابهة ، وليست هناك أشكال للحركات تضبط بها الحروف ، فكانت الحروف المتشابهة يختلط بعضها ببعض ، فيؤدي ذلك إلى تصحيح وتحريف في نطق بعض الكلمات.

«وكان الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقاه من أفواه القراء تشبته عليه الحروف فيصحف ، وغبر الناس على ذلك أيام عبد الملك ابن مروان ، ففزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا لهذه الحروف المشتبهة علامات»<sup>(١)</sup>.

«وأصل التصحيح أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة ، ولم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب ، وقد يقع فيه جماعة من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث ، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومن يفرى من الخطأ والتصحيح»<sup>(٢)</sup>.

فالتصحيح ورد إلى الألسنة عن رواية الخطأ من قراءة الصحف ، فيشبه الحروف بعضها ببعض ، لكن السماع من لفظ الشيخ لم يرد فيه تصحيح ، والسبب الذي أدى إلى التصحيح هو طريقة التدوين التي اتبعها العرب في تدوين الشعر والحديث والأخبار وسائر العلوم الأخرى ، وطريقة التدوين في هذا العصر لم تكن قد اكتملت ، فقد كان الخط ناقصاً في وسائله التي تميز وتفرق بين الحروف المتشابهة ، وتضمن سلامة الكلمة حتى يستقيم المعنى والنص.

(١) تاريخ آداب العرب - للرافعي ٢٩٧/١.  
(٢) المظهر ٢٥٢/٢.

ولقد عرف العلماء تدوين الشعر منذ زمن مبكر، فقرأوا الأشعار الجاهلية مدونة.

«قال الأصمعي: قرأت شعر الشنفرى على الشافعى بمكة»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو حاتم السجستاني: قرأ الأصمعي على أبي عمرو بن العلاء شعر الحطيئة، فقرأ قوله:

وغررتنى وزعمت أنى — ك لابن بالضيف تأمر  
أى كثير اللبن والتمر، فقرأها: لا تنى بالضيف تأمر. يريد: لا تتوانى  
عن ضيفك تأمر بتعجيل القرى إليه. فقال له أبو عمرو: أنت والله في  
تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى لا تنى بالضيف تأمر، كما قال الشيباني: لا تنى من الونى،  
أى لا تقصر تأمر بإتزال الضيف وإكرامه، فقال أبو عمرو: تفسيرك  
للتصحيف أغلط من تصحيفك.

فقول الأصمعي: لا تنى بدلا من: «لابن» هذا تصحيف حيث حدث  
فيه تغيير حرف بحرف بسبب النقط؛ وأما قوله: تأمر، بدلا من قوله:  
تأمر. بهذا تحريف فقط، لأن التغيير الذى تم حدث في الشكل فقط ففى  
هذه اللفظة تحريف.

ومن امثلة التصحيف التى وردت عن العلماء لتكشف لنا أن هؤلاء  
العلماء كانوا يتدارسون الشعر الجاهلى في كتب مدونة.

«قال ابن دريد في أماليه: أخبرنا أبو حاتم قال: جئت أبا عبيدة يوما  
ومعى شعر عروة بن الورد، فقال لى: ما معك؟ فقلت: شعر عروة. فقال:  
فأرغ حمل شعر فقير ليقرأه على فقير»<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ١/ ١٦٠.

(٢) المزهري ٢/ ٢٥٥، الخصائص ٢/ ٢٨٢.

(٣) المزهري ١/ ١٦١.

فهذا التدوين المبكر كان يصيبه التصحيف والتحريف حينما كان يقرأ، فإذا كان القارئ لم يقرأه على شيخ له أو لم يسمعه منه مشافهة فكان يصيبه شيء من التصحيف أو التحريف في المكتوب، إما أن يكون بإبدال صوت متشابه بآخر وهذا تصحيف، أو أن يقوم بتغيير في الضبط فيبدل حركة من حركة، وهذا هو التحريف.

ومن الأخبار التي وردت وبينت أن العلماء الرواة وجدوا أمامهم دواوين الشعر الجاهلي مكتوبة قبل عهدهم، وانهم قرءوها وتدارسوها واخذوا منها؛ ما روى عن المفضل الضبي (ت ١٦٨ - أو ١٧٨ هـ) قال له العباس بن بكار الضبي: ما أحسن اختيارك للأشعار؛ فلو زدتنا من اختيارك؟ فقال: والله ما هذا الاختيار لي، ولكن إبراهيم بن عبد الله استتر عندي، فكننت أطولف وأعود إليه بالأخبار فيأمنس ويحدثني، ثم عرض لي خروج إلى ضيعتي أياما فقال لي: اجعل كتبك عندك لأستريح إلى النظر فيها فتركت عنده قمطرين فيهما أشعار وأخبار، فلما عدت وجدته قد علم على هذه الأشعار، وكان أحفظ الناس للشعر فجمعته، وأخرجته فقال الناس: اختيار المفضل<sup>(١)</sup>.

هذا بالنسبة لأشعار الجاهليين مما يؤكد أنها كانت مكتوبة ومدونة منذ زمن مبكر، مما يدل على مدى اهتمامهم بالكتابة وتدوين الأخبار والأشعار وغيرهما.

أما بالنسبة لآخر القرن الأول وبداية الثاني، فقد كان العلماء يكتبون عن العرب ما يصيبونه من الشعر والخبر ونحوهما، واعتبروا أن هذا لا يعد تأليفاً.

«قال أبو عبيدة: أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها»<sup>(٢)</sup>.

(١) المزهر ٢/٢١٩، وقارن بمصادر الشعر الجاهلي - ص ١٧٥.  
(٢) بقية الوعاة ٢/٢٢١.



والسبب في ذلك، أن هناك طائفة من العلماء يتورعون أن يأخذ الناس عنهم ما عدوه من سيئات انفسهم فيسندوه إليهم، وقد يكون فيه الباطل والموضوع والمنكر وما لا يعرفه إلا صاحبه ومنهم من كان يغسل كتبه لأنها جلود، كما أمر محمد بن العلاء بن كريب المتوفى سنة ٢٤٣ هـ بعد أن نضجت العلوم أوصى أن تدفن كتبه معه فدفنت، وكان ثقة مجتمعا عليه<sup>(١)</sup>.

وليس هذا دأب كل العلماء، فرغم ما عرف عن أبي عمرو بن العلاء وشدة تمكنه في اللغة وغيرها، لكنه لم يذكر له شيء من تأليفه، وما عرف عنه فهو متأثر في الكتب نقلت أقواله.

ولكن العلماء اشتروا في معرفة آداب اللغوى الكتابة والقيد، وذكر السيوطى فصلا فيها فقال:

«وليكتب كل ما يراه ويسمعه، فذاك أضبط له؛ وفي الحديث: قيدوا العلم بالكتابة».

وقال القالى في أماليه: حدثنا أبو الحسن على بن سليمان الأخفش. حدثنا محمد بن يزيد عن أبي المحلم. قال: انشدت يونس أبياتا من رجز فكتبها على ذراعه؛ ثم قال لى: إنك لجيأ بالخير<sup>(٢)</sup>.

فمعرفة علم الكتابة من الآداب التى يتأدب بها اللغوى حتى يكون أسرع في تدوين ما يسمعه.

مما سبق وجدنا أن هناك اهتماما كبيرا بالكتابة منذ زمن بعيد، وكانت الكتابة في هذا الوقت لم تكتمل مراحلها في النقط وهو الإعجام الذى يفرق بين الحروف المتشابهة، فعدم وجود النقط كان يؤدي إلى تصحيف في بعض الحروف، وعدم وجود علامات واضحة للضبط كان

(١) تاريخ آداب العرب - للرافعى ٢٨٦/١ هامش.

(٢) المزهري ٢٠٢/٢-٢٠٤.

يؤدي إلى تحريف في المعنى، وهذا كثر عندما اختلط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، ودخل كثير من الأمم الأخرى الإسلام.

ومن أمثلة التصحيح التي وردت:

«قال ابن دريد: صحف الخليل بن أحمد فقال: يوم بُعَاث (بالغين المعجمة) وإنما هو بالمهملة، قال ابن دريد؛ وليس هذا صحيحا عن الخليل، ولم يسمع من غيره»<sup>(١)</sup>.

وهذا تصحيح لحق بالكلمة ونطقها بعض العلماء بهذه الصورة المصحفة، ولذلك ذكر صاحب المصباح فقال:

ويوم بُعَاث: من أيام الأوس والخزرج بين المَبْعَث والهجرة، وكان الظفر للأوس.

قال الأزهري: هكذا ذكره بالعين المهملة الواقدي ومحمد بن إسحاق، وصحفه الليث فجعله بالغين المعجمة؛ وقال القالي في باب العين المهملة: يوم بعَاث: يوم في الجاهلية للأوس والخزرج بضم الباء. قال: هكذا سمعناه من مشايخنا وهذه عبارة ابن دريد أيضا<sup>(٢)</sup>.

فمثل هذا التصحيح يجب أن لا ينسب صراحة إلى الخليل بن أحمد، فهو أعلم الناس باللغة ومعانيها وتصاريقها، وإنما يمكن أن يكون هذا التصحيح من الكتبة الذين كتبوا الكتاب، ووقع مثل ذلك كثير ووارد.

ومن أمثلة التصحيح:

قال العسكري: أخبرنا أبو بكر بن الأنباري قال: أخبرني أبي قال: قرأ القطريلي المؤدب على ثعلب بيت الأعشى:

فلو كنت لا جُب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم

(١) الجوهرة ٢٠١/١، وقارن بالزهر ٢٥٢/٢.

(٢) المصباح (ب ع ث).

فقرأها: في حَبِّ (بالحاء المهملة) فقال له ثعلب: خرب بيتك: هل رأيت حَبًّا قط ثمانين قامة: إنما هو جُبٌّ.

وقال القائل في أماليه:

أنشد أبو عبيد:

أشكو إلى الله عيالا ذردقا مَقَرَقَمِينَ وعجوزا شَمَلَقا  
بالشين معجمة وهو أحد ما أخذ عليه؛ وروى ابن الأعرابي: سملقا.  
(بالسين غير المعجمة)، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>.

وهناك الكثير من الأمثلة نقلها السيوطي في تصحيح اللفظ.

وأما ما ذكره المحدثون من أنواع التصحيح في المعنى: قال ابن السكيت: يقال: ما أصابتنا العام قاية؛ أي قَطْرَةٌ من مطر. قال: وكان الأصمعي يصحف في هذا ويقول: هو الرعد وكذا ذكره التبريزي في تهذيبه، وتعقب ذلك بعضهم فقال: لا يسمى هذا تصحيحاً، وهو إلى الغلط أقرب.

ومن أمثلة التصحيح التي استدركت على كتاب العين للخليل بن أحمد:

قال أبو بكر الزبيدي في استدراكه: ذكر في باب همع:

الهِمَّيْع: الموت، فصَحَّفَه؛ والصواب: الهِمَّيْع (بالقَيْن العجمة)

وذكر في باب (ققع):

القُقَاعِيُّ من الرجال: الأحمر، وهو غلط، والصواب قُقَاعِي،  
يقال: هو أحمر قُقَاعِي، للذي يخالط حمرة بياض<sup>(٢)</sup>.

ومما استدرك على كتاب الصحاح للجوهري ما نقله السيوطي فقال:

(١) الأمالي ٢٤٦/٢، المزهري ٢٥٦/٢.

(٢) انظر هذه الأمثلة وغيرها في المزهري ٢٨١/٢، ٢٩٠.

أنشد على الدبدية (بمحدثين)

عاشور شراً أيعاشور دبدبة الخيل على الجسور  
قال التبريزي: الصواب دندنة (بنونين) وهو أن تسمع من الرجل نغمة  
ولا تفهم ما يقول، ومنه الحديث: «لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ»؛  
وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهاده على ذلك.  
قال الجوهري: الذنابي: شبه المخاط يقع من أنوف الإبل.

قال ابن بري: هكذا في الأصل بخط الجوهري؛ وهو تصحيف  
والصحيح الذنابي (بالنون) وهكذا قرأناه على شيخنا أبي أسامة جنادة  
ابن محمد الأزدي، وهو مأخوذ من الذنين؛ وهو الذي يسيل من أنف  
الإنسان والمعزى<sup>(١)</sup>.

وقد عقد ابن جنى باباً في سقطات العلماء، ومما ورد فيه قال  
الرياشي: حدثني الأصمعي، قال: ناظرني المفضل عند عيسى بن جعفر،  
فأنشد بيت أوس:

وذات هدم عاير نواشرها تَضِمَّتْ بالماء تَوَلَّبا جَدعا  
فقلت: هذا تصحيف؛ لا يوصف التولب بالإجذاع؛ وإنما هو:  
جدعا، وهو السوء الغذاء. قال: فجعل المفضل يشغب، فقلت له: تكلم  
كلام النمل وأصعب. لو تفخعت في شُبُور<sup>(٢)</sup> يهودى ما نفعك شيئاً.  
وقال الأثرم على بن المغيرة: مثقل استعان بدقيته، ويعقوب بن  
السكيت حاضر.

فقال يعقوب: هذا تصحيف، إنما هو: مثقل استعان بذقته. فقال  
الأثرم: إنه يريد الرياسة بسرعة، ودخل بيته<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر هذين المثالين وغيرهما في المزهري ٢/٢٩٠-٢٩٢.

(٢) الشُبُور: هو البوق، وقيل بأنه معرب شوفر بالعبرية.

(٣) الخصائص ٢/٢٠٨-٢٠٦.

فهذا الذي سبق ذكره كله تصحيف.

أما الذي يتصل بالتحريف، فمما ذكره السيوطي في أغلاط الرواة

قال:

ذكر ابن خالويه في شرح الفصيح، كان الفراء يجيز كسر النون في شتان تشبيها بسيان؛ وهو خطأ بالإجماع، فإن قيل: الفراء ثقة ولعله سمعه؛ فالجواب: إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس، وإن كان سمعه من عربي فإن الغلط على ذلك العربي، لأنه خالف سائر العرب، وأتى بلغة مرغوب عنها<sup>(١)</sup>.

فهذا من باب التحريف، لأنه تغيير في الشكل فقط وليس في

البنية.

ومما جاء من قبيل التحريف، الخبر المشهور للناطقة الذبيات في

داليتها المجرورة:

وبذاك خَبَرْنَا الْقُرَابِ الْأَسْوَدَ

فلما لم يفهمه أتى بمغنية فغنته:

مَنْ آلَ رَانِجٍ أَوْ مُقْتَسِدٍ عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرِ مَزُودٍ

ومدّت الوصل وأشبعتها، ثم قالت:

وبذاك خَبَرْنَا الْقُرَابِ الْأَسْوَدَ

ومطلت واو الوصل، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغير - فيما

يقال - إلى قوله:

وبذاك تَنَعَّابُ الْقُرَابِ الْأَسْوَدِ

وقال: دخلت يثرب وفي شعري صنعة، ثم خرجت منها وأنا أشعر

العرب<sup>(٢)</sup>.

(١) المزهر ٢/٥٠٤.

(٢) الخصائص ١/٢٤٠.

---

اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

وهذا يسمى إقواء ، فقد اختلفت فيه حركة حرف الروى المطلق -  
بالكسر والضم.

مما سبق نرى ان اللغويين ساروا على منوال المحدثين في هذا  
الشأن، وألفوا في هذا المجال الكثير من الكتب التي تعالج هذا التصحيف  
والتحريف، وهي تسمى كتب التنقية في اللغة.



## المبحث الحادى عشر الضبط وأهميته فى الكتابة العربية

جاء الدين الإسلامى الحنيف ، ونهض بالأمّة العربية ديناً وأخلاقاً وحضارة ، ونزل القرآن الكريم وتلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمين جبريل عليه السلام ، وكان يقرؤه على أصحابه ، وكان من بين الصحابة كُتّاب للوحى ، وللرسائل التى كان يرسلها النبى صلى الله عليه وسلم إلى الملوك والأمراء لى يدعوهم إلى الإسلام؛ ومن بين هؤلاء الكُتّاب أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وأبو سفيان وولده معاوية ويزيد ، وزيد بن ثابت وغيرهم<sup>(١)</sup>.

فالقرآن الكريم دُوّن فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بأمر منه ، كانوا يكتبون ما يتلقون من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نزل عليه من القرآن ، لكن الحديث النبوى لم يدون فى عهده ، وانقسم العلماء فى ذلك إلى فريقين ، فريق كره الكتابة وفريق أباح الكتابة ، وقد سبق القول فى هذا الموضوع فى مبحث الراوى.

### تطور الكتابة

انتشر المسلمون فى شتى بقاع الأرض ، وفتحوا الأمصار ونشروا الإسلام فى بلاد العجم ، واعتنق هؤلاء الأعاجم الإسلام وكثر عددهم لاتساع رقعة الإسلام التى كانت تزيد يوماً بعد يوم وتعلم هؤلاء العربية التى صارت لغة دينهم الجديد ، فدخل هذا العدد الكبير فى الإسلام أدى إلى تسرب اللحن على ألسنة الكثير من العرب الفصحاء ، ووجد العلماء

(١) الخط العربى تاريخه وحاضره - بلال عبد الوهاب الرفاعى ص ٥١. وراجع كتابنا: الضبط المصحفى نشأته وتطوره. ط . مكتبة الآداب ٢٠٠٨م.



اللحن يتسرب إلى كتاب الله عز وجل، فكان لابد من أن يضعوا ضوابط تحفظ اللسان وتقويه من الخطأ واللحن في كتاب الله عز وجل، فادخلوا الإعجام الذي يفرقون به أولاً بين الحركات، ثم الإعجام الذي فرقوا به بين الحروف المتشابهة، ثم أدخلوا نظام الضبط بالشكل.

فانتشار اللحن دفع العلماء وحثهم على النهوض بالخط العربي، ووضع الضوابط التي تضمن سلامته من الخطأ فيه، وهذه الضوابط هي:

### ١- الإعجام

#### الضبط بالإعجام أخذ صورتين:

الصورة الأولى: قام بها أبو الأسود الدؤلي، وكان النقط الذي وضعه لضبط بنية الحرف سواء في النصب والجر والرفع والسكون والتنوين. والسبب الذي دعا إلى هذا العمل ما روى «أن عربياً سمع إماماً يقرأ الآية ٢٢١ من سورة البقرة ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ أي بفتح التاء بدلاً من ضمها، فطلب زياد، وكان والياً على البصرة من أبي الأسود الدؤلي أن يضع طريقة تخلص الخط من هذه المعضلة الخطيرة قائلاً له: إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسنة العرب، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

#### وقال الداني في ذلك:

فاختار أبو الأسود كاتباً لقنا، ولم يوجد إلا في عبد القيس، وقال له: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإن رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإن كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإن ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن تبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين<sup>(٢)</sup>.

(١) الخط العربي تاريخه وحاضره. بلال رفاعي. ص ٦٠.  
(٢) النظر، المحكم في نقط المصاحف - الداني ص ٦.

وأتم ضبط المصحف بهذه الطريقة، وظل الناس بعد أبي الأسود مستخدمين هذه الطريقة حتى عصر الخليل بن أحمد، لأن هذه الطريقة هي بديل عن الحركات في الضبط، والحركات في ذلك الوقت لم تعرف، وإنما الذي وضعها الخليل بن أحمد.

أما الصورة الثانية للإعجام، فهي نقط الحروف للتفريق به بين الحروف المتشابهة بعضها ببعض، والذي قام به بعد أن رتب الحروف ترتيباً ألفبائياً هو: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر فوضعا النقط تمييزاً به بين الحروف، فالباء وضعوا نقطة أسفلها والتاء اثنين أعلاها، وهكذا إلى آخر الحروف المتشابهة.

ونقط الحروف لا يقل أهمية عن النقط في ضبط الكلمة وبنيتها، لأن عدم التمييز بين الحروف المتشابهة يؤدي إلى اختلاف في المعنى، ومما روى في هذا الشأن، ويبين ضرورة إعجام الحروف، «أن الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قد كتب يوماً إلى أهل مصر في تولية رجل عليهم وقال: «إذا جاءكم فاقبلوه» فقرأها الناس «إذا جاءكم فاقتلوه» فكانت سبباً في فتنة أودت بحياته.

وروى أن سليمان بن عبد الملك كتب إلى عامل له في المدينة: أن احص المخنثين، فقرأها الكاتب «أخص المخنثين» فخصى تسعة منهم»<sup>(١)</sup>.

## ٢- الضبط

من مظاهر تطور الخط العربي الضبط بأشكاله المتنوعة. فقد ذكرنا أن أبا الأسود وضع نقطاً للضبط، ولكن هذا النوع يحمل الكاتب مشقة ويجعله يكتب بمداد ويشكل بمداد يخالف لونه.

من أجل ذلك وضع الخليل بن أحمد شكلاً مريحاً في الضبط،

(١) الخط العربي - بلال الرفاعي ص ٦١.

وهو وضع رموز للحركات القصيرة، فوضع للضمة واوا صغيرة توضع فوق الحرف، والكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف، والفتحة ألفا صغيرة مبطوحة توضع فوق الحرف، ولم يكتف الخليل بوضع هذه الرموز للحركات القصيرة فحسب، بل هناك رموز أخرى وضعها، حيث وضع رمزا للسكون، وهو عبارة عن رأس خاء صغيرة (خ) اختصارا من كلمة «خفيف» بمعنى: غير محرك، وكذلك رمز الشدة وهو مختصر من «شديد»، ووضع رمزا للهمزة، وهو مقتطع من رأس العين هكذا «ء»<sup>(١)</sup>.

هذه الوسائل المتنوعة في الضبط استعملها العلماء في كتبهم، ولم تكن هذه المصطلحات التي وضعها الخليل مستعملة عند بعض العلماء دون بعضهم، وفي هذا الصدد قال أبو عمرو الداني: «الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على أن اللغويين لهم السبق في هذا المجال، وهو الضبط، وأن المحدثين هم الذين تأثروا باللغويين وأخذوا عنهم ما وضعوه في الضبط والإعجام.

وقد استعمل اللغويون أنواع الضبط المتعددة، وهي الضبط بالحركات، والضبط بالحروف، والضبط بالوزن الصريح، والضبط بالمقيس المطرد، والضبط بالنظير، وكل نوع من هذه الأنواع كانت له فائدته ودلالته التي يقوم بها، وكتب المعاجم اللغوية اشتملت على هذه الأنواع المتعددة من الضبط.

لكن علماء الحديث كانت لهم مصطلحات أخرى كثيرة أضافوها إلى

(١) الحكم في نقط المصاحف، ص ١٢-٥٢، وقارن: يابن منثور ومظاهر التشخيص في معجمه - للباحث، ص ٢٠.

(٢) الحكم في نقط المصاحف، ص ٧.

ما أخذوه من اللفويين، واستخدموا هذه المصطلحات في كتابة الحديث النبوي وضبطه، مما يدل على عناية المحدثين بحفظ الحديث وتدوينه.

### مصطلحات المحدثين

ابتدع المحدثون مصطلحات ورموزاً تدل على معان معينة، ويجب على كل محقق مشغول بالحديث النبوي أن يعرف هذه المصطلحات أولاً، لأن معرفتها تعين المحقق على ضبط نسخته، ولا يستطيع المحقق أن يصل إلى تحقيق النص وإتقانه دون معرفته بها، وهذه المصطلحات هي:

#### ( أ ) الدارة

##### قال ابن الصلاح:

«ينبغي أن يجعل بين كل حديثين دائرة تفصل بينهما وتميز. واستحب الخطيب الحافظ أن تكون الدارات غُفلاً، فإذا عارض فكل حديث يفرغ من عرضه ينقط في الدارة التي تليه نقطة، أو يخط في وسطها خطأ، وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد من سماعه إلا بما كان كذلك أو في معناه»<sup>(١)</sup>.

فالدائرة هي دائرة توضع بين كل حديثين لتدل على أن هذا آخر الحديث، وتكون فاصلاً بين الحديث السابق واللاحق بعده، والدائرة إما أن يوضع في وسطها نقطة، أو خطأ هكذا: ○ أو ⊙.

وهذا الأمر لا يختص بالأحاديث وحدها، فإن كتب التراجم وهي الخاصة برجال الحديث في الجرح والتعديل لا تخلو من مثل هذه الدارات، كما أن الدارات قد وضع في وسطها نقطة سواء، مما يدل على أن نسخ هذه الكتب عورضت وروجعت<sup>(٢)</sup>.

(١) النظر، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧١-٣٧٢، المحدث الفاضل بين الراوي والواعي، للقاضي الحسن الرامهرمزي ص ٦٠٦.

(٢) وتكلموا عن كتابة الأسماء المركبة مثل: عبد الله وقالوا: يكره كتابة عبد آخر السطر واسم الله مع ابن فلان أول الآخر. النظر، تدريب الراوي ٧٠/٢.

### (ب) التصحيح واللحق

لقد كان من شأن الحُذَّاق المتقنين العناية بالتصحيح، وهو كتابة «صح» على الكلام أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، وغير أنه عرضة للشك أو الخلاف، فيكتب عليه: «صح» ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصحَّ على ذلك الوجه<sup>(١)</sup>.

كما أن علامة «صح» توضع بعد مراجعة النسخة، فإذا وجد سقطا أشار إليه هكذا: ٢٢ إما إلى جهة اليمين أو إلى جهة اليسار، واللحق هذا السقط في هامش الكتاب ويكتب كلمة «صح» إشارة إلى دخول هذا اللحق في الأصل.

«واللَّحَقُّ بالتحريك: شئٌ يَلْحَقُ بالأول»<sup>(٢)</sup>.

وهو تخريج الساقط في الحواشي مع بيان الإشارة إلى موضعه، وهذا الساقط يكون من الناسخ، فبعد فراغه من كتابة الأصل الذي كتبه يقوم بمراجعته ومعارضته، فيتبين له هذا السقط، فيخط من موضع سقوطه من السطر خطا صاعدا إلى فوق، ثم يعطفه بين السطرين عطفا يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق، ويبدأ في الحاشية بكتابة اللحق مقابلا للخط المنعطف<sup>(٣)</sup>.

### (ج) التضييب

ويسمى التمريض، فيجعل على ما صح وزوده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظا أو معنى، أو ضعيف أو ناقص.

فالتضييب أن يُمَدَّ على الكلمة خطُّ أوله كالصاد ولا يُلَزَقُ بالممدود عليه كيلا يُظَنَّ ضَرِبًا، وإنما يُمَدُّ التضييب على ثابت نقلا فاسد لفظا

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٠، تدريب الراوي ٧٩/٢.

(٢) الصحاح (ل ج ق).

(٣) المظن، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٧٨.

أو معنى، أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها، أو مصحف أو ناقص، فيشار بذلك إلى الخلل الحاصل<sup>(١)</sup>.

#### (د) ضبط الحروف

أسلفنا سابقا بأن اللغويين وضعوا النقط لبعض الحروف المتشابهة تفريقا به بين هذه الحروف المتشابهة، وحتى لا يكون هناك لبس فيها، فُقيدت الحروف بالإعجام خوفا من بؤادر التصحيف والإبهام الذي يلحق ببعضها؛ أما الحروف غير المعجمة فكانوا يقولون عنها مهملة، ذكر ذلك الصفدي<sup>(٢)</sup>.

ولكن القلقشندى تكلم عن نقط الحروف مفردة، كل حرف على حدة وذكر السبب في نقط كل حرف، ووضح السبب في عدم نقط الحروف المهمة/ فقال:

«فأما الألف فإنها لا تنقط لأنفرادها بصورة واحدة، إذ ليس في الحروف ما يشبهها في حالتى الأفراد والتركيب.

وأما الباء فإنها تنقط من أسفل لتخالف التاء المثناة من فوق، والتاء المثناة في حالتى الأفراد والتركيب، والياء المثناة من تحت، والنون في حالة التركيب ابتداء أو وسطا، ونقطت من أسفل لئلا تلتبس بالنون حالة التركيب.

وأما التاء فإنها تنقط بأشنتين من فوق لتخالف ما قبلها وما بعدها من الصورتين في حالة الأفراد، وتخالفهما مع الياء والنون حالة التركيب ابتداء أو وسطا.

وأما الثاء فإنها تنقط بثلاث من فوق لتخالف ما قبلها من الصورتين

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨٠-٢٨١، تدريب الراوى ٧٩/٢.  
(٢) الواعظ بالوفيات، للصفدي ٤٣/١.

في الأفراد، وتخالفهما مع النون والياء أيضا في التركيب ابتداء أو وسطا.

وأما الجيم فإنها تُنْقَطُ بواحدة من تحت لتخالف الصورتين بعدها.

وأما الحاء فإنها لا تنقط، ويكون الإهمال لها علامة، وحُذِّق الكتاب يجعلون لها علامة غير النقط، وهي حاء صغيرة مكان النقطة من الجيم.

وأما الخاء فإنها تنقط بواحدة من أعلاها لتخالف ما قبلها من الجيم والحاء.

وأما الدال فإنها لا تنقط ولا تعلم، ويكون ترك العلامة لها علامة.

وأما الذال فتتقط بواحدة من فوق فرقا بينها وبين أختها.

وأما الزاي فإنها تنقط بواحدة من فوق فرقا بينها وبين الراء.

وأما السين فإنها لا تنقط، وتكون علامتها الإهمال كغيرها، وبعض الكتاب ينقطها بثلاث نقط من أسفلها.

وأما الشين فإنها تنقط بثلاث من فوق فرقا بينها وبين أختها، فإن كانت مدغمة فلايد من جرة فوقها، ثم إن كانت محققة فاللائق التأسيس بنقطتين وجعل نقط ثالث من أعلاهما، وإن كانت مدغمة فالأولى جعل الثلاث نقط سطرًا واحدًا.

وأما الصاد فإنها لا تنقط، لكن حذاق الكتاب يجعلون لها علامة كالحاء، وهي صاد صغيرة تحتها.

وأما الضاد فإنها تُنْقَطُ بواحدة من أعلاها فرقا بينها وبين أختها.

وأما الطاء فإنها لا تنقط لكن لها علامة كالصاا والحاء ، وهى طاء صغيرة تحتها.

وأما الظاء فإنها تنقط بواحدة من فوقها فرقا بينها وبين أختها وأما العين فإنها لا تنقط ، ولها علامة كالحاء والصاا والطاء ، وهى عين صغيرة فى بطنها.

وأما الغين فإنها تنقط بواحدة فرقا بينها وبين أختها.

وأما الفاء فمذهب أهل الشرق أنها تنقط بواحدة من أعلاها ، ومذهب أهل الغرب أنها تنقط بواحدة من أسفلها.

وأما القاف فلا خلاف بين أهل الخط أنها تنقط من أعلاها إلا أن من نقط الفاء بواحدة من أعلاها نقط القاف باثنتين من أعلاها ليحصل الفرق بينهما ، ومن نقط الفاء من أسفلها نقط القاف بواحدة من أعلاها.

وأما الكاف فإنها لا تنقط ، إلا إذا كانت مشكولة عُلمت بشكلة ، وإن كانت مُعَرَّاة رسم عليها كاف صغيرة مبسوطة لأنها ربما التبتست باللام.

وأما اللام فإنها لا تنقط ولا تعلم ، وترك العلامة لها علامة.

وأما الميم فإنها لا تنقط ولا تُعَلَّم أيضا لانفرادها بصورة.

وأما النون فإنها تنقط بواحدة من أعلاها ، وكان ينبغى اختصاص النقط بحالة التركيب ابتداء أو وسطا لالتباسها حينئذ بالباء والتاء والثاء أوائل الحروف ، والياء آخر الحروف ، بخلاف حالة الأفراد والتطرف فى التركيب أخيرا فإنها تختص بصورة فلا تلتبس ، إلا أنها غلبت فيها حالة التركيب فروعيت.

وأما الهاء فإنها لا تنقط بجميع أشكالها ، وإن كثرت ، لأنه ليس فى أشكالها ما يلتبس بغيره من الحروف.



وأما الواو فإنها لا تُنْقَط وإن كانت في حالة التركيب تقارب الفاء، وفي حالة الإفراد تقارب القاف، لأن الفاء لا تشابهها كل المشابهة، ولأن القاف أكبر مساحة منها.

وأما اللام ألف فإنها لا تُنْقَط لانفرادها بصورة لا يشابهها غيرها. وأما الياء فإنها تنقط بنقطتين من أسفلها، وإن كانت في حالة الإفراد والتطرف في التركيب لها صورة تخصها، لأنها في حالة التركيب في الابتداء والتوسط تشابه الياء، والتاء، والثاء، والنون، فيحتاج إلى بيانها بالنقط لتغليب حالة التركيب على حالة الإفراد كما في النون، وربما نقطها بعض الكتاب في حالة الإفراد بنقطتين في بطنها، والله سبحانه أعلم<sup>(١)</sup>.

هذه هي طرق الضبط التي استعملها اللغويون في ضبط الحروف والتفريق بين بعضها البعض، فالحروف المهملة التي ليس بها نقط كانت من جنس الحرف نفسه حرفاً صغيراً يضعونه أسفل الحرف أو في باطنه، كما فعلوا في الحاء، والصاد، والطاء، والعين.

وبعض الحروف وضعوا لها نقطا من أسفل على عكس ما يشبهه وذلك كالسين، فإن تركها بدون نقط هو علامة للفرق بينها وبين الشين ولكن بعض الكتاب يجعلون تحتها ثلاث نقط.

وهناك بعض الحروف المهملة تركوها مهملة بدون نقط أو علامة عليها، كما فعلوا في غيرها، وذلك كالدال والراء، فتركوها بدون نقط أو وضع أي شيء فيهما، وجعلوا الإهمال علامة لهما..

لكن المحدثين كانت لهم اصطلاحات أخرى في ضبط الحروف المهملة للتفريق بينها وبين ما يشابهها، وكانت غايتهم من ذلك الضبط

(١) سيج الأعمش في صناعة الإنشاء لأبي العباس القلقشندي ١٥١/١.

والإتقان، وهذه المصطلحات التي استخدمها المحدثون في ضبط الحروف المهملة متنوعة. قال ابن الصلاح.

«كما تضبط الحروف المعجمة بالنقط، كذلك ينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة، بعلامة الإهمال لتدل على عدم إعجامها؛ وسبيل الناس في ضبطها مختلف: فمنهم من يقلب النقط، فيجعل النقط الذي فوق المعجمات، تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء والصاد والطاء والعين، ونحوها من المهملات، وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًا، والتي فوق السين المعجمة تكون كالآثار.

ومن الناس من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامه الظفر مُضَجَعَةً على قفاها؛ ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال والطاء والصاد والسين والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك.

وهناك من العلامات ما هو موجود في كثير من الكتب القديمة، ولا يظن له كثيرون؛ كعلامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطأ صغيراً، وعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة<sup>(١)</sup>.

فالمحدثون استخدموا مصطلحات في الضبط عندهم لم يستعملها غيرهم من اللغويين، من هذه المصطلحات ضبط الحروف المهملة بنقط أسفلها، هذا النقط الذي وضعوه مخالفاً لنقط الحروف المعجمة، يدل على أن الحرف الذي وضع تحته النقط هو المهمل، أي عكس المعجم المشابه له؛ فمثلاً الحروف المهملة كالراء والصاد والطاء وغيرها يجعلون تحت كل حرف نقطة واحدة دلالة على أنه مهمل، وأما صوت السين فقد

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٧٠-٢٧١، تدريب الراوي ٢/٦٨-٦٩.

جعلوا النقط من أسفله ولم يجعلوا النقط نقطة واحدة ، وإنما هي ثلاث نقاط مبسوطة صفا واحدا .

ومن المحدثين من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كتلازمة الظفر مضطجعة على قفاها هكذا ( ر ) .

وهذه القلامة التي وضعوها فوق الحروف المهملة تميزا بينها وبين مما يشابهها ، شبيهة بحركة «الفتحة القصيرة» التي وضعها الخليل بن أحمد للدلالة على ضبط الحرف بالفتح ، فالخليل وضع علامة للفتح وهي ألف صغيرة مضطجعة ولكن هذه الألف اضطجعت على جنبها لطول وقوفها<sup>(١)</sup> ، فصارت هكذا ( ر ) .

وهناك من يجعل تحت الحروف المهملة حروفا صغيرة من جنس الحروف المهملة ، فيجعل تحت كل حرف مهمل حرفا صغيرا مثله ، كالطاء ، يضع تحتها طاء صغيرة للدلالة على أن هذا الصوت طاء وليس ظاء ؛ كما فعل اللغويون في ذلك ، وكما ذكر ذلك القلقشندي .

ومنهم من يجعل فوق الحرف المهمل خطا صغيرا مائلا هكذا ( ر ) كالفتحة للدلالة على أن هذا الحرف مهمل بدون نقط .

ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل همزة مثل : سماء ، عمر ، يضع تحت الحرف المهمل همزة صغيرة .

فهذه خمس علامات للضبط استخدمها المحدثون في ضبطهم للتفريق بين الحروف المعجمة والحروف المهملة .

ونجد اللغويين اتفقوا مع المحدثين في بعض هذه المصطلحات ، حيث اتفقوا في نقط الحروف المهملة من أسفل ، وذلك الاتفاق في حرف

(١) انظرا علم اللغة وفقه العربية - د / عبد محمد الطيب ص ٢٢٨ .

---

النفويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص

السين المهملة. كما اتفقوا في وضع حرف صغير تحت الحرف المهمل من جنسه تمييزاً له من غيره.

أما العلامات التي انفرد بها المحدثون فهي: وضع علامة مضطجعة على قفاها كتلامة الطفر، ووضع خط فوق الحرف المهمل مائلاً؛ وكذلك وضع الهمزة تحت الحرف المهمل.

تلك هي العلامات الثلاث التي انفرد بها المحدثون، ووضعوها في كتابتهم للحديث النبوي الشريف، مما يدل على شدة حرصهم وخوفهم من أن يتسرب تصحيف أو تحريف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

**قال ابن دقيق العيد:**

«ومن عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل، فيُفَرِّقُوا حروف الكلمة في الحاشية، ويضبطوها حرفاً حرفاً»<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر، الإقتراح - في بيان الاصطلاح - لتقي الدين محمد بن وهب ص ٢٨٦

### تاريخ النقط والإعجام

أسلفنا فيما مضى أنه حينما ظهر الفساد في السنة المتكلمين نظر لاختلاطهم بغيرهم من الأمم الأخرى، وانتشر اللحن فيما بينهم، كان من بين الأسباب التي ساعدت على انتشار اللحن هو ذلك القصور الكائن في صورة الحرف العربي، نتيجة لهذا اللبس الموجود في الحروف المتشابهة، والسبب هو عدم وجود علامات فاصلة توضح هذا الحرف من ذاك.

وذكرنا أن أول محاولة لإصلاح الخط العربي، تلك المحاولة التي قام بها أبو الأسود الدؤلي، ووضع علامات للنقط، هذه العلامات كانت خاصة بالضبط، فهي بديل عن الحركات الإعرابية؛ هذا النقط الذي وضعه أبو الأسود يعصم الألسنة من الخطأ الذي دخل إلى اللغة.

وعلى هذا فإن أبا الأسود يعدُّ الرائد الأول في هذا المجال، وهذه الطريقة التي وضعها لإصلاح الخط تعد أيضاً طريقة مبتكرة، لم يسبقه أحد إليها؛ ثم جاء بعده نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، فوضعا طريقة أخرى جديدة للنقط بعد أن قاما بترتيب الحروف ترتيباً جديداً ذلك الترتيب الألفبائي، فجمعوا الحروف المتشابهة بعضها بجوار بعض وذلك كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، وغيرها من الحروف المتشابهة، فوضعا نقطا آخر للحروف غير ما وضعه أبو الأسود، هذا النقط يفرقون به بين الحروف المتشابهة، فوضعا تحت الباء نقطة واحدة، وفوق التاء نقطتين، وفوق الثاء ثلاث نقاط، وهكذا بقية الحروف الأخرى المتشابهة.

والفرق بين هذا النقط الذي وضعه أبو الأسود وبين النقط الذي وضعه نصر، ويحيى أن النقط الذي وضعه أبو الأسود كان خاصاً بضبط

الشكل، فهو بديل عن الحركات الإعرابية، أما النقط الذي وضعه نصر ويحيى فهو لإزالة الإعجام واللبس بين الحروف المتشابهة، وهذا النقط هو الذي ما زال مستخدماً حتى الآن؛ وهذا هو المعروف عن النقط.

ومن خلال ما تقدم نرى أن الحروف العربية كانت جميعها مهملة بدون إعجام حتى قام بهذه المهمة نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر؛ ومعنى هذا أن الكتابة في عصر صدر الإسلام والعصر الجاهلي كانت الحروف تكتب خالية من الإعجام.

ولكن وردت إشارات في بعض الكتب ونصوص، تبين أن النقط كان موجوداً قبل الإسلام، وربما كان موجوداً في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم ولو بصورة محدودة.

ومن النصوص التي وردت في ذلك، ما ذكره ابن الأثير: أن الرسول صلى الله عليه وسلم أوصى معاوية بالرقش، وعندما سأله معاوية عن معنى الرقش قال: اعط كل حرف ما ينويه من النقط<sup>(١)</sup>. ومعنى رَقَشَهُ: زَيَّنَهُ وحَسَّنَهُ بالنقط.

قال أبو علي القالي: رَقَشْتُ الكتاب رَقْشاً وِرْقَشْتَهُ: إذا كَتَبْتَهُ ونَقَطْتَهُ<sup>(٢)</sup>.

ومما ورد في ذلك ما ذكره ابن الجزري «أن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقط والشكل ليحتمله ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما آخروا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على

(١) انظر: سلامة اللغة العربية - عبد العزيز عبد الله محمد - ص ٦٢.  
(٢) مصادر الشعر الجاهلي ص ٣٩.

كلا المعنيين المعقولين المفهومين»<sup>(١)</sup>.

وقوله: جَرَّدوها من النقط، معناه أن النقط كان موجوداً ومعروفاً لديهم في هذا الوقت الذي قاموا فيه بكتابة المصحف، لكنهم جردوا المصحف من النقط لأن عدم تقييد الحرف بنقط معين يجعله يقرأ بأكثر من وجه من وجوه القراءات الصحيحة التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

«وروى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: «جردوا القرآن ليurio فيه صغيركم ولا ينأى عنه كبيركم».

وشرح الزمخشري قول ابن مسعود انه أراد تجريده من النقط والفواتح والعشور لئلا ينشأ نشء فيرى أنها من القرآن.

وقد يكون المقصود من النقط هنا «النقط الخاص بالنحو» أى نقط أبى الأسود الدؤلى، وهو وضع نقط على آخر الكلمة ليبين ضبط الكلمة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة»<sup>(٢)</sup>.

هذه الآراء وغيرها التي وردت تبين أن النقط كان موجوداً ومستعملاً في العصر الإسلامى، وهو عصر صدر الإسلام وكذلك في العصر الجاهلى، ولكن هذه الآراء لا تصلح أن تكون أدلة قاطعة للفصل في هذه القضية، ولكنها مجرد آراء وردت تروى في ذلك، ولم تكن هذه الآراء في قوة ما روى عن وضع النقط على يد أبى الأسود الدؤلى، ومن جاء بعده وهما تلميذاه: نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) الذى أخذ عن أبى الأسود، ويعبى بن يعمر الذى أخذ النحو عن أبى الأسود (ت ١٢٩ هـ)، فما روى

(١) النشر في القراءات العشر - لابن الجزرى ١/١٢٢.

(٢) مصادر الشعر الجاهلى، ص ٢٥-٢٦، وهناك آراء أخرى كثيرة وردت في هذه القضية. راجع ص ٢٢-٤١. وانظر: سلامة اللغة العربية ص ٦٤-٦٦ وما به من مصادر.

عن هؤلاء يؤكد أن النقط لم يكن معروفا قبل أبي الأسود ، وهو ما نسميه الآن بالضبط ، فأول من وضع الضبط هو ، وأما النقط لإزالة الإعجام بين الحروف المتشابهة فهو من عمل نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ؛ وهذه الطريقة التي وضعت لتمييز الحروف بعضها من بعض ، حفظت الحروف من التصحيف والتحريف الذي حدث في الحروف قبل وضعها .  
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين

والحمد لله رب العالمين



## أهم المصادر

\* إبراهيم أنيس (دكتور)

من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو المصرية - ط- السادسة ١٩٧٨م.

\* إبراهيم عبد الرازق البسيوني (دكتور)

المنهج الصرفي في الإعرال والإبدال - مؤسسة الرسالة - القاهرة ١٩٧٨م.

\* أحمد حسن كحيل (دكتور)

التيبان في تصريف الأسماء - مطبعة السعادة - ط- السادسة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

\* الأصفهاني (الحسن بن عبد الله)

بلاد العرب - تحقيق - حمد الجاسر، د / صالح العلي - منشورات دار اليمامة - الرياض - ط- الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

\* ابن الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد)

الإعراب في جمل الإعراب - تحقيق - سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

الإنصاف في مسائل الخلاف - تحقيق - محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - ط- الرابعة ١٣٨٠هـ.

لمع الأدلة في أصول النحو - تحقيق - سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.

\* البخارى (محمد بن إسماعيل)

صحيح البخارى - طبع دار إحياء الكتب العربية - القاهرة.

\* بلال عبد الوهاب الرفاعى

الخط العربى تاريخه وحاضره - دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - ط- الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

\* الترمذى

سنن الترمذى - مطبعة بولاق - ١٢٩٢هـ.

\* ثعلب (أحمد بن يحيى)

مجالس ثعلب - تحقيق / عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٠م.

\* الجاحظ (عمرو بن بحر)

البيان والتبيين - تحقيق / عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - ط- الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

\* ابن الجزرى (محمد بن محمد الدمشقى)

النشر في القراءات العشر - ط - القاهرة.

\* ابن جنى (أبو الفتوح عثمان بن جنى)

الخصائص - تحقيق الأستاذ / محمد على النجار - دار الكتاب العربى - بيروت.

\* الجوهري (إسماعيل بن حماد)

تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار العلم للملايين - بيروت - ط- الثانية ١٣٩٩هـ - ١٣٧٩هـ.

\* ابن حجر (شهاب الدين بن حجر)

فتح الباري في شرح صحيح البخاري - مطبعة مصطفى الحلبي  
١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

\* الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي

المحدث الفاضل بين الراوي والواعي - تحقيق د/ محمد عجاج  
الخطيب - دار الفكر - بيروت - ط - الأولى ١٣١٩هـ.

\* الخطابي البستي (أحمد بن محمد)

إصلاح غلط المحدثين - دراسة وتحقيق د/ محمد علي عبد الكريم  
الرديني - دار المأمون للتراث - دمشق - ط - الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

\* الخطيب البغدادي (أحمد بن علي)

الكفاية في علم الرواية - تحقيق د/ أحمد عمر هاشم - دار الكتاب  
العربي - بيروت - ط - الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

\* الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن)

الإيضاح في علوم البلاغة مع بغية الإيضاح - المطبعة النموذجية.

\* ابن خلدون

تاريخ ابن خلدون - مؤسسة الرسالة بيروت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

\* الدارمي (عبد الله بن عبد الرحمن)

سنن الدارمي - مطبعة الإعتدال - دمشق ١٣٤٩هـ.

\* الداني (أبو عمر الداني)

المحكم في نقط المصاحف - تحقيق د/ عزة حسن - دمشق ١٩٦٠م.

\* أبو داود (سليمان بن الأشعث)

سنن أبي داود - طبع مصر - ١٣٦٩هـ.

\* ابن دريد (محمد بن الحسن)

جمهرة اللغة - دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد - ط- الأولى ١٣٤٥هـ.

\* الرازي (عبد الرحمن بن أبي حاتم)

الجرح والتعديل - دار الكتب العلمية - بيروت، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند - ط- الأولى ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

المحصول في علم أصول الفقه - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

\* الزبيدي (محمد بن الحسين)

طبقات النحويين واللغويين - تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - ط- الثانية ١٩٨٤.

\* سعد الدين التفتازاني

المطول - ط - تركيا ١٣٣٠هـ.

\* ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام)

طبقات الشعراء - دراسة وتحقيق/ احمد إبراهيم - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

\* ابن سنان الخافجي

سر الفصاحة - شرح وتعليق/ عبد المتعال الصعيدي - مطبعة صبيح.

\* سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)

الكتاب - تحقيق / عبد السلام هارون - ط - الثانية - الهيئة العامة للكتاب.

\* السيراقي (الحسن بن عبد الله)

أخبار النحويين البصريين - تحقيق د / محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - ط - الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

\* السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن)

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - تحقيق / نظير محمد الفارياني - مكتبة الكوثر - الرياض - ط - الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

المزهر في علوم اللغة وأنواعها - تحقيق / محمد جاد المولى وآخرين - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

\* الشافعي (محمد بن إدريس)

الرسالة - تحقيق / أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى الحلبي - ط - الأولى ١٣٥٨ هـ - ١٩٤٠ م.

\* صبحي الصالح (دكتور)

علوم الحديث ومصطلحه - دار العلم للملايين - ط - الثامنة عشرة - ١٩٩١ م.

\* الصفدي (خليل بن أبيبك)

الوافي بالوفيات - نشره الألمان، بتحقيق جماعة من العرب المستشرقين ١٩٦٢ م.

\* ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن)

مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - تحقيق د / عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) - دار المعارف بمصر - ط - الثانية ١٩٨٩ م.

\* عبد التواب مرسى الأكروت (دكتور)

ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه - دار البشري للطباعة والنشر - ط- الأولى ١٩٩٨م.  
الضبط المصحف نشأته وتطوره . ط . مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٨م.

\* عبد الحميد الشلقاني (دكتور)

الأعراب الرواة - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.  
رواية اللغة - دار المعارف بمصر ١٩٧١م.

\* عبد الرحمن أيوب (دكتور)

أصوات اللغة - مطبعة الكيلاني - ط- الثانية ١٩٦٨م.

\* عبد العزيز عبد الله محمد

سلامة اللغة العربية - المراحل التي مرت بها - مطابع جامعة الموصل - بغداد - ط- الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

\* عبد العزيز فاخر (دكتور)

توضيح النحو - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

\* عبد الغفار حامد هلال (دكتور)

علم اللغة بين القديم والحديث - مطبعة الجبلاوي - ط- الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

\* العسكري (الحسن بن عبد الله)

تصحيفات المحدثين - دراسة وتحقيق د / محمود أحمد ميرة - المطبعة العربية الحديثة - القاهرة - ط- الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

\* عيد محمد الطيب (دكتور)

أشأت مجتمعات من بحوث في اللغة العربية - المطبعة الإسلامية الحديثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

علم اللغة وفقه العربية بين القدامى والمحدثين - دار البشري للطباعة والنشر - ط- الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر - المطبعة الإسلامية الحديثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

معجمات العربية مادتها ومناهجها - مطبعة الأمانة - ط- الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

\* ابن فارس (أحمد بن زكريا)

الصاحبي - تحقيق/ السيد أحمد صقر- مطبعة عيسى الحلبي ١٩٧٧م.

مجلد اللغة - دراسة وتحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان- مؤسسة الرسالة - بيروت - ط- الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

\* الفيومي (أحمد بن محمد بن علي)

المصباح المنير - تحقيق د/ عبد العظيم الشناوي - دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.

\* القالي (أبو علي إسماعيل بن القاسم)

الأمالى - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ذيل الأمالى - دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - ط- الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

\* ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم)

الشعر والشعراء - تحقيق/ أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر ١٩٨٢م.

\* القلقشندی (أحمد بن علي)

صبح الأعشى في صناعة الإنشا - شرحه وعلق عليه / محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

\* ابن ماجه (محمد بن يزيد بن ماجه)

سنن ابن ماجه - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٢ هـ.

\* مالك بن أنس (الإمام)

الموطأ - تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٠ هـ.

\* المبرد (محمد بن يزيد)

المقتضب - تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة - ط- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٢ هـ - ١٣٨٨ هـ.

\* محمد جمال الدين القاسمي

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

\* محمد الخضرى حسين (الشيخ)

أصول الفقه - دار القلم - بيروت - ط- الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

\* محمد عبد الحميد سعد (دكتور)

الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم - بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية - العدد الخامس ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.



\* محمد عجاج الخطيب (دكتور)

السنة قبل التدوين - مطبعة أحمد مخيمر - القاهرة - ط- الأولى  
١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

\* محمد بن علي بن وهب

الإقتراح في بيان الاصطلاح - تحقيق د / قحطان بن عبد الرحمن  
الدوري - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

\* محمد تطفى الصباغ

الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتيه - المكتب الإسلامي - بيروت  
ط- السادسة ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

\* محمود فجال (دكتور)

الإصباح في شرح الإقتراح - دار القلم - دمشق - ط- الأولى ١٤٠٩هـ  
١٩٨٩م.

\* مسلم بن الحجاج القشيري

صحيح مسلم - تحقيق وتبويب / محمد فؤاد عبد الباقي - طبع دار  
إحياء الكتب العربية ١٢٧٥هـ - ١٩٥٦م.

\* مصطفى صادق الرافعي

تاريخ آداب العرب - دار الكتاب العربي - بيروت - ط- الرابعة  
١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

\* مناع القطان

مباحث في علوم الحديث - دار التوفيق النموذجية للطباعة -  
القاهرة - ط- الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

\* المناوى (محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين)

فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث سيد البشير -  
تحقيق/ أحمد عبد السلام - دار الكتب العلمية - بيروت - ط- الأولى  
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

\* ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن منظور)

لسان العرب - إعداد وتصنيف/ يوسف خياط، ونديم مرعشلى  
ط- دار لسان العرب - بيروت ١٩٧٠م.

\* ناصر الدين الأسد (دكتور)

مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية - دار المعارف بمصر  
ط- السابعة ١٩٨٨م.

\* الهروى (على بن سلطان)

شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر - دار الكتب العلمية -  
بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

\* ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على يعيش)

شرح المفصل - ط - عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبى -  
القاهرة.

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة
شكر واجب	٥
مقدمة الطبعة الثانية	٦
المقدمة	٨
المبحث الأول: الأخذ والتحمل	١٤
أولاً: عند المحدثين	١٤
كيفية سماع الحديث	١٤
طرق تحمل الحديث وهي:	١٥
( أ ) السماع من لفظ الشيخ.	١٦
( ب ) القراءة على الشيخ.	١٦
( ج ) الإجازة.	١٦
( د ) المناولة.	١٧
( هـ ) الكتابة.	١٧
( و ) الإعلام.	١٨
( ز ) الوصية.	١٨
( ح ) الوجادة.	١٨
ثانياً : عند اللفويين:	١٩
( أ ) السماع من لفظ الشيخ أو العربي.	١٩
( ب ) القراءة على الشيخ.	٢٢
( ج ) السماع على الشيخ.	٢٣
( د ) الإجازة.	٢٤

٢٥	(هـ) المكاتبة.
٢٦	(و) الوجادة.
٢٩	المبحث الثاني، الرواية بالنظر الى عدد الرواة.
٢٩	أولاً: عند المحدثين.
٣١	ثانياً: عند اللغويين.
٤٣	المبحث الثالث، مواصفات الراوي وصفاته،
٤٣	أولاً، عند المحدثين،
٤٧	رواية النساء والعبيد ومن ليس بفقيه.
٤٧	رواية أهل البدع والأهواء.
٤٩	الرواية عن أهل المجون والخلاعة .
٥٠	الرواية عن معروف العين والعدالة دون الاسم والنسب.
٥٠	كراهة الرواية عن الضعفاء.
٥١	رواية المجهول وموقف علماء الحديث منه.
٥٢	بيان من تقبل روايته ومن ترد عند علماء الحديث.
٥٧	ثانياً، عند اللغويين،
٦٠	رواية النساء والعبيد والصبيان والمجانين وأهل الأهواء
٦٢	موقف اللغويين من الأخبار المجهولة الرواة.
٦٧	معرفة من تقبل روايته ومن ترد عند اللغويين.
٧٣	المبحث الرابع، الأفراد والمقاريد،
٧٣	أولاً، عند المحدثين
٧٣	أقسام الفرد
٧٣	أقسام الفرد المطلق

٧٨	أقسام الفرد النسبي
٨٠	ثانياً: عند اللغويين:
٨٠	الحال الأول من المسموع الفرد: القياس على القليل لموافقته للقياس .
٨٣	الحال الثاني من المسموع الفرد: ما جاء عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور .
٩٠	الحال الثالث من المسموع الفرد: اللفظ يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره
٩٧	معرفة الأفراد
١٠١	حكم خبر العدل إذا انفرد بزيادة لم يروها غيره بين المحدثين واللغويين.
١٠٣	تعقيب
١٠٥	المبحث الخامس: الصحيح
١٠٥	أولاً: عند المحدثين .
١٠٦	أقسام الحديث الصحيح عند المحدثين
١٠٧	ثانياً: عند اللغويين
١١٣	المبحث السادس: الضعيف
١١٣	الضعيف عند المحدثين
١١٤	الضعيف عند اللغويين
١١٩	من أنواع الضعيف عند المحدثين واللغويين
١١٩	١- المتروك عند المحدثين
١٢٠	المتروك عند اللغويين

١٢٢	٢- المنكر عند المحدثين
١٢٤	المنكر عند اللغويين
١٢٥	٣- المرسل والمنقطع عند المحدثين
١٢٧	المرسل والمنقطع عند اللغويين
١٣٠	٤- الموضوع عند المحدثين
١٣٣	المصنوع عند اللغويين
١٣٨	٥- الشاذ عند المحدثين
١٤١	الشاذ عند اللغويين
١٤٩	٦- الغريب عند المحدثين
١٥١	الغريب عند اللغويين
١٥٤	من مصطلحات اللغويين
١٥٩	المبحث السابع: معرفة الأسماء والألقاب وما يتعلق بها
١٥٩	أولاً: عند المحدثين:
١٦٠	١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب من الصحابة والرواة والعلماء معرفة الأسماء والكنى.
١٦٢	٢- معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث
١٦٥	٣- معرفة طبقات الرواة والعلماء
١٦٧	ثانياً: عند اللغويين:
١٦٧	١- معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب
١٧٢	٢- معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء
١٧٩	المبحث الثامن: المؤلف والمؤلف
١٧٩	أولاً: عند المحدثين

١٨٢	ثانياً: عند اللغويين
١٨٧	المبحث التاسع: المتفق والمفترق:
١٨٧	أولاً: عند المحدثين.
١٩٠	ثانياً: عند اللغويين.
١٩٣	المبحث العاشر: التصحيف والتحريف :
١٩٣	أولاً: عند المحدثين:
١٩٧	ثانياً: عند اللغويين:
٢٠٧	المبحث الحادي عشر: الضبط وأهميته في الكتابة العربية:
٢٠٧	تطور الكتابة
٢٠٨	١- الإعجام
٢٠٩	٢- الضبط.
٢١١	مصطلحات المحدثين .
٢١١	( أ ) الدارة.
٢١٢	(ب) التصحيح والحق.
٢١٢	(ج) التضييب.
٢١٣	(د) ضبط الحروف.
٢٢٠	تاريخ النقط والإعجام.
٢٢٤	أهم المصادر
٢٣٤	محتوى الكتاب

### إصدارات المؤلف

- ١- عيوب النطق دراسة في كتاب الكامل للمبرد. ط. الأولى ١٩٩٨ م.
- ٢- ابن منظور ومظاهر التضخم في معجمه. ط. الأولى ١٩٩٨ م.
- ٣- قضايا نحوية في ضوء المعطيات الصوتية. بحث منشور في مجلة الزهراء - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة ١٩٩٨ م.
- ٤- اللغويون والمحدثون ومنهجهم في توثيق النص. ط. الثانية المكتبة الأزهرية للتراث ٢٠١٠ م.
- ٥- شمس العلوم لنشوان بن سعيد دراسة معجمية. ط. الأولى ٢٠٠١ م.
- ٦- النظم اللغوية في لهجة أبو صير وعلاقتها بالفصحى. ط. الأولى ٢٠٠٢ م.
- ٧- النادرة عن ابن دريد معناها وصورها. ط. الأولى ٢٠٠٣ م.
- ٨- ظواهر لغوية في الأمثال العربية دراسة في المستقصى للزمخشري. ط. الأولى ٢٠٠٤ م.
- ٩- الضبط المصحف نشأته وتطوره. ط. الثانية مكتبة الآداب ٢٠٠٨ م.
- ١٠- دراسات في المعاجم الخاصة. ط. الثانية ٢٠٠٦ م.
- ١١- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبث الوليد للمعري. دراسة صوتية. بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٥ م.
- ١٢- أثر اللهجة المحلية في لغة الشعر في ضوء كتاب عبث الوليد للمعري. دراسة بنيوية بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ٢٠٠٦ م.
- ١٣- قراءة أبي عبد الرحمن السلمي دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث. ط. الأولى ٢٠٠٦ م.
- ١٤- بين القراءات القرآنية واللهجات العربية. ط. الأولى ٢٠٠٨ م.



- ١٥- دراسات لهجية في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري. ط. الأولى. مكتبة الآداب بالقاهرة ٢٠٠٩م.
- ١٦- الدرس الصوتي والدلالي في سورة الحديد في الدرس اللغوي الحديث. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.
- ١٧- ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب. ط. الثانية. مكتبة الآداب ٢٠١٠م.
- ١٨- معجمات العربية تاريخ وتعريف. ط. الأولى ٢٠١٠م.
- ١٩- في علم الدلالة اللغوية. ط. الأولى ٢٠١٠م.

تطلب الإصدارات من المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة  
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف